

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة

الاقتصاد الجزئي 1

ملخص دروس مدعم بتمارين و أسئلة نظرية

محلولة

موجهة لطلبة السنة الاولى جذع مشترك

إعداد : د. بوجرادة سهيلة

العام الجامعي 2017/2016

الأهداف العامة للمقياس

عزيزي الطالب : بعد دراستك هذا المقياس يمكن :

- التعرف على المفاهيم الأساسية وأساليب ومناهج علم الاقتصاد.
- فهم نظريتي العرض والطلب وكيفية التفاعل بينهما في السوق لتحديد أسعار السلع والخدمات مع كيفية استخراج القيم التوازنية .
- شرح مفهوم المرونة وحساب أنواعها المختلفة وتوضيح علاقاتها ببعض المتغيرات الاقتصادية من ايراد و انفاق كلي وتأثيرها على طبيعة العرض والطلب.
- معرفة نظريات سلوك المستهلك وبعض تطبيقاتها.

فهرس المحتويات :

رقم الصفحة	عنوان الوحدة	الرقم
6	مقدمة المطبوعة	
7	المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة	1
8	مفهوم علم الاقتصاد	1-1
8	أهمية دراسة علم الاقتصاد	2-1
9	المشكلة الاقتصادية	3-1
9	خصائص المشكلة الاقتصادية	4-1
10	النظم الاقتصادية	5-1
12	طرق التحليل الاقتصادي	6-1
14	أسئلة الوحدة الأولى	7-1
18	نظرية الطلب	2
19	مفهوم الطلب	1-2
19	أنواع وتقسيمات الطلب	2-2
19	محددات الطلب	3-2
22	جدول ومنحنى الطلب	4-2
23	قانون الطلب	5-2
24	دالة الطلب السعرية	6-2
24	منحنى طلب السوق	7-2
25	استثناءات قانون الطلب	8-2
26	التمييز بين تغير الكمية المطلوبة وتغير الطلب	9-2
28	أسئلة الوحدة الثانية	10-2
35	نظرية العرض	3
36	مفهوم العرض	1-3
36	أنواع وتقسيمات العرض	2-3
36	التمييز بين مفهوم العرض و الانتاج	3-3
36	محددات العرض	4-3
38	دالة العرض	5-3

38	جدول ومنحنى العرض	6-3
39	دالة العرض السعرية	7-3
40	قانون العرض	8-3
40	التمييز بين الكمية المعروضة وتغير العرض	9-3
40	استثناءات الخاصة بالعرض	10-3
42	أسئلة الوحدة الثالثة	11-3
45	توازن السوق	4
46	مفهوم التوازن	1-4
46	تمثيل توازن السوق	2-4
47	توازن السوق الحل الرياضي	3-4
48	التغير في وضع التوازن	4-4
53	أنواع التوازنات	5-4
54	أسئلة الوحدة الرابعة	6-4
60	المرونة	5
61	مرونة الطلب	1-5
61	مرونة الطلب السعرية	2-5
62	تقسيم الطلب حسب قيمة مرونة الطلب السعرية	3-5
65	محددات مرونة الطلب السعرية	4-5
66	علاقة مرونة الطلب السعرية بالإيرادات الكلية للمنشأة	5-5
67	مرونة الطلب الدخلية	6-5
68	مرونة الطلب التقاطعية	7-5
69	مرونة العرض	8-5
70	محددات مرونة العرض السعرية	9-5
71	أسئلة الوحدة الخامسة	10-5
78	تطبيقات على توازن السوق	6
79	فرض ضريبة غير مباشرة	1-6
82	منح إعانة	2-6
84	التسعير الجبري	3-6

85	فائض المستهلك و فائض المنتج	4-6
87	أسئلة الوحدة السادسة	4-6
91	نظرية سلوك المستهلك	7
92	مفهوم سلوك المستهلك	1-7
92	فرضيات سلوك المستهلك	2-7
92	منهج المنفعة	3-7
93	قانون تناقص المنفعة الحدية	4-7
94	توازن المستهلك	5-7
97	نظرية المنفعة الترتيبية ومنحنى السواء	6-7
98	تعريف منحنى السواء	7-7
98	خصائص منحنيات السواء	8-7
99	خط الميزانية	9-7
99	التغير في وضع خط الميزانية	10-7
101	توازن المستهلك في ظل منحنيات السواء	11-7
102	اشتقاق منحنى طلب المستهلك	12-7
102	المعدل الحدي للإحلال	13-7
103	أثر الدخل و أثر الإحلال	14-7
104	أثر تغير الدخل و الأسعار على توازن المستهلك	15-7
108	أسئلة الوحدة السابعة	16-7
116	قائمة المراجع	8

مقدمة المطبوعة :

عزيزي الطالب الاقتصاد الجزئي أحد مقاييس برنامج السنة الاولى جذع مشترك علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير .

يمثل هذا المقياس أول مقرر في الاقتصاد لا يتطلب فهمه واستيعابه أي متطلبات مسبقة خاصة بالاقتصاد. لكن لا يعنى هذا بالطبع عدم حاجة الطالب لمتطلبات أخرى ، حيث يحتاج الدارس لبعض المعارف في مجال الرياضيات وخاصة عملية الاشتقاق والتمثيل البياني للجدول وحساب النسب المئوية وغيرها من أساسيات علم الرياضيات.

هذه المطبوعة عبارة عن ملخصات للمحاضرات ، وهي ثمرة تدريس لمقياس الاقتصاد الجزئي لمدة تفوق العشر سنوات ، تم تكيفها مع البرنامج الوزاري الجديد بحيث يحتوى الاقتصاد الجزئي 1 على **سبعة وحدات** يتم ترتيبها على النحو التالي:

تحتوى **الوحدة الأولى** على مقدمة عامة في علم الاقتصاد يتم فيها مناقشة مفهوم علم الاقتصاد النشأة والتطور والفروع الرئيسية لعلم الاقتصاد كما تحتوى هذه الوحدة على شرح للمشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية وأساليب التحليل الاقتصادي.

تشتمل **الوحدة الثانية** على عرض لنظرية الطلب حيث تتضمن مفهوم الطلب ، أنواعه ومحدداته. كما يتم التطرق في نهاية الوحدة الثانية للتمييز بين تغير الطلب وتغير الكمية المطلوبة.

تناقش **الوحدة الثالثة** نظرية العرض حيث يتم فيها التطرق لمفهوم العرض ، وأنواعه ومحدداته. كما تتناول أيضاً التمييز بين تغير الكمية المعروضة وتغير العرض.

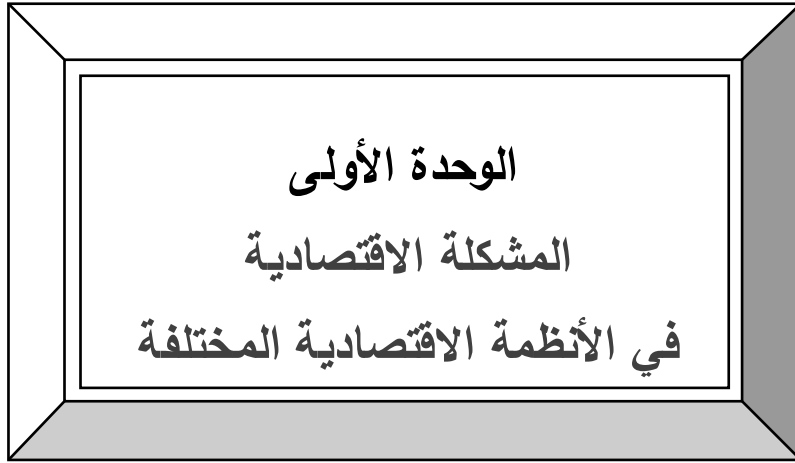
تتناول **الوحدة الرابعة** بالشرح والتوضيح أوضاع السوق الثلاث التوازن ، الفائض والعجز وتركز على توازن السوق. كما تتناول بعد ذلك التغير في وضع التوازن نتيجة للتغير في كل من العرض والطلب.

تناقش **الوحدة الخامسة** المرونة حيث تتضمن كل من مرونة الطلب السعرية ، الدخلية والتقاطعية، كما تضمنت أيضاً مرونة العرض السعرية و مختلف درجاته .

تتطرق **الوحدة السادسة** لأشكال التدخل الحكومي في الأسواق وكيفية التأثير على كل من السعر والكمية .

خصصنا **الوحدة السابعة** لنظريات سلوك المستهلك وذلك بغرض تعريف الدارس بالأسس التي يعتمد عليها المستهلك في توزيعه لدخله بين السلع والخدمات المختلفة تشتمل الوحدة على منهج المنفعة ومنهج منحنيات السواء وتطبيقاتها.

وفي الختام نتمنى لكل طلابنا أن يكونوا موفقين في دراسة هذا المقياس الشيق .



1-1: مفهوم علم الاقتصاد

يهتم علم الاقتصاد بكل قرارات توزيع الموارد التي تتخذ بواسطة الأفراد و منشآت الأعمال و كذلك بالقرارات التي تكون على نطاق أوسع و الخاصة بكيفية قيام المجتمع كله بتوزيع موارده على الاستخدامات المختلفة.

فعلم الاقتصاد يوضح لنا كيف يتم هذا الاختيار في توزيع الموارد بحيث يمكن أن يحقق أكبر قدر من الإشباع .

أهم التعريفات وأكثرها شيوعاً هو ذلك التعريف الذي ينص على الآتي : "علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة في إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة .

يتضح من هذا التعريف أن الاقتصاد ينتمي لمجموعة العلوم الاجتماعية والتي تهتم بدراسة سلوك الإنسان وحركة المجتمع وعاداته وتقاليده ونشاطاته المختلفة، وعليه فعلم الاقتصاد يقسم إلى أقسام منها الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي¹ .

- **الاقتصاد الجزئي (الوحدوي)** : يهتم بتحليل ودراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كالمستهلك و العوامل المحددة لطلبه على سلعة أو خدمة معينة ، المنتج أو المؤسسة و العوامل المحددة للكمية المنتجةإلخ.

- **الاقتصاد الكلي** : يهتم بدراسة سلوك المجمعات الاقتصادية ككل لاقتصاد بلد ما مثل الاستهلاك العام ، الاستثمار ، الصادرات ، نسبة البطالة ، النمو الاقتصاديإلخ

2.1: أهمية دراسة علم الاقتصاد:

تتمثل أهمية دراسة علم الاقتصاد في أنها وسيلة لبناء قاعدة من المعرفة والمعلومات تمكن صاحبها من فهم المشاكل الاقتصادية المختلفة والتنبؤ بالنتائج المتوقعة للسياسات.

دراسة علم الاقتصاد تدرب الطالب على الأساليب وأدوات التحليل المختلفة التي تمكنه من رسم السياسات وتقييمها وتوضيحها للعامة بصورة بسيطة يسهل عليهم فهمها.

فالاقتصادي يمكنه أن يشخص المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع ، ويضع الحلول المناسبة لذلك فالدولة في جميع مؤسساتها تحتاج للاقتصاديين لتسيير العمل ووضع السياسات وتنفيذها.

¹: طويطي مصطفى، محاضرات في الاقتصاد الجزئي ، دروس وتمارين محلولة ، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة 2013/2014 ص 6

3.1: المشكلة الاقتصادية:

يقصد بالمشكلة الاقتصادية تعدد الحاجات الإنسانية و تنوعها ، ومحدودية الموارد المتاحة ، أي ندرة الموارد ونعني الندرة النسبية حيث تختلف عن الندرة المطلقة لأن الندرة المطلقة تعني عدم توفر السلعة أو انعدامها بينما الندرة النسبية تعني وجود السلعة لكن بكميات أقل من الحاجة لها، أي أن السلعة غير معنومة لكن الكميات الموجودة أقل من الحاجة لها².

توصف الموارد الاقتصادية بأنها محدودة أو نادرة ندرة نسبية بينما الحاجات الإنسانية متعددة ومتجددة مع الزمن ، كلما أشبعت رغبة ظهرت رغبة أخرى ، على سبيل المثال إذا أشبعت رغبات جميع أفراد المجتمع في الأكل والشرب ظهرت حاجاتهم لأشياء أخرى مثل المسكن والملبس وإذا أشبعت هذه الرغبات ظهرت رغبات أخرى ، فهي غير قابلة للإشباع الكامل وذلك بسبب تعددها وتجدها مع الزمن .

1-4 خصائص المشكلة الاقتصادية :

أولاً : العمومية : أي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانية ومكانية ، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديماً وحديثاً وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون آخر .

ثانياً : الديمومة : بمعنى انها دائمة وأبدية ، تنطبق على كل العصور والأزمنة ، فالإنسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة ، و المجتمعات الحديثة تعاني منها ، كما أن المجتمعات الآتية سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلاً .

ثالثاً: الندرة النسبية : حيث أن الموارد محدودة ولها استخدامات متعددة وبديلة ، ولأنها ذات استخدامات بديلة ومتعددة فلا بد إذن من (الاختيار) و (التضحية) .

رابعاً: انها مشكلة اختيار وتخصيص : بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات ، بحيث تظل دائماً الحاجات أكثر من الموارد .

خامساً: التضحية: ولأن الحاجات دائماً أكثر من الموارد ، ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها فلا بد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل اشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة له وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها .

إذن هناك ثلاثة شروط يجب أن يتصف بها المورد حتى يسمى مورداً اقتصادياً وهي :

1. المحدودية أو الندرة النسبية : وهو ما يميزها عن الموارد الحرة .

² : ابراهيم سليمان قطف ، علي محمد ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان الاردن (2004) ص 18

2. **الثمن** : فلا يمكن الحصول عليه دون ثمن : وهذا الثمن يرتبط بعلاقة طردية مع الندرة ، فكلما كان المورد أكثر ندرة ، كان ثمنه أكبر (مثل ذلك الماس والذهب) .

3. **الجهد** : فلا يمكن الحصول عليه دون جهد : بحيث يصعب على الإنسان الحصول عليه دون عناءٍ أو جهد ، بعكس الموارد الحرة التي يمكن الحصول عليها دون عناء ، فالهواء(مورد حر ، غير اقتصادي) يحصل عليه الإنسان بدون ثمن .
ويمكن تقسيم الموارد الاقتصادية أو عناصر الانتاج إلى : موارد بشرية وأخرى طبيعية وهي تشمل :

1. **العمل (Labor)** : ويقصد به عدد ساعات العمل (الوقت) الذي تحتاجه السلعة أو الخدمة حتى يتم إنجازها . أو هو الجهد البشري (العقلي أو الذهني) المبذول لإنتاج السلع والخدمات . مثل خدمات المزارع ، والحارس ، والمدرس ، والسائق .. وغيرهم . أما **العائد** الذي يحصل عليه العمل فهو **(الأجر Wages)** .

2. **الأرض (Land)** : بما في ذلك الموارد التي تحويها الأرض بباطنها ، كالمعادن (من حديد ونحاس وذهب ونفط) وسواء استخدمت الأرض للبناء أم الزراعة ، فالأرض بظاهرها وباطنها (غاباتها ، وأنهارها ، وبحارها ، ومحيطاتها ، بل والفضاء المحيط بها) مسخرة للإنسان ومأمور باستخراج خيراتها . أما **العائد** الذي تحصل عليه الأرض فهو **(الريع Rent)** .

من هنا فإن المشكلة من منظور الاقتصاد الإسلامي تعود في جزءٍ منها لسلوك بني البشر (سوء استغلال موارد الطبيعة) أو (الكسل وعدم السعي) و (سوء التوزيع : ظلم الانسان لأخيه الانسان) .

3. **رأس المال (Capital)** : ولا يقتصر على النقود ، بل يشمل الآلات والمعدات والبناء والعقارات التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات سواء أكانت سلعاً استهلاكية (Consumption Goods) ، أم سلعاً رأسمالية أو استثمارية (Capital or Investment Goods) . أما **العائد** الذي يحصل عليه رأس المال فهو **(الفائدة Interest)** .

4. **التنظيم (Organization)** : وهو الجهد المبذول في تخطيط وتنظيم وتنسيق استخدام الموارد سالفة الذكر على أفضل وجه (أفضل الاستخدامات بأقل التكاليف) . أما **العائد** الذي يحصل عليه التنظيم فهو **(الربح Profit)** .

1-5: النظم الاقتصادية:

النظام الاقتصادي هو مجموعة المبادئ والقواعد والأعراف والأفكار والفلسفات والتقاليد والقيم والمعتقدات التي يتبناها مجتمع ما في تعامله مع المشكلة الاقتصادية . بعبارة أخرى هو مجموعة الأجهزة والتشريعات والتدابير التي تحمي المجتمع في تعامله مع المشكلة .

1.5.1: النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية. ويقصد بالملكية الخاصة حق التملك والتصرف واستخدام الثروة للحصول على دخل، والملكية الخاصة تكفل للمالكين الحق في اختيار استعمال سلعهم ومواردهم ، بما في ذلك العمل والزمن المتاح لهم ، كما يرونه مناسباً. و يهدف عادة إلى تحقيق الربح .

• خصائص النظام الرأسمالي : يمتاز النظام الرأسمالي بـ :

- ✓ الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج . حيث ان عناصر الانتاج مملوكة للأفراد أو المنشآت أو الشركات ، ولهم حرية التصرف في توظيفها أو استخدامها أو تعطيلها ، ولهم أن يتلفوها إن شاءوا ذلك ، كما أن لهم حق التبرع بها للكلاب والقطط ، أو القائها بالبحار والمحيطات ...
- ✓ السعي نحو تحقيق الربح بعيدا عن الأخلاق ، لأنه يقوم على حرية غير منضبطة .
- ✓ حيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية .
- ✓ اعتماد نظام السوق (آلية العرض والطلب) .

2.5.1: النظام الاشتراكي:

يقوم النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ويخضع إلى نظام الإدارة المركزية ، ويتميز بالخصائص التالية:

• خصائص النظام الاشتراكي :

- ✓ الملكية العامة لعناصر الانتاج .
- ✓ لا يهدف الى الربح .
- ✓ تدخل الدولة وعدم حياديتها .

إن يتم حل المشكلة الاقتصادية وتخصيص الموارد عن طريق الدولة (جهاز التخطيط المركزي) ، فالدولة تقوم بتحديد أولويات الانتاج ، وتوجه (توظف) عناصر الانتاج لإنتاج السلع والخدمات حسب سَلَم الأولويات التي وضعتها

3.5.1: النظام الإسلامي:

هو ذلك النظام الذي جاءت به الديانة الإسلامية حيث تتمثل مصادره الرئيسية في القرآن والسنة ومصادر التشريع الإسلامي الأخرى. تم تطبيق مبادئ وأصول هذا النظام في عهد الرسول (ص) وتبعه بعد ذلك الخلفاء الراشدين وبعض الدول الإسلامية التي قامت بعد ذلك. تتمثل المبادئ الرئيسية للنظام الإسلامية في الآتي:

- ✓ الملكية المزدوجة لوسائل الإنتاج
- ✓ الآلية المزدوجة في استخدام الموارد

1-6 : طرق التحليل الاقتصادي:

بما أن الاقتصاد فرع من فروع العلوم الإنسانية التي تدرس سلوك الإنسان وتفاعله مع المجتمع فلا شك أن يستخدم أغلب المناهج والأساليب المستخدمة في العلوم الاجتماعية ، ومن أهم أساليب التحليل الاقتصادي:

أولاً: أسلوب التحليل المنطقي:

يعتمد هذا الأسلوب على نوعين من طرق الاستدلال ، هما الاستقراء والاستنباط:

1.6.1: طريقة الاستقراء:

تقوم الطريقة الاستقرائية على تحديد مجموعة من المعطيات يجري الحصول عليها من التجربة العملية، ومن ثم يستعمل كأساس للتعميمات. وتتضمن الطريقة الاستقرائية أيضاً الوصول إلى نتائج معينة من خلال حقائق محددة ، ومن ثم وضع هذه النتائج بشكل مبادئ أو نظريات عامة. وهي تشمل على أربعة مراحل هي:

✓ الملاحظة.

✓ الصياغة الفرضية.

✓ التعميم.

✓ التحقق والاختيار.

فمثلاً إذا لاحظنا أن فرد معين أو مجموعة أفراد تقل استثماراتهم كلما زاد سعر الفائدة فإنه يمكن تعميم هذا الحكم على المجتمع بقولنا "أن الدولة التي يرتفع فيها سعر الفائدة تقل فيها بالاستثمارات "

1.6.2: طريقة الاستنباط:

تقوم هذه الطريقة على أساس أن الباحث يبدأ من فروض مسلم بصحتها وعن طريق خطوات من التسبيب المنطقي فإن الباحث يتوصل إلى استنتاجات واقتراحات معينة.

هذه الطريقة تذهب من التعميم إلى التخصيص على عكس الطريقة الاستقرائية

ثانياً: أسلوب التحليل الرياضي

التحليل الرياضي هو نوع من التحليل المنطقي ، لكنه يتميز عليه بأنه يُمكن الباحث من استيعاب كثير من المتغيرات والحقائق التي يصعب على الإنسان الإلمام بها دفعة واحدة. واستخلاص النتائج من العديد من المقومات ليس أمراً في متناول العقل البشري تحقيقه ، دون الاستعانة بوسيلة أخرى يسهل بها تجزئة مشكلة الإنتاج المنطقي. فالأسلوب الرياضي هو مثال لتلك الوسيلة ، التي تزيل هذه الصعاب التي يعجز أمامها أقوى العقول ولقد كثر استخدام هذا الأسلوب في الفترات الأخيرة وأصبحت أغلب البحوث تستخدم هذا الأسلوب. فالرسم البياني والمعادلات الرياضية هما أهم الأدوات الرياضية المستخدمة ، حيث أصبحت تقدم وسيلة هامة من وسائل التعبير تمتاز بجاذبية عالية.

ثالثاً: أسلوب التحليل الإحصائي

يستخدم هذا الأسلوب للأغراض التالية:

• اختبار صحة النظريات الاقتصادية

ويتم ذلك بتجميع بيانات كافية عن الظاهرة المراد دراستها ثم يستعين الباحث بعد ذلك بالقوانين والطرق الإحصائية للتحليل ، ليستخلص بواسطتها سلوك هذه الظواهر واتجاهات العلاقات السببية بينها. ثم يقارن هذه النتائج بما تنبأت به النظرية.

• القياس الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية:

كثيراً ما يحتاج الإنسان أن يعرف بصورة دقيقة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية حتى يتمكن من معرفة حجم واتجاه العلاقة بينهما. مثلاً قد يحتاج الباحث لمعرفة نسبة الزيادة المتوقعة في الإنتاجية إذا زادت الأجور بنسبة معينة. لمعرفة ذلك يقوم الباحث بتقدير معادلة تحوي الإنتاجية كمتغير تابع والأجور وعوامل أخرى كمتغيرات مستقلة. ومن خلال نتيجة التقدير يستطيع تحديد تأثير المتغيرات المستقلة ، والأجور والعوامل الأخرى على العامل التابع ، الإنتاجية.

1-7 : أسئلة الوحدة الأولى

تمرين (1) أجب بوضع (صحيح) أمام الجملة الصحيحة و(خطأ) أمام الجملة الخاطئة مع تصحيح الخطأ:

1. تتسم الموارد الاقتصادية بالتعدد والتنوع والوفرة. (خطأ)
تتسم الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية
2. قد تطرح مشكلة الندرة النسبية على المستوى الفردي والاجتماعي والدولي. (صحيح)
3. إن المشكلة الاقتصادية تواجه الفرد كمستهلك ولكن لا تواجهه إذا تصرف كمنتج. (خطأ)
المشكلة الاقتصادية تواجه الفرد كمستهلك أو منتج
4. الخدمات هي السلع غير الملموسة. (صحيح)
5. من مفاهيم علم الاقتصاد القدرة على توفير أكبر قدر من النقود. (خطأ)
من مفاهيم علم الاقتصاد توفير قدر من النقود ولكن التعرف على الطريقة الصحيحة للإنفاقها .
6. الحاجة هي الطاقة الكامنة التي تدفع الإنسان للبحث عن وسيلة تصلح لإشباع شعوره بالحرمان. (صحيح)
7. إشباع حاجة ما قد يؤدي إلى ظهور حاجة أخرى. (صحيح)
8. السلع المعمرة هي التي يحتاجها الإنسان ليعيش فترة طويلة. (خطأ)
السلع المعمرة هي التي تبقى فترة طويلة لكي تهتك .
9. السلع الكمالية قد تصبح سلعاً ضرورية في وقت آخر أو مكان آخر. (صحيح)
10. العائد الذي يحصل عليه صاحب أحد المحلات يسمى الربح. (خطأ)
يسمى الربح .
11. المشكلة الاقتصادية تواجه الأفراد والشركات الخاصة إلا أنها لا تواجه الحكومات. (خطأ)
بل تواجه جميع الأعوان الاقتصادية (الأفراد ، الشركات ، الحكومات)
12. عندما نقول أن المستهلك يتصرف بالرشد الاقتصادي نقصد بذلك أن المستهلك يهدف من خلال تصرفاته إلى تحقيق أقصى إشباع فكأننا لا نهتم بما إذا كانت تلك التصرفات تؤدي إلى الأضرار بصحته مثل "التدخين". (صحيح)
13. ينقسم عنصر العمل إلى نوعين جهد ذهني وجهد عضلي. (صحيح)
14. الأرض الصالحة للزراعة بحالتها الطبيعية تدخل ضمن نطاق عنصر الموارد الطبيعية، إلا أن أي تحسينات تجري عليها مثل شق قنوات للري أو بناء مستودع للحبوب ، تدخل ضمن نطاق رأس المال. (صحيح)

15. السلع البديلة هي تلك السلع التي لا يمكن استهلاكها أو استعمال احدهما دون الأخرى. (خطأ)
السلع المكملة

16. الموارد الاقتصادية كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان. (صحيح)

17. الثروة ورأس المال يعنيان نفس الشيء. (خطأ)

الثروة مفهوم أشمل فهي تشمل الموارد الطبيعية.

تمرين (2) : أختار الإجابة الصحيحة:

1. يهتم علم الاقتصاد بدراسة سلوك وعلاقات الأفراد والمؤسسات في المجتمع اثناء قيامهم ب :

أ. إنتاج السلع والخدمات.

ب. استهلاك السلع والخدمات.

ج. توزيع وتبادل السلع والخدمات.

د. كل ما سبق.

2. تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة :

أ. موارد محدودة وحاجات محدودة.

ب. موارد محدودة وحاجات متعددة.

ج. موارد متعددة وحاجات متعددة.

د. كل ما سبق.

3. عناصر الإنتاج لا تتضمن:

أ. العمل.

ب. الأرض (الموارد الطبيعية).

ج. النقود.

د. التنظيم.

4. مجالات المشكلة الاقتصادية لا تتضمن:

أ. ماذا ننتج ؟

ب. من ينتج ؟

ج. كيف ننتج ؟

د. كم ننتج ؟

5. التحليل الاقتصادي الجزئي هو:

أ. دراسة السلوك الاقتصادي لكل الوحدات الاقتصادية.

ب. دراسة سلوك والوحدات الاقتصادية في فترة زمنية مجزأة.

ج. دراسة سلوك كل وحدة اقتصادية على حده.

د. دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية في المجتمع مثل التضخم والبطالة والركود.

6. مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية توجد في :

أ. الدول الفقيرة.

ب. دول العالم الثالث.

ج. الدول النامية.

د. الدول الصناعية.

هـ. كل ما سبق.

7. تعتبر السلع الحرة الموجودة بكميات وفيرة مثل الشمس والهواء موارد :

أ. اقتصادية.

ب. غير اقتصادية.

ج. لا شيء مما سبق.

8. الموارد الاقتصادية محدودة مقارنة بحاجيات و متطلبات المجتمع المتطورة و المتجدده الغير

نحدودة هل تعتبر :

أ. سمات علم الاقتصاد

ب. علم الاقتصاد

ج. مشكلة اقتصادية

د. اقتصاد جزئي

9. من مستلزمات الانتاج :

أ. الأرض

ب. رأس المال

ج. التنظيم

د. جميع ما سبق

10. دراسة العوامل المحددة لسعر سلعة معينة تقع ضمن

أ. الاقتصاد الكلي

ب. الاقتصاد الايجابي

ج. الاقتصاد المعياري

د. الاقتصاد الجزئي

11. عندما تقرر المنشأة زيادة إنتاجها من الثلجات وخفض إنتاجها من الغسالات فإنها تجيب على

سؤال

أ- كيف ننتج

ب () كيف يتم توزيع الانتاج

ج. ماذا ننتج

د. لا شيء مما سبق

12- الموارد الحرة هي الموارد التي

أ () تكفي لإشباع كل الحاجات الانسانية

ب- لا تتوفر في الطبيعة بكثرة

ج () لا يدفع ثمن مقابل الحصول عليها

د- لا شيء مما سبق

تمرين (3) : حدد ما إذا كانت الأمثلة التالية تعبر عن الاقتصاد الجزئي أم الاقتصاد الكلي.

أ. يميل المستهلكون إلى شراء الأسماك أكثر من اللحوم في شهر رمضان. (جزئي)

ب. ارتفعت معدلات البطالة خلال العام الحالي بنسبة 3%. (كلي)

ج. بسبب انخفاض الطلب اغلقت مؤسسة النجاح فرعها في سطيف. (جزئي)

د. أدى انخفاض معدلات الانخار للأفراد إلى زيادة نسبة التضخم. (كلي)

هـ. قررت الدولة طبع عملات جديدة من فئة 2000 دينار. (كلي)

و. قررت إدارة مصانع كندور إستبدال الآلات القديمة على حساب الأرباح. (جزئي)

ز. بلغ معدل نمو الناتج الوطني خلال 2016م 4%. (كلي)

الوحدة الثانية
نظرية الطلب

2- الطلب

2-1: مفهوم الطلب:

هو الكميات التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها من السلعة أو الخدمة عند مختلف الأثمان المفترضة لها ، وبذلك يكون الطلب هو الرغبة المدعومة بالقدرة على الشراء . فالطلب هو الرغبة المدعومة بالقدرة على الشراء (لابد أن يكون لديه الدخل الذي يمكنه من الشراء) فلو رغب في سيارة وليس عنده قدرة مالية فلا يعتبر هذا طلباً ، ولو كان عنده مال وليس عنده رغبة كذلك لا يعتبر طلباً .

2.2 : أنواع وتقسيمات الطلب:

للطلب عدة أنواع ، نذكر منها على سبيل المثال تقسيم الطلب إلى طلب نهائي وطلب مشتق ، فالطلب النهائي هو طلب السلعة لغرض استهلاكها ، فمثلاً طلب الإنسان على المأكولات والملبوسات هو طلب نهائي لأن هذه السلع تطلب لغرض الاستهلاك ، أما الطلب المشتق هو طلب السلعة لغرض استخدامها في إنتاج سلعة أخرى لذلك يقال أن الطلب على هذه السلعة مشتق من الطلب على السلعة التي يتم استهلاكها مثلاً أن الطلب على عمال المباني مشتق من الطلب على المباني نفسها ، وهكذا الحال بالنسبة لأنواع الطلب الأخرى.

يقسم الطلب أيضاً إلى طلب فردي ، طلب السوق وطلب كلي

الطلب الفردي : يعبر عن الكمية التي يطلبه مستهلك واحد من سلعة معينة في ظروف معينة خلال فترة زمنية معينة . فمثلا الطلب الفردي على الأقلام أو الطلب الفردي على الملبوسات.

طلب السوق : هو مجموع الكمية المطلوبة من السلع والخدمات المطلوبة من طرف مجموعة من المستهلكين خلال فترة زمنية معينة لسلعة أو خدمة ما ، فهو مجموع طلبات الأفراد المتسوقين من سوق معين على سلعة واحدة فقط.

الطلب الكلي : هو مجموع طلبات السوق على جميع السلع والخدمات المتداولة في مجتمع معين ، في كل دولة من الدول يوجد طلب كلي واحد يعبر عن مجموع طلبات السوق على كل السلع والخدمات الموجودة والمتداولة في أسواق تلك الدولة.

3.2 : محددات الطلب :

يقصد بها العوامل المؤثرة في الطلب على سلعة أو خدمة معينة ، أو العوامل التي بتغييرها يتغير

الطلب ، و يمن تقسيمها بصورة عامة الى نوعين :

1.3.2 محددات كمية : هي المحددات التي يمن قياسها نقدياً أو عددياً مثل :

✓ سعر السلعة نفسها.

✓ أسعار السلع الأخرى (السلع المكملة والسلع البديلة).

✓ دخل المستهلك.

✓ الإنفاق على الدعاية والإعلان

✓ عدد المستهلكين.

✓ توقعات المستهلك

2.3.2 محددات نوعية : هي المحددات التي لا يمكن قياسه سواء عددياً أو نقدياً أو بأي شكل آخر و لكنها ذات تأثير على الطلب مثل³:

✓ ذوق المستهلك .

✓ الدين و العادات .

العلاقة بين الطلب والعوامل المؤثرة فيه يمكن كتابتها في شكل دالة وذلك على النحو المبين أدناه:

$$Q_{dx} = f(P_x, P_i, R, G, E, A, N, Z)$$

حيث :

Q_{dx} : تشير للكمية المطلوبة من السلعة محل الدراسة، P_x سعر السلعة نفسها ، P_i أسعار السلع البديلة أو المكملة، R دخل المستهلك، G ذوق المستهلك، E توقعات المستهلكين لتغيرات الأسعار في المستقبل، A الإنفاق على الدعاية والإعلان، N عدد المستهلكين، Z العوامل الخاصة الأخرى .

أولاً : العلاقة بين سعر السلعة نفسها والكمية المطلوبة منها:

توجد علاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها حيث أن الزيادة في السعر يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة على السلعة. وانخفاض سعر السلعة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة عليها باعتبار ثبات العوامل الأخرى على حالها وهذا بسبب أثري الدخل و الاحلال

- الأثر الاحلالي : هو قيام الفرد بإحلال سلعة أخرى محل السلعة التي ارتفع سعرها .
- الأثر الدخلي : إذا ارتفع سعر سلعة ما مع بقاء الدخل الفردي على حاله فإن القدرة الشرائية للدخل النقدي للفرد تتخفض عندها يميل الفرد على تخفيض مشترياته من السلعة التي ارتفع سعرها إذا كانت سلعة عادية .

ثانياً : العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وأسعار السلع الأخرى:

تعتمد هذه العلاقة على نوع السلع الأخرى ما إذا كانت مكملة أو بديلة فإذا كانت علاقة عكسية فالسلعتان متكاملتان ، أي انخفاض أسعار السلع المكملة يزيد من الطلب على السلع محل الدراسة. مثلاً : السيارة و الوقود فانخفاض اسعار السيارات يساعد على زيادة الطلب على السيارات والذي بدوره يتطلب زيادة الطلب على الوقود لكي يستخدم كمكمل للسيارات.

3 : مصطفى طويطي ، محاضرات في الاقتصاد الجزئي (2013-2014) جامعة ألكلي محند أو الحاج ، جامعة البويرة ص14

أما العلاقة بين الطلب وأسعار السلع البديلة فهي علاقة طردية ، فارتفاع أسعار السلع البديلة يقلل من الطلب عليها ويزيد من الطلب على السلع محل الدراسة أما انخفاض أسعار السلع البديلة فيزيد من الطلب عليها ويقلل من الطلب على السلع موضوع الدراسة التي تعتبر بديلة لهذه السلع ، مثال للسلع البديلة القهوة و الشاي . إذا ارتفعت أسعار القهوة ، فسيقلل الفرد من الكميات المطلوبة من القهوة ويزيد طلبه على الشاي ، أما إذا انخفضت أسعار القهوة سيقبل الفرد استهلاك القهوة ويزيد من استهلاك الشاي وهذا بالطبع باعتبار ثبات العوامل الأخرى على حالها .

ثالثاً: العلاقة بين سعر السلعة ودخل المستهلك:

هناك أنواع من السلع إذا زاد الدخل زاد الطلب عليها وإذا انخفض الدخل انخفض الطلب عليها ، نسمي هذا النوع من السلع بالسلع العادية ، أي هناك علاقة طردية يسيران بنفس الاتجاه . و إذا كانت العلاقة علاقة عكسية ، بمعنى إذا ارتفع دخل المستهلك فإن الكمية المطلوبة من السلعة سوف تقل في هذه الحالة تكون السلعة دنيا رديئة .

رابعاً: توقعات المستهلك:

فيما يخص توقعات المستهلك فإن توقعات ارتفاع الأسعار في المستقبل سيزيد من الطلب على السلعة كما أن توقعات انخفاض الأسعار سيقبل من الطلب في الفترة الحالية . مثلاً قبيل عيد الاضحى يتوقع الناس ارتفاع أسعار الغنم الاضاحي فيزيد الطلب على الغنم من قبل التجار والأفراد .

خامساً: الإنفاق على الدعاية والإعلان:

زيادة الإنفاق على الدعاية والإعلان يقدم السلعة للمستهلكين ويرغبهم فيها مما يزيد من الطلب على السلعة مكان الدراسة، فالعلاقة بين الإنفاق على الدعاية والإعلان والطلب على السلعة علاقة طردية .

سادساً: عدد المستهلكين:

توجد علاقة طردية بين الكمية المطلوبة من كل سلعة وعدد المستهلكين لتلك السلعة، حيث تزداد الكمية المطلوبة من كل سلعة كلما زاد عدد المستهلكين لتلك السلعة وتتنخفض الكمية المطلوبة من كل سلعة كلما انخفض عدد المستهلكين لتلك السلعة، يعتمد عدد المستهلكين بصفة أساسية على حجم السكان ، حيث أن الزيادة في عدد السكان يتوقع أن تؤدي للزيادة في عدد المستهلكين كما أن الانخفاض في حجم السكان يتوقع أن يقود لانخفاض في حجم المستهلكين .

أخيراً: عوامل خاصة:

بالإضافة للعوامل سابقة الذكر نجد أن الطلب على بعض السلع يتأثر بعوامل خاصة مثل العوامل المناخية والاجتماعية والسياسية والدينية والتي نعتبرها عوامل كيفية تؤثر على الطلب . مثلاً الطلب على

المشروبات الباردة يتأثر بدرجة الحرارة ، كما أن الطلب على الملابس يتأثر بتغير فصول السنة، حيث يزداد الطلب على الملابس الدافئة في فصل الشتاء وينخفض في فصل الصيف.

- ذوق المستهلك:

العلاقة التي تربط الذوق بالطلب علاقة طردية فتغير ذوق المستهلك ناحية سلعة معينة سيزيد من الطلب عليها كما أن تغير ذوق المستهلك ضد سلعة معينة سيقول من الطلب عليه. مثلاً إذا أصبح المستهلك يحب الحلوى بدرجة أكبر من ذي قبل ، يؤدي هذا إلى شراء الكميات أكبر عما كان يشتريه. أما إذا حدث وكره المستهلك طعم الحلوى فإن الكميات التي يطلبها منها ستقل.

- العادات و التقاليد و الدين :

العادات و التقاليد لها تأثير على الطلب فمثلا في مجال الملابس ، أما الدين فيؤثر في الطلب فعلى سبيل المثال ديننا يحرم شرب الخمر و عليه الطلب على المشروبات الكحولية يكون قليل جدا . بالرغم من أهمية كل العوامل السابقة بالنسبة للطلب الفردي وطلب السوق إلا أن سعر السلعة نفسها يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب. فالاقتصاديون يحللون العلاقة بين الطلب على السلعة وسعرها بافتراض ثبات العوامل الأخرى ويطلقون على هذه العلاقة منحنى أو جدول الطلب.

4.2: جدول ومنحنى الطلب

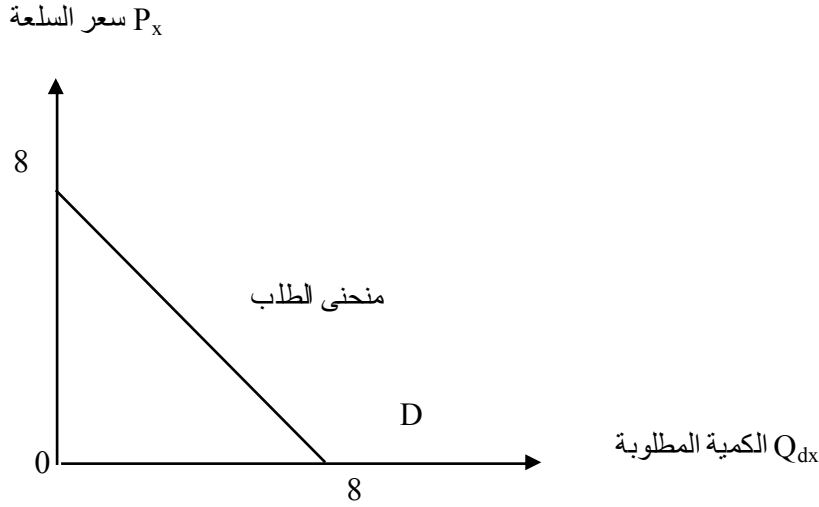
يوضح جدول الطلب الكمية المطلوبة من سلعة معينة عند سلسلة مختارة من الأسعار إذن جدول الطلب ما هو إلا التعبير الرقمي لقانون الطلب ، كما يوضح منحنى الطلب التمثيل البياني لذلك الجدول.

فيما يلي نقدم جدول الطلب بالنسبة للسلعة X

8	7	6	5	4	3	2	1	0	السعر P_x بالدينار
0	1	2	3	4	5	6	7	8	الكمية Q_{dx} وحدة

الجدول أعلاه يوضح أن الكمية المطلوبة من السلعة X هو 7 وحدة عندما يكون سعر الوحدة 1 دينار، وتتنخفض هذه الكمية إلى 6 وحدة عندما يرتفع السعر إلى 2 دينار، ويصبح الطلب 5 عندما يرتفع السعر إلى 3 دينار وتقل الكمية المطلوبة إلى الصفر عندما يكون السعر 8 دینارات. هذا الجدول يوضح العلاقة العكسية بين طلب المستهلك وسعر السلعة.

العلاقة أعلاه يمكن تمثيلها بصورة أنسب باستخدام المنحنيات. في هذه الحالة يتم تمثيل سعر السلعة X على المحور الراسي والكمية المطلوبة من السلعة X على المحور الأفقي، والخط المستقيم D هو منحنى الطلب فهو يوضح العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة X وسعرها باعتبار ثبات العوامل الأخرى.



الشكل أعلاه يوضح أن منحنى الطلب على السلعة X هو خط مستقيم سالب الميل حيث ينحدر من أعلى إلى أسفل من اليسار إلى اليمين ليوضح العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة X وسعرها ، بافتراض ثبات العوامل الأخرى. وليست بالضرورة أن يكون منحنى الطلب خط مستقيم فقد يكون خط غير مستقيم .

ملاحظة : يوضح منحنى الطلب الحد الأقصى للكميات التي يكون المستهلك مستعد لشراؤها من السلعة عند كل مستوى من السعر و يمثل من جهة أخرى الحد الأقصى للسعر الذي يمكن أن يدفعه المستهلك في السلعة .

5.2: قانون الطلب

هو العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة نفسها ، الذي ينص على أن ارتفاع سعر السلعة يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة على هذه السلعة ، وانخفاض سعر السلعة يقود إلى ارتفاع الكمية المطلوبة من هذه السلعة وهذا بالطبع باعتبار ثبات العوامل الأخرى يوضح قانون الطلب أنه في حال بقاء محددات الطلب الأخرى على حالها فإن الزيادة في سعر السلعة يتوقع أن تؤدي لانخفاض الكمية المطلوبة ، يطبق هذا القانون على غالبية السلع الموجودة مع وجود استثناء لبعض السلع والتي سيتم مناقشتها لاحقاً تحت عنوان استثناءات قانون الطلب .

كما هو الحال بالنسبة لمنحنى الطلب على السلعة X نلاحظ أن منحنى طلب سالب الميل ينحدر من أعلى إلى أسفل ناحية ومن اليسار إلى اليمين ليوضح العلاقة بين الكمية المطلوبة وسعرها.

2-6 دالة الطلب السعرية :

هي عبارة عن العلاقة الرياضية التي تربط الكمية المطلوبة من السلعة بثمنها ، ويمكن التعبير عن دالة الطلب في أبسط صورها (الصورة الخطية) على النحو التالي :

$$Q_{DX} = a - bP_X$$

حيث إن : Q_{DX} = الكمية المطلوبة من السلعة ، P_X = السعر
a و b ثوابت بحيث :

a : ثابت يعبر عن الكمية المطلوبة من السلعة عندما ينعدم السعر

b : ثابت موجب ميل هذه الدالة و يعبر عن مقدار التغير في الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة لتغير سعرها بوحدة واحدة

$$b = \frac{\Delta Q}{\Delta P} = \frac{\delta Q_D}{\delta P} < 0$$

مثال : على افتراض أن الكمية المطلوبة من السلعة X تقدر ب 15 وحدة عندما يكون سعرها 1 دينار ، في حين تقدر الكمية المطلوبة 9 وحدات عند ارتفاع السعر الى 3 دينار .
المطلوب ايجاد دالة الطلب على السلعة X .

الحل : لدينا دالة الطلب تأخذ العلاقة الرياضية التالية : $Q_{DX} = a - bP_X$
بالتعويض في المعادلة لدينا :

$$15 = a - b(1) \dots\dots(1)$$

$$9 = a - b(3) \dots\dots(2)$$

بحل جملة المعادلة وبأخذ العلاقة (2) - (1) نجد :

$$6 = 2b \Rightarrow b = 3$$

$$b = \frac{\Delta Q}{\Delta P} = \frac{9-15}{3-1} = -2$$

بالتعويض في (1) نجد :

$$15 = a - (3)(1) \Rightarrow a = 18$$

ومنه دالة الطلب على السلعة X تأخذ العلاقة التالية : $Q_{DX} = 18 - 3P_X$

7.2: منحنى طلب السوق

تعريف السوق : يمكن أن يعرف على أنه مكان يلتقي فيه الباعة والمشتريين لتبادل السلع والخدمات ، لكن مع التطور الاقتصادي و التكنولوجي زال مفهوم المكان فلا يمكن وصفه بحدود إقليمية أو جغرافية معينة و أصبح السوق في الوقت الحالي يميل أكثر لمفهوم تنظيم المبادلات .

طلب السوق هو عبارة عن مجموع الكميات المطلوبة من طرف مجموعة من الأفراد في سوق سلعة ما ورياضياً يعطى وفق العلاقة التالية :

$$Q_{Dx} = \sum_{i=1}^N Q_{dix}$$

بحيث : $i=1, \dots, N$ تمثل عدد الأفراد

بيانياً منحى طلب السوق للسلعة X يمكن رسمه بالتجميع الأفقي لمنحنيات طلبات أفراد المجتمع بالنسبة للسلعة X .

مثال : إذا كان لدينا في السوق شخصان متماثلاً لكل منهما دالة الطلب التالية : $Q_{dx} = 8 - P_x$

المطلوب : حدد الطلب السوقي .

الحل : طلب السوق هو :

$$Q_{Dx} = \sum_{i=1}^2 Q_{dix} = Q_{d1x} + Q_{d2x} = 8 - P_x + 8 - P_x = 16 - 2P_x$$

P_x	0	1	2	3	4	5	6	7	8
Q_{d1x} الفرد 1	8	7	6	5	4	3	2	1	0
Q_{d2x} الفرد 2	8	7	6	5	4	3	2	1	0
Q_{Dx} طلب السوق	16	14	12	10	8	6	4	2	0

8.2: استثناءات قانون الطلب : هناك حالات استثنائية للطلب بمعنى أن القانون العام للطلب

لا ينطبق على هذه الحالات وبالتالي قد يأخذ شكل منحى الطلب شكلاً مغايراً ، فينبغي التنبيه إلى أنه توجد بعض السلع لا ينطبق عليها قانون الطلب ، هذه السلع تنقسم إلى نوعين⁴ :

النوع الأول: يعرف بالسلع الدنيا Inferior Good وتعرف أيضاً Giffen Good على مكتشفها Robert Giffen خلافاً للقاعدة توجد علاقة طردية بين طلب هذه السلع وأسعارها. فزيادة السعر تؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منها .

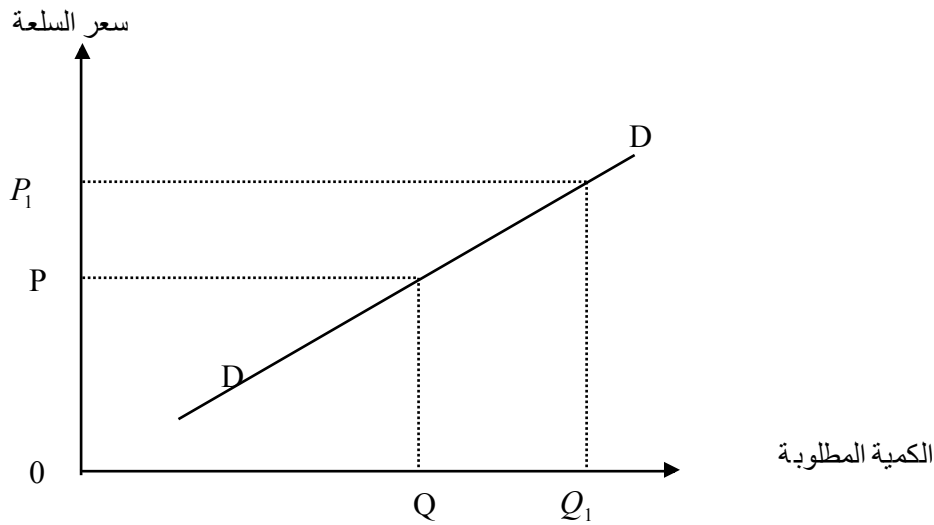
النوع الثاني: من هذه السلع هو السلع التفاخرية وتعرف بـ Veblen Goods سُميت على مكتشفها Therein Veblen كما هو الحال في السلع الدنيا فإنه توجد علاقة طردية بين أسعار السلع والطلب عليها.

⁴: سامي خليل : نظرية اقتصادية جزئية ، لجنة البحوث و الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة الكويت 1993 ص 67

مثال لهذه السلع هي المجوهرات ، إذ كلما ارتفعت اسعار المجوهرات زاد تفضيلها للطبقات الغنية وبالتالي سيقبلون على شراءها بغرض إظهار ثرائهم وتضخم ثروتهم.

توقعات المستهلكين : بالنسبة للسلع العادية في حالة الخوف من ارتفاع الأسعار في المستقبل. قد يندفع الأفراد إلى شراء سلعة ارتفع سعرها لمجرد الخوف من استمرار ارتفاع الأسعار في المستقبل ويحدث هذا في زمن الحروب بالنسبة للسلع الاستهلاكية.

في هذه الحالة لو حاولنا تصوير هذه الاستثناءات من قاعدة الطلب بيانياً نجد أن منحنى الطلب لا يتجه من أقصى اليسار منحدرًا إلى اليمين وإنما على العكس نجده يتجه من اليمين إلى اليسار كما يلي:



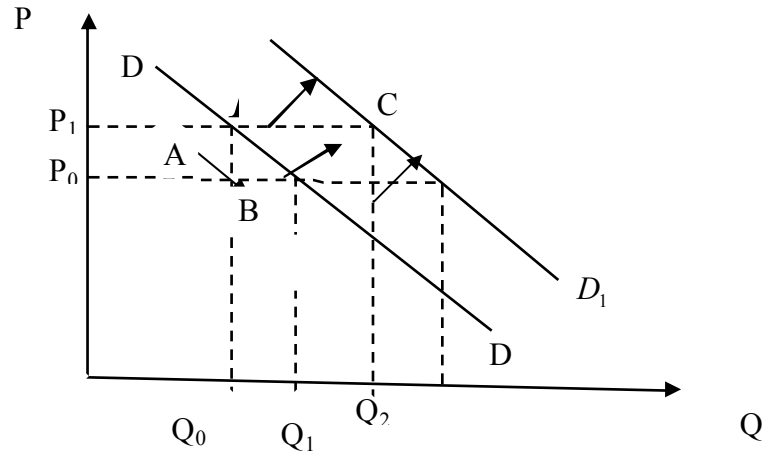
من الشكل أعلاه يتضح أن الكمية المطلوبة من السلعة الممثلة بهذا الرسم تساوي Q عندما كان الثمن P وعندما ارتفع الثمن إلى P_1 زادت الكمية المطلوبة إلى Q_1 وهذا عكس ما رأيناه في منحنى الطلب الأصلي.

9.2: التمييز بين تغير الكمية المطلوبة وتغير الطلب:

يجب التمييز بين مصطلح الكمية المطلوبة والطلب على السلعة ، حيث **تعبر الأولى** عن التغير في عدد وحدات السلعة عند التغير في سعرها فقط مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (على حالها) ، فارتفاع سعر السلعة يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة و يسمى هذا بانكماش الطلب لأن الانتقال سيكون على نفس المنحنى الخاص بهذه السلعة و إذا انخفض السعر فهذا يؤدي إلى ارتفاع الكمية المطلوبة و يسمى بتمدد الطلب لأن الانتقال كان على نفس المنحنى .

بينما **نستخدم مصطلح تغير الطلب** على السلعة عندما يكون سبب التغير ناتج عن أحد محددات الطلب مع بقاء السعر ثابت و يسمى أيضا بالتغير الغير سعري .

فإذا أثرت محددات الطلب على الطلب بالزيادة انتقل منحى الطلب إلى الأعلى أو اليمين في حين إذا ما أثرت هذه العوامل على الطلب بالنقصان انتقل منحى الطلب إلى الأسفل أو اليسار لبيان هذه الفكرة ليكن لدينا الشكل التالي :



من خلال الشكل يتبين لنا أنه :

- عندما ينتقل المستهلك من الوضعية الاستهلاكية A إلى الوضعية B عندما ينخفض السعر (وبقاء العوامل الأخرى المحددة للطلب ثابتة) فإن الكمية المطلوبة ارتفعت من Q_0 إلى Q_1 ، والعكس عند ارتفاع السعر من P_0 إلى P_1 فإنه سيؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة ، بياننا انتقال من النقطة A إلى النقطة B على نفس المنحنى في حالة انخفاض السعر والعكس من النقطة B إلى النقطة A في حالة ارتفاع السعر .

- أما إذا انتقل المستهلك من الوضعية الاستهلاكية A نحو الوضعية C أي عند بقاء سعر السلعة نفسه عند الوضع P_0 فإن الطلب على هذه السلع ارتفع من Q_0 إلى Q_2 ويرجع هذا الارتفاع الى تغير في أحد العوامل المؤثرة في الطلب بخلاف السعر أي بقاء سعر هذه السلعة ثابت .

2. 10 : أسئلة الوحدة الثانية

تمرين (1): أجب بوضع (صحيح) أمام الجملة الصحيحة و(خطأ) أمام الجملة الخاطئة مع تصحيح الخطأ:

1- الانتقال من نقطة لأخرى على نفس منحنى الطلب بسبب التغير في سعر السلعة يسمى التغير في الطلب. (خطأ)

يسمى التغير في الكمية المطلوبة

2- سلعة جيفن هي تلك السلع التي يزداد الطلب عليها إذا زاد دخل المستهلك . (خطأ)

يزداد الطلب عليها إذا زاد السعر لأن سلعة جيفن تعتبر من استثناءات قانون الطلب .

3- يؤدي انخفاض أثمان أجهزة الفيديو إلى انخفاض الطلب على أجهزة الفيديو. (خطأ)

يؤدي انخفاض أثمان أجهزة الفيديو إلى زيادة الطلب على أجهزة الفيديو لأنهما

سلعتان متكاملتان و العلاقة بينهما علاقة عكسية .

4- تؤدي زيادة البرودة في الطقس إلى انتقال منحنى الطلب على الملابس الصوفية إلى اليمين. (صحيح)

5- الفرق بين الطلب والكمية المطلوبة يكمن في الفرق بين انتقال المنحنى والانتقال على نفس المنحنى. (صحيح)

6- الفرق بين الرغبة والطلب يكمن في القدرة الشرائية. (صحيح)

7- تعتبر مقاعد الدرجة الأولى في الطائرة سلعة مكملة لمقاعد الدرجة الثانية (الاقتصادية) . (خطأ)
بل سلعة بديلة

8- يتغير طلب السوق الإجمالي على أي سلعة بصورة عكسية مع عدد السكان في المجتمع. (خطأ)
بصورة طردية مع عدد السكان

9- إذا ارتفع ثمن مشروب كوكا كولا فمن المتوقع أن يزيد الطلب على مشروب حمود بوعلام . (صحيح)

10- ينص قانون الطلب على أنه عند بقاء العوامل الأخرى على حالها تزداد الكمية المطلوبة من السلعة كلما ارتفع ثمنها. (خطأ)

كلما انخفض ثمنها .

11- عندما ترتفع أثمان قطع غيار السيارات نتوقع زيادة الطلب على السيارات. (خطأ)

نتوقع انخفاض الطلب على السيارات لأن قطع الغيار و السيارات متكاملتان .

12- ينحدر منحني الطلب من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار إلى اليمين ليعبر عن العلاقة الطردية بين الثمن والكمية المطلوبة من سلعة ما. (خطأ)

ليعبر عن العلاقة العكسية بين الثمن و الكمية المطلوبة من سلعة ما .

13- ينتقل منحني الطلب على سلعة ما إلى اليمين إذا زاد ثمن السلعة البديلة أو زاد الدخل. (صحيح)

14- إذا كانت السلعتان (X) و (Y) بديلتان في الاستهلاك، فإن انخفاض ثمن السلعة (X) يؤدي إلى انتقال منحني الطلب على السلعة (Y) إلى اليسار. (صحيح)

15- يعرف الطلب على سلعة أو خدمة ما بأنه الكميات التي يرغب المستهلك في شرائها. (خطأ)
بأنه الكميات التي يرغب ويكون قادر على شرائها بأسعار و في فترة ما .

16- يتناسب الطلب عكسيا مع عدد السكان والدخل. (خطأ)

يتناسب الطلب طرديا مع عدد السكان و الدخل .

17- أي نقطة على منحني الطلب تبين الكمية التي يرغب ويستطيع الأفراد شراءها عند ثمن معين. (صحيح)

18- إذا ارتفع دخل الفرد ، مع بقاء العوامل الأخرى المحددة للطلب على حالها ، فإن طلبه على السلع العادية ينخفض. (خطأ)

فإن طلبه على السلع العادية يرتفع لوجود العلاقة الطردية .

19- السلع الدنيا هي السلع التي ينخفض الطلب عليها إذا انخفض دخل المستهلك والعكس صحيح. (خطأ)

إذا زاد دخل المستهلك

20- عند ارتفاع سعر السلعة محل الدراسة مع ثبات العوامل الأخرى المحددة للطلب ، فإن يترجم ذلك بيانيا بانتقال منحني الطلب إلى يسار منحني الطلب الأصلي للدلالة على انخفاض الطلب . (خطأ)

بالانتقال على نفس منحني الطلب للدلالة على انخفاض الكمية المطلوبة .

21- يتغير طلب السوق الاجمالي على أي سلعة بصورة عكسية مع عدد السكان في المجتمع. (خطأ)
بصورة طردية مع عدد السكان

22- فرضية ثبات العوامل على حالها تعني أنه في مثال دالة الطلب على السلعة X يجب تثبيت السعر و تغيير الدخل . (خطأ)

يجب تغيير السعر و تثبيت الدخل .

23- يزداد الطلب على سلعة بارتفاع أسعار السلع المكمل لها . (خطأ)

السلع البديلة لها

تمرين (2): ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة:

1. ينص قانون الطلب على:

- أ. يشتري المستهلك كميات أكثر من السلعة عند ارتفاع أثمانها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- ب. يزداد عدد المستهلكين في السوق إذا انخفض سعر السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- ج. الكميات المطلوبة من السلعة وأثمانها ترتبط ارتباطاً طردياً مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- د. الكميات المطلوبة من السلعة وأثمانها ترتبط ارتباطاً عكسياً مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- هـ. كل الجمل السابقة خطأ.

2. ارتفاع أثمان قطع غيار السيارات قد يؤدي إلى:

- أ. انخفاض الطلب على السيارات.
- ب. ارتفاع الطلب على السيارات.
- ج. انتقال منحنى الطلب على السيارات إلى اليمين.
- د. انتقال منحنى الطلب على قطع غيار السيارات إلى اليسار.

3. تحرك منحنى الطلب على الدواجن إلى اليسار يعني:

- أ. ستزداد كمية الدواجن المشتراة حتى إذا لم يتغير الثمن.
- ب. ستتخفض كمية الدواجن المشتراة إذا ارتفع السعر.
- ج. ستتخفض كمية الدواجن المشتراة حتى إذا لم يتغير الثمن.
- د. ستزداد كمية الدواجن المشتراة إذا انخفض الثمن.

4. التحرك على نفس منحنى الطلب يعني:

- أ. إن الكمية المطلوبة من السلعة وثمانها مرتبطان عكسياً.
- ب. إن الكمية المطلوبة من السلعة وثمانها مرتبطان طردياً.
- ج. إن الطلب على السلعة قد تغير.
- د. إن الدخل أو الذوق أو أثمان السلع البديلة أو المكملة قد تغير.

5. الطلب على سلعة ما هو الرغبة في الحصول عليها مدعمة:

- أ. بالقدرة على دفع ثمنها.
- ب. الرغبة في أقل ثمن ممكن.
- ج. القدرة على تحقيق أكبر قدر ممكن.
- د. الرغبة في الاحتفاظ بالسلعة لأطول فترة ممكنة.

6. أي من الأسباب التالية لا يؤدي إلى تغير الطلب على الأسماك ولكن يؤدي على تغير الكمية

المطلوبة من الأسماك:

- أ. ارتفاع سعر الأسماك من 200 دينار إلى 250 دينار .

- ب. قيام صائد الأسماك بحملة إعلانية على الفوائد الصحية للحوم الأنهار .
 ج. انخفاض أثمان لحوم الدواجن بصورة ملحوظة.
 د. انتشار شائعات حول تأثير الأسماك بتلوث البحار أو الأنهار.
7. إذا انتقل منحنى الطلب على السلعة (Y) إلى اليمين بسبب انخفاض ثمن السلعة (X) فإن ذلك يدل أن:
- أ. السلعتان بديلتان .
 ب. السلعتان مكملتان .
 ج. السلعة (X) سلعة عادية، والسلعة (Y) سلعة دنيا .
 د. السلعة (Y) سلعة عادية، والسلعة (X) سلعة دنيا .
 هـ. السلعتين (X) ، (Y)
 و. (سلع دنيا .
8. الدخل والذوق يعتبران:
- أ. من العوامل المؤثرة في العرض .
 ب. من العوامل المؤثرة في الطلب .
 ج. من العوامل التي يهملها التحليل الاقتصادي .
 د. من العوامل المكملة للطلب .
9. انتقال منحنى الطلب على أجهزة التلفزيون إلى اليسار يعني:
- أ. زيادة كمية الأجهزة المطلوبة حتى إذا لم يتغير الثمن .
 ب. انخفاض كمية الأجهزة المعطوية نتيجة لانخفاض الثمن .
 ج. زيادة كمية الأجهزة المطلوبة نتيجة لانخفاض الثمن .
 د. انخفاض كمية الأجهزة المطلوبة حتى إذا لم يتغير الثمن .
 هـ. لا شيء مما سبق .
10. إذا زاد الطلب على سلعة (X) عندما ارتفع ثمن السلعة (Y) :
- أ. كانت السلعتان مكملتين .
 ب. كانت السلعتان بديلتين .
 ج. كانت السلعتين مستقلتين .
 د. كانت السلعة (X) سلعة عادية .
 هـ. كانت السلعة (Y) سلعة دنيا .
11. أي نقطة على منحنى الطلب توضح:
- أ. عدداً يمثل ثمن السلعة .

ب. كمية النقود التي يرغب المستهلكين إنفاقها على السلعة.

ج. النسبة بين الكمية والتمن.

د. عدداً يمثل الكمية المطلوبة من السلعة.

هـ. الكمية المطلوبة من السلعة عند سعر معين.

12. أي من العوامل لا يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على السلعة إلى اليمين:

أ. زيادة دخل المستهلك.

ب. إقبال المستهلك وذوقه نحو السلعة.

ج. انخفاض في ثمن السلعة.

د. انخفاض في ثمن سلعة مكملة.

13. العامل الذي لا يؤدي بمفرده إلى انتقال منحنى الطلب على الشاي:

أ. ارتفاع أثمان القهوة.

ب. ارتفاع دخول المستهلكين.

ج. تحول أذواق المستهلكين عن الشاي إلى القهوة.

د. انخفاض ثمن الشاي.

14. إذا أدى ارتفاع سعر السلعة (X) إلى زيادة الطلب على السلعة (Y) فإن السلعتين:

أ. بديلتان.

ب. مكملتان.

ج. لا علاقة بينهما.

لا شيء مما سبق.

15. منحنى طلب السوق:

أ. ينحدر من الأعلى إلى الأسفل وذو ميل سالب

ب. يظهر العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة

ج. هو تجميع منحنيات طلب الأفراد في سوق معين وفي وقت معين

د. جميع الإجابات صحيحة

16. يعرف الطلب :

أ. الرغبة المصحوبة بالمقدرة على الشراء عند أثمان مختلفة في فترة زمنية معينة .

ب- الرغبة في شراء سلعة معينة عند ثمن معين في فترة زمنية معينة

ج- اقتناء سلعة معينة تشبع رغبة ملحة .

د- اقتناء سلعة معينة تشبع رغبة غير ملحة بل ضرورية

17. ارتفاع أثمان قطع غيار السيارات قد يؤدي إلى :

أ - انخفاض الطلب على السيارات

ب - انتقال منحنى الطلب على السيارات إلى اليمين

ج - انتقال منحنى الطلب على قطع غيار السيارات إلى اليسار

د - ارتفاع الطلب على السيارات

18. زيادة الطلب تعني أن الكمية المطلوبة من السلعة :

أ - ستزيد بالرغم من ثبات سعرها

ب - تقل بارتفاع سعرها

ج - تقل بالرغم من ثبات سعرها

د - تزيد بانخفاض سعرها

19. سلعة جيفن **Giffen** هي السلع التي تزداد الكمية المطلوبة منها

أ - انخفاض سعرها

ب - انخفاض الدخل

ج - ارتفاع السعر

د - ارتفاع الدخل

20. إذا انخفض الدخل وازداد الطلب على سلعة ما إذا السلعة هي :

أ - سلعة بديلة

ب - سلعة كمالية

ج - سلعة عادية

د - سلعة رديئة

21. يبين منحنى انجل **ENGEL** العلاقة بين

أ - الدخل و سعر السلعة

ب - الدخل و الكميات المشتراة من السلعة

ج - سعر السلعة و الكميات المشتراة

د - لاشيء مما سبق

تمرين رقم (3) : ما هي الدالة التي تمثل البيانات الواردة بالجدول التالي :

50	40	30	20	10	صفر	الثلث P
24	32	40	48	56	64	الكمية المطلوبة Qd

الحل: نعرف الصيغة الخطية للطلب وهي: $Q_{dx} = a + b(P_x)$

وكما قلنا بأن b يفترض أن تكون أقل من الصفر أي سالب، حسب القانون العام للطلب ، فلو أخذنا هذه المعادلة ونظرنا إلى a وهي القيمة التي تكون عندها الكمية عندما يكون السعر = صفر $P_x = 0 \Rightarrow a = 64$ ، إذاً من المعادلة لدينا : $Q_{dx} = 64 + b(P_x)$ بقي علينا أن نستخرج b التي هي ميل دالة الطلب أي :

$$\frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{التغير في السعر}} = \text{الميل}$$

نأخذ أي تغير في الكمية ونقسمه على التغير في السعر ، فمثلاً :

$$b = \frac{\Delta Q}{\Delta P} < 0 \quad b = \frac{48 - 56}{20 - 10} = \frac{-8}{10} = -0.8$$

إذا نستطيع أن نعبر عن الجدول المذكور بالمعادلة : $Q_{dx} = 64 - 0.8P_x$

الوحدة الثالثة
نظرية العرض

3- العرض

1.3: مفهوم العرض:

المقصود بالعرض هو جدول يبين العلاقة بين الكميات من سلعة أو خدمة ما التي يكون البائعون قادرين على احضارها إلى السوق في فترة معينة من الزمن وعند الأسعار المقابلة ، هذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

2.3: أنواع وتقسيمات العرض:

كما هو الحال بالنسبة للطلب فإن العرض يقسم إلى ثلاثة أقسام هي العرض الفردي عرض السوق والعرض الكلي .

أولاً: العرض الفردي هو عرض المنتج الواحد لسلعة واحدة فقط، أو بعبارة أخرى هو الكمية التي يرغب منتج واحد في عرضها من سلعة واحدة فقط.

ثانياً: عرض السوق: هو مجموعة الكميات من السلعة أو الخدمة التي يقوم جميع المنتجين بعرضها عند مستويات الثمن المختلفة ، وبذلك يكون منحى عرض السوق هو التمثيل البياني لمجموع النقاط التي تمثل مجموع الكميات التي يعرضها المنتجون عند كل ثمن من الأثمان .

ثالثاً: العرض الكلي: هو مجموع عروض السوق لجميع السلع والخدمات المتداولة في مجتمع معيناً .

3.3: التمييز بين مفهوم العرض والإنتاج:

يختلف مفهوم العرض عن الإنتاج في أن مفهوم الإنتاج واسع يشمل جميع الكميات المنتجة أو المتحققة من نشاط إنتاجي معين، بينما مفهوم العرض يقتصر على الكمية من الإنتاج التي ترغب المنشأة في بيعها.

4.3: محددات العرض:

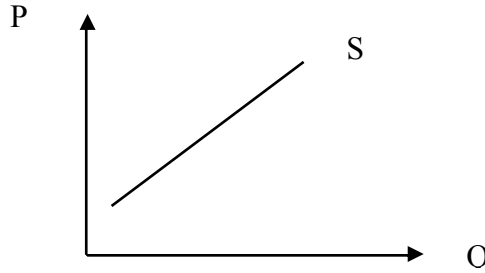
يتوقف عرض السلعة X على العوامل التالية:

- ✓ سعر السلعة.
- ✓ أسعار السلع الأخرى.
- ✓ أسعار عوامل الإنتاج.
- ✓ التقدم التقني أو التكنولوجيا.
- ✓ التنبؤات عن الأسعار في المستقبل .
- ✓ الأحوال المناخية.
- ✓ سياسات الحكومة.

فيما يلي نتناول هذه العوامل بشئ من التفصيل:

أولاً: سعر السلعة نفسها

كلما ارتفع السعر باعتبار ثبات تكاليف إنتاج السلعة على حالها، كلما زادت الأرباح الناتجة عن عرض هذه السلعة وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة عرضها وعلى العكس من ذلك انخفاض سعر السلعة يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتحققة من إنتاج هذه السلعة وذلك يقود إلى انخفاض عرضها، فالعلاقة بين سعر السلعة وعرضها علاقة طردية. ويمكن تمثيل ذلك كما يوضحه الشكل الموالي



ثانياً: اسعار السلع الأخرى

يقصد بالسلع الأخرى السلع المنافسة للسلعة في عملية الإنتاج حيث توجد علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من كل سلعة وأسعار السلع الأخرى.

إذا ارتفع سعر سلعة ما مثلاً Y وبقي سعر السلعة X على حالها فإن المنتجون سيتحولون من إنتاج السلعة X إلى إنتاج السلعة Y وبالتالي يقل عرض السلعة X .

ثالثاً: اسعار عوامل الإنتاج:

ونقصد بعوامل الإنتاج العمل، رأس المال، الأرض و التنظيم فالتغيرات في أسعار عوامل الإنتاج التي تدخل في إنتاج السلعة بالارتفاع أو الانخفاض سوف تؤثر هبوطاً وارتفاعاً في التكاليف ومن ثم تؤثر على عرض السلعة .

رابعاً : التقدم التقني أو التكنولوجيا :

إن التحسينات التي تدخل على طريقة الإنتاج نتيجة لتطورات الفن التكنولوجي المستخدم في العملية الانتاجية كاستخدام الآلات الحديثة سوف تؤدي إلى تخفيض في تكلفة الإنتاج . والتخفيض في تكلفة إنتاج السلعة يمكن البائعين من زيادة الكمية المعروضة من السلعة عند نفس السعر .

خامساً: التنبؤات عن الأسعار في المستقبل :

كلما توقع المنتجون زيادة اسعار سلعة ما في المستقبل سيؤدي ذلك إلى زيادة المخزون وقل العرض من هذه السلعة وكلما توقعوا انخفاض السعر في المستقبل قل المخزون وزاد العرض .

سادسا : العوامل المناخية:

السلع الزراعية تتأثر إلى حد كبير بالأحوال المناخية، فإذا ما كانت الأحوال المناخية ملائمة لإنتاج سلعة ما سيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج ثم زيادة المعروض من هذه السلعة. مثلاً إذا صادف أن جاء فصل الشتاء بارداً في منطقة زراعة القمح سيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية فيزيد من عرض القمح. والعكس فالعكس.

سابعا : سياسات الحكومة:

نلاحظ أن الكمية المعروضة من كل سلعة من السلع تتأثر بسياسات الحكومة الاقتصادية ، مثلاً يتأثر العرض بسياسات الضرائب أو منح إعانات حيث أن الزيادة في معدلات الضرائب تقلل من الحافز للإنتاج وبالتالي تخفض العرض ، كما أن تخفيض الضرائب يحفز على الإنتاج ويؤدي لزيادة الكميات المعروضة، هكذا الحال بالنسبة للسياسات الأخرى بصفة يمكن القول بأن سياسات الحكومة القائمة على تشجيع الإنتاج تؤدي لزيادة العرض كما أن سياسات الحكومة القائمة على عدم تشجيع الإنتاج تخفض العرض.

3-5 دالة العرض :

إن الكمية المعروضة من السلعة إنما هي دالة في سعر السلعة نفسها و أسعار عوامل الإنتاج المسو التقدم التكنولوجي و الظروف الطبيعية و الضرائب و الإعانة و يمكن صياغة الدالة في شكل معادلة رياضية بالنسبة للسلعة X كالتالي:

$$S_X = f (P_X, P_A, P_f, T, E, Z)$$

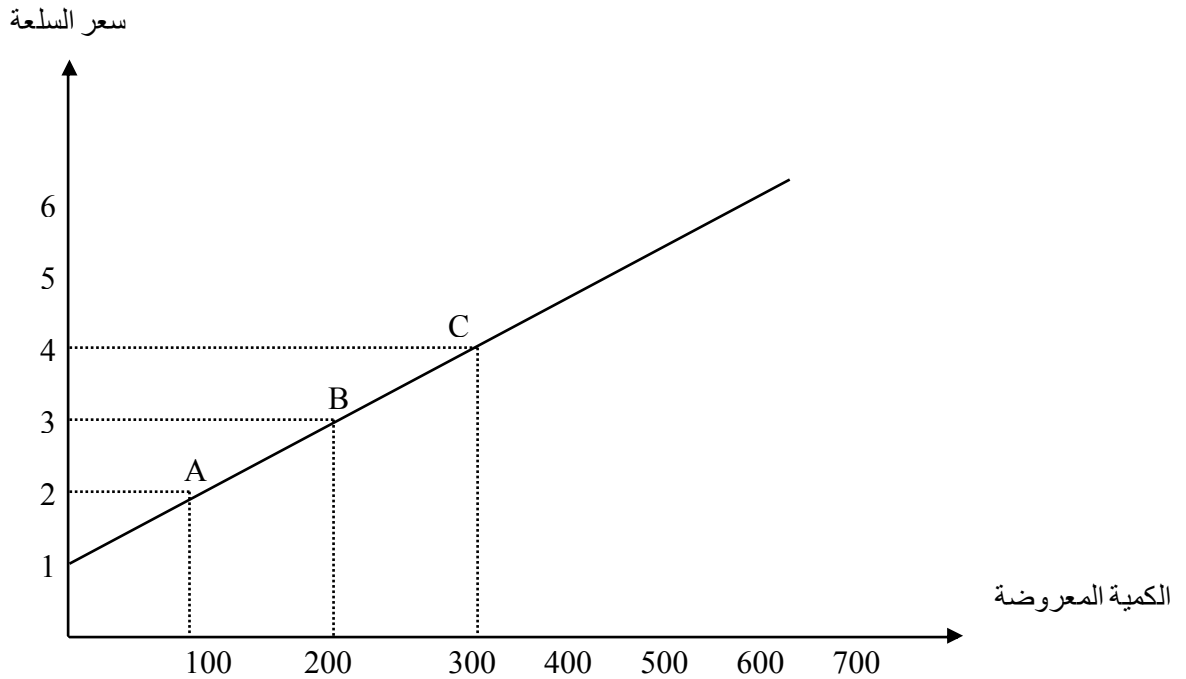
هذه المعادلة تعني أن عرض السوق بالنسبة للسلعة X (S_X) دالة لعدة متغيرات سعر السلعة X (P_X) وأسعار السلع الأخرى (P_B) وأسعار عناصر الإنتاج (P_f) وحالة التكنولوجيا (T) والتوقعات (E) والأحوال المناخية (Z).

3.6: جدول ومنحنى العرض :

سعر السلعة نفسها يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في العرض، لذلك فيما يلي نفترض أن كل العوامل المؤثرة في العرض ثابتة على حالها والعامل الوحيد الذي يتغير هو سعر السلعة، هذه العلاقة يمكن ملاحظتها بالنسبة للسلعة X في الجدول التالي والذي يعرف بجدول العرض:

سعر السلعة X	الكمية المعروضة من السلعة X
1	0
2	100
3	200
4	300
5	400
6	500

يمكن رسم العلاقة بين سعر السلعة X والكمية المعروضة منها بيانياً في الشكل التالي:



كما هو واضح من الشكل أعلاه فإن منحنى العرض يوضح العلاقة بين سعر السلعة X والكميات التي يرغب في عرضها عند مختلف الأسعار وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. أيضاً واضح من الشكل أن العلاقة بين سعر السلعة X والكمية المعروضة منها علاقة مباشرة ومنحنى العرض موجب الميل فهو يصعد إلى أعلى من الشمال إلى اليمين.

ملاحظة: منحنى العرض يتكون من مجموعة من النقاط توضح الكميات القصوى التي يمكن عرضها في السوق عند أسعار معينة. من جهة أخرى فإن منحنى العرض يوضح الأسعار الدنيا التي يمكن أن يكون العارضون عنده على استعداد لعرض الكميات المقابلة في السوق

3-7 : دالة العرض السعرية :

هي العلاقة الرياضية التي توضح العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في العرض على حالها و تعطى على النحو التالي :

$$Q_{SX} = C + dP_X$$

بحيث:

Qs : هي الكمية المعروضة و c : هي المقدار الثابت و d : ميل دالة العرض أي مقدار التغير في

الكمية مقسوما على التغير في السعر و يعطى بالعلاقة التالية : $d = \frac{\Delta Q_{sx}}{\Delta P_x} = \frac{\delta Q_{sx}}{\delta P_x}$ ، (d>0)

مثال :

يمكن من خلال الجدول و الرسم البياني السابق استخراج دالة العرض الخاصة بهذه السلعة كما يلي :

لدينا دالة العرض الخطية تعطى بالعلاقة التالية : $Q_{sx} = c + dP_x$

من خلال المعطيات لدينا : ميل منحنى العرض

$$d = \frac{\Delta Q_{sx}}{\Delta P_x} = \frac{400 - 300}{5 - 4} = 100$$

بالتعويض في دالة العرض نجد :

$$200 = c + (100)(3) \Rightarrow c = 200 - 300 = -100$$

إن دالة العرض تأخذ الصيغة التالية : $Q_{sx} = -100 + 100(P_x)$

8.3: قانون العرض :

يوضح قانون العرض العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وسعرها و هذا بافتراض ثبات العوامل الأخرى .

9.3 : التميز بين تغير الكمية المعروضة و تغير العرض:

هناك فرق بين الكمية المعروض والتغير في العرض ، فالتغير في الكمية المعروضة هو الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى العرض نتيجة لتغير ثمن السلعة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى (ظروف العرض) وبقيائها دون تغير . ولكن إذا تغير أحد العوامل المؤثرة في العرض ماعدا الثمن فإن المنحنى العرض ينتقل بأكمله تعبيراً عن تغير في العرض بأكمله وليس الكمية المعروضة فقط⁵.

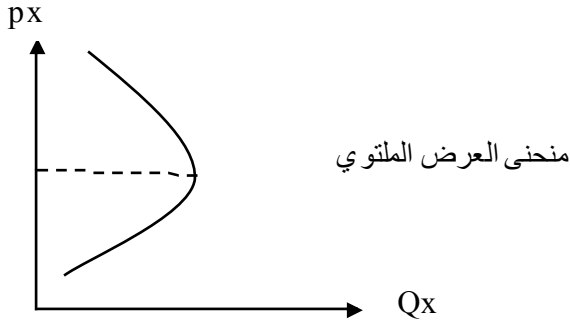
10.3: الاستثناءات الخاصة بالعرض :

حسب قانون العرض الذي ينص على وجود علاقة طردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العرض غير ان لهذه القاعدة العامة استثناءات أهمها:

1.10.3 : منحنى العرض الملتوي :

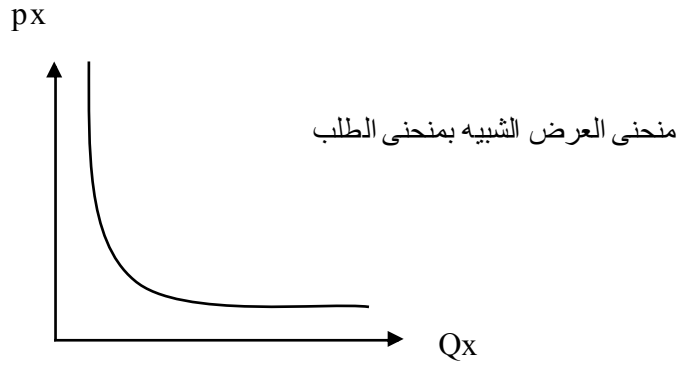
عندما يكون هناك حاجة لخدمات العمال، فان أرباب العمل يقومون برفع مستوى الاجور لفئة معينة من العمال بهدف عرض المزيد من عملهم، لكن قد يحدث عندما يزيد الاجر عن مستوى معين، يأخذ عنصر العمل بالانكماش بالرغم من ارتفاع الاجور واستمرار الطلب على العمل. ويفسر ذلك ان العامل عندما يصل دخله الى مستوى معين، يبدأ يشعر بأهمية تخفيض ساعات العمل كلما ارتفع الاجر، بحيث يحافظ على دخل حقيقي معين له، ويخصص أوقات الفراغ الى أشياء أخرى مثل (الرياضة، السينما، الراحة... الخ) ويأخذ منحنى العرض في هذه الحالة الشكل التالي :

⁵: سامي خليل ، مرجع سبق ذكره ص 84



2.10.3: منحنى العرض الشبيه بمنحنى الطلب :

عندما توقع المنتجون الزيادة في الأسعار في المستقبل فأنهم يقللون من عرض هذه السلعة في السوق بهدف بيعها في المستقبل بأسعار أعلى، والحصول على أرباح أكبر. وإذا حدث العكس، وتوقع المنتجون انخفاض في سعر السلعة مستقبلا فأنهم يعرضون كميات أكبر من السلعة بهدف بيعها بالسعر الحالي خوفا من بيعها بأسعار أقل في المستقبل ، وبالتالي تحقيق أقل خسارة ممكنة. ويأخذ منحنى العرض شكل منحنى الطلب تقريبا ، كما هو موضح في الشكل التالي:



3-11 أسئلة الوحدة الثالثة

تمرين رقم(1) :أجب بوضع (صحيح) أمام العبارة الصحيحة و(خطأ)أمام العبارة الخاطئة مع تصحيح الخطأ

1- إذا انتقل منحنى العرض إلى اليمين فإن ذلك يعني أن المنتجين سيقومون بعرض كميات أكبر عند كل ثمن. (صحيح)

2- عندما ترتفع أثمان الطماطم نتوقع انتقال منحنى عرض الصلصة إلى اليسار. (خطأ)
انتقال منحنى عرض الصلصة إلى اليمين (وجود علاقة طردية).

3- ينص قانون العرض على وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمان هذه السلعة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها. (صحيح)

4- ينتقل منحنى عرض سلعة ما لليمين أو لليسار عند تغير واحد على الأقل من ظروف الطلب. (خطأ)
ظروف العرض

5- إذا زاد عدد المنتجين أو عدد البائعين في سوق سلعة ما، فإن ذلك يعني انتقال منحنى العرض اليمين عند كل ثمن. (صحيح)

6- الكميات المباعة هي ما يرغب البائعون عرضها في السوق. (صحيح)

7- يؤدي انخفاض أثمان عناصر الإنتاج إلى انتقال منحنى الطلب إلى اليمين. (خطأ)
انتقال منحنى العرض إلى اليمين .

8- إذا كان منحنى العرض لسلعة ما موجب الميل ، فإن الارتفاع في سعر هذه السلعة ، مع ثبات باقي العوامل ، يترتب عنه زيادة في العرض. (خطأ)
يترتب عنه زيادة الكمية المعروضة .

9- انخفاض سعر السلعة المعروضة يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليسار. (خطأ)
يؤدي إلى انتقال على نفس المنحنى من نقطة إلى أخرى .

تمرين رقم (2) : ضع دائرة على الإجابة الصحيحة

1. أي من الأسباب التالية لا تؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين:

أ) زيادة ثمن السلعة.

ب . تقدم التكنولوجيا.

ج .انخفاض أثمان الإنتاج.

د . انخفاض أثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة المنتجة.

8. يتوقف عرض السمك على واحد مما يلي:

أ) أثمان الوقود المستخدمة في تشغيل قوارب الصيد.

ب . دخول المستهلكين .

ج . وعي المستهلكين عن القيمة الغذائية .

د . مرونة الطلب على السمك .

9. أي من الأسباب التالية لا تؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين:

أ. زيادة ثمن السلعة .

ب. تقدم التكنولوجيا .

ج. انخفاض أثمان الإنتاج .

د. انخفاض أثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة المنتجة .

10. ينص قانون العرض على أن انخفاض سعر سلعة ما يؤدي إلى

أ- زيادة الكمية المعروضة

ب- نقص الكمية المعروضة

ج- زيادة العرض

د- نقص العرض

11. يؤدي سوء الأحوال الجوية إلى نقص محصول القمح و ارتفاع سعره نتيجة

أ- نقص العرض مع بقاء الطلب على حاله

ب- زيادة العرض و عدم تغير الطلب

ج- نقص الكمية المعروضة

د- زيادة الكمية المعروضة

12. أي العناصر التالية تؤدي إلى زيادة العرض

أ- انخفاض سعر السلعة

ب- ارتفاع سعر السلعة

ج- انخفاض تكاليف الإنتاج

د- ارتفاع تكاليف الإنتاج

13. من الأسباب التي تؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين

أ- زيادة عدد المنتجين

ب- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج

ج- انخفاض عدد المنتجين

د- مرونة العرض

14. الكمية المعروضة من السلعة هي الكمية التي

أ- يكون على البائعين عرضها عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة

١١- يعرضها البائعون فعلا عند سعر معين خلال فترة معينة

ج- يحتاج البائعون عرضها عند سعر معين خلال فترة معينة

د- يرغب البائعون و يستطيعون عرضها للبيع عند سعر معين خلال فترة معينة

15- زيادة عدد مطاعم الوجبات السريعة في المدينة يؤدي إلى

أ- زيادة الطلب على الوجبات السريعة

ب- ارتفاع في أسعار الوجبات السريعة

ج- زيادة عرض الوجبات السريعة

د- زيادة الطلب على بدائل الوجبات السريعة

16- من بين الأسباب التي تؤدي إلى انتقال العرض إلى اليمين

أ- زيادة عدد المنتجين

ب- ارتفاع اسعار مستلزمات الإنتاج

ج- انخفاض عدد المنتجين

د- مرونة العرض

17- اذا كان منحنى الطلب السالب الميل أشد انحدارا من منحنى العرض السالب الميل فالتوازن هو

توازن

أ- مستقر

ب- غير مستقر

ج- محايد

د- لا شيء مما سبق

الوحدة الرابعة
توازن السوق

4- توازن السوق

1.4: مفهوم التوازن :

يتحقق التوازن في سوق السلعة أو الخدمة عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة . و بيانياً يتحدد التوازن عند النقطة الى يتقاطع فيها منحنى الطلب مع منحنى العرض و عليه نقطة تقاطعهما أي السعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة يكون سعر التوازن . فإذا لم تتساوى قوى العرض والطلب يكون السوق في حالة عدم توازن وسيكون هناك ميل إلى تغيير سعر السوق حتى يتم الوصول إلى حالة توازن .

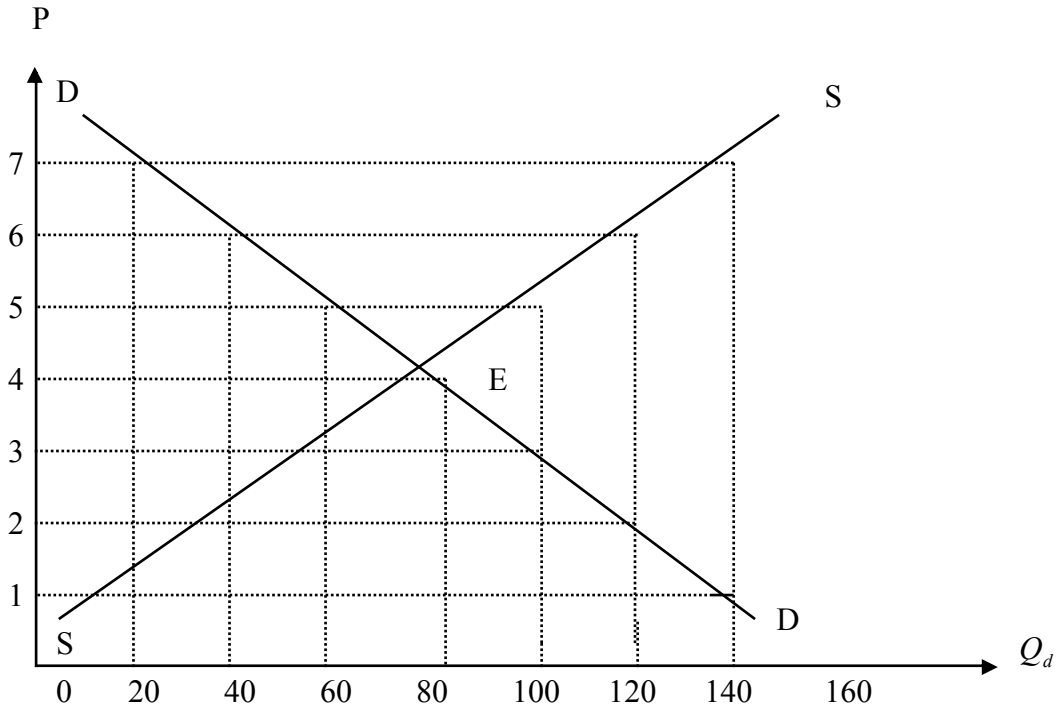
2.4: تمثيل توازن السوق بيانياً :

يمكن توضيح التوازن من خلال الجدول التالي والذي يبين الكميات المطلوبة والمعروضة عند سلسلة مختارة من الأسعار .

الكمية المعروضة (Q_s)	الكمية المطلوبة (Q_D)	السعر (P)
5	140	1
25	120	2
45	100	3
80	80	4
105	60	5
130	40	6
155	20	7

يتضح من الجدول أعلاه أنه عند السعر واحد فإن الكمية المطلوبة تساوي 140 بينما الكمية المعروضة تساوي 5 بالتالي فإن السوق يعاني من فائض في الطلب أو نقص في العرض قدره 135 ، وعند السعر 2 فإن الكمية المطلوبة تفوق الكمية المعروضة بـ 95 فهو يمثل فائض طلب ويستمر الحال كذلك إلى أن يصل السعر 4 عند الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة بالتالي فإن سوق السلعة سيكون في حالة توازن، عند السعر 5 فإن السوق يعاني من فائض في العرض قدره 45 وهكذا يستمر السوق في تسجيل فائض في العرض إلى أن يبلغ 135 وذلك عند السعر 7 .

البيانات الواردة في الجدول السابق يمكن تمثيلها بيانياً لرسم توازن السوق على النحو التالي :



يوضح الشكل أعلاه أن التوازن يحدث عند نقطة تقاطع منحنى العرض SS مع منحنى الطلب DD عند النقطة E إذا الاحداثيات $P=4$ و $Q=80$.

3-4 توازن السوق الحل الرياضي:

يتحدد سعر و كمية التوازن جبريا باستخدام الدوال الخطية لكل من الطلب و العرض في سوق سلعة معينة يسودها التنافس التام كما يلي :

$$Q_D = a - bP$$

$$Q_S = c + dP$$

لدينا شرط التوازن: $Q_D = Q_S$

$$Q_D = Q_S \Leftrightarrow a - bP = c + dP$$

$$P_e = \frac{a - c}{b + d}$$

بشرط أن: $a > c$

نسمي P_e سعر التوازن

بالتعويض في إحدى المعادلتين لإيجاد الكمية التوازنية نجد :

$$Q_e = \frac{ad + bc}{b + d}$$

مثال :

التوازن في إطار دوال الطلب والعرض:

$$Q_{DX} = 120 - 3P_X \quad \text{دالة الطلب :}$$

$$Q_{SX} = 40 + 2P_X \quad \text{دالة العرض :}$$

سعر التوازن يحدث عندما :

$$Q_{DX} = Q_{SX}$$

$$120 - 3P = 40 + 2P$$

$$5P = 120 - 40 = 80$$

$$P_e = 16 \text{ السعر التوازني}$$

$$120 - 3 \times 16 = 72 \text{ الكمية للتوازن:}$$

$$Q_e = 72$$

4.4: التغير في وضع التوازن:

توجد حالتين للتغير في وضع التوازن تتمثل في الآتي:

الحالة الاولى : تغير الطلب أو العرض

الحالة الثانية : تغير كل من الطلب والعرض معا

فيما يلي نتناول هذه الحالات بالتفصيل:

أولاً: التوازن عند انتقال منحنى العرض أو الطلب:

ماذا يحدث لسعر السوق عندما ينتقل منحنى العرض أو منحنى الطلب ؟ للإجابة على هذا السؤال

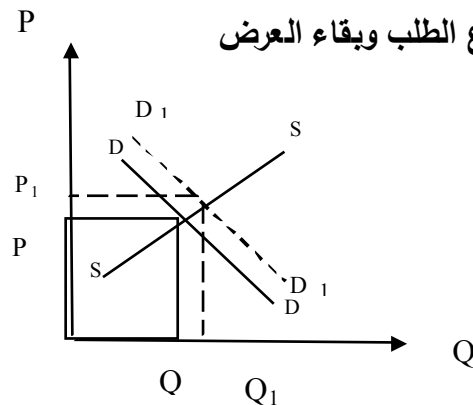
تبدأ أولاً بانتقال منحنى الطلب⁶.

أ- تغير الطلب وبقاء العرض : ذكرنا سابقاً أن تغير بعض العوامل مثل دخل المستهلك ، أسعار السلع

المرتبطة بالسلعة موضوع الدراسة ، أذواق المستهلكين تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب. كيف يكون رد

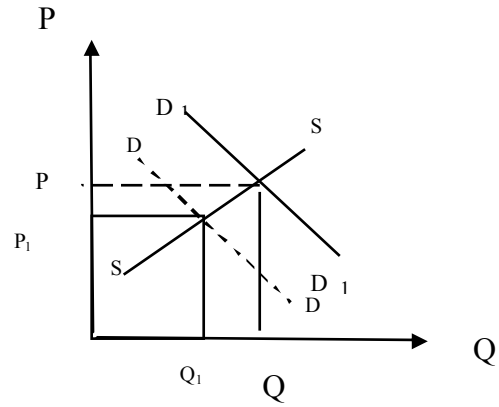
فعل السوق للتغير في الطلب؟

1/ ارتفاع الطلب وبقاء العرض



⁶: يعقوب علي جانقي ، محمد الجاك أحمد ، مبادئ الاقتصاد ، (2009) جامعة الخرطوم مدرسة العلوم الادارية ص ص 60-63

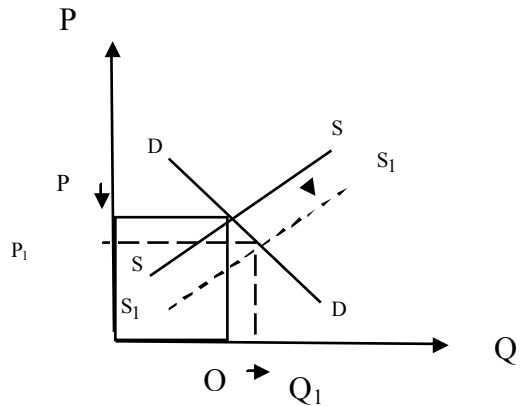
النتيجة : ارتفاع السعر التوازني وارتفاع الكمية التوازنية
 2 / انخفاض الطلب وبقاء العرض ثابت



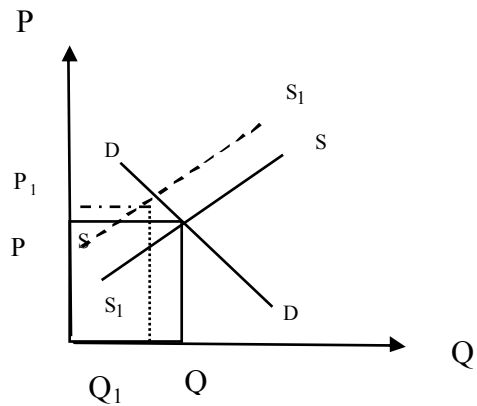
النتيجة : انخفاض السعر التوازني وانخفاض الكمية التوازنية
 ب : التوازن عند انتقال منحنى العرض:

بدلاً عن انتقال منحنى الطلب نفترض أن منحنى العرض هو الذي انتقل.

أ / ارتفاع العرض وبقاء الطلب ثابت



النتيجة : انخفاض السعر التوازني و ارتفاع الكمية التوازنية
 ب / انخفاض العرض وبقاء الطلب ثابت

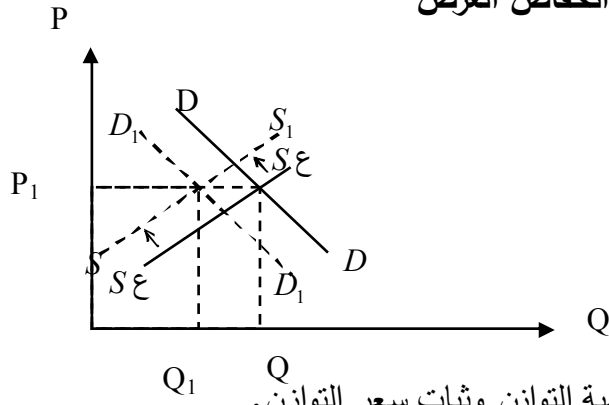


النتيجة : ارتفاع السعر التوازني وانخفاض الكمية التوازنية

ثانياً: التغيرات في الطلب والعرض في آن واحد:

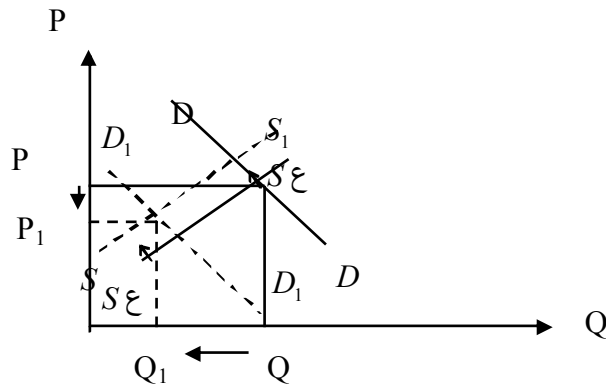
1- انخفاض الطلب مع انخفاض العرض:

(أ) انخفاض الطلب = انخفاض العرض



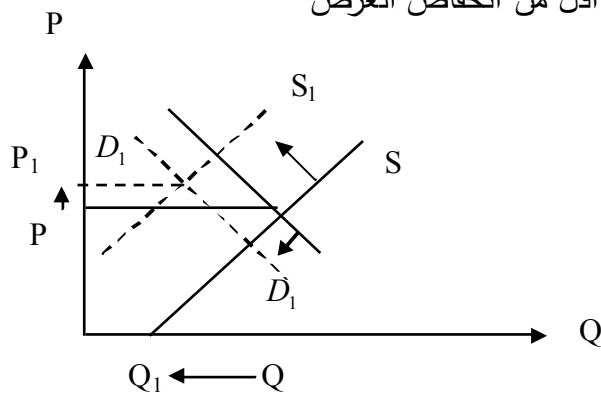
النتيجة: انخفاض كمية التوازن وثبات سعر التوازن.

(ب) انخفاض الطلب أكبر من انخفاض العرض



النتيجة: انخفاض كل من سعر وكمية التوازن

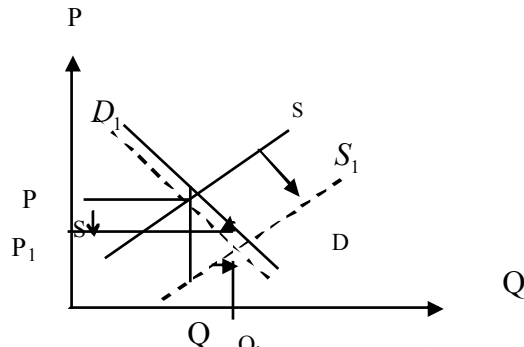
ج/ انخفاض الطلب أقل من انخفاض العرض



النتيجة : ارتفاع السعر التوازني و انخفاض الكمية التوازنية

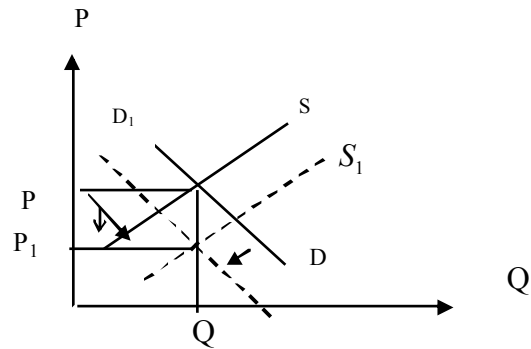
2- انخفاض الطلب وارتفاع العرض

أ/ انخفاض الطلب أقل من الزيادة في العرض



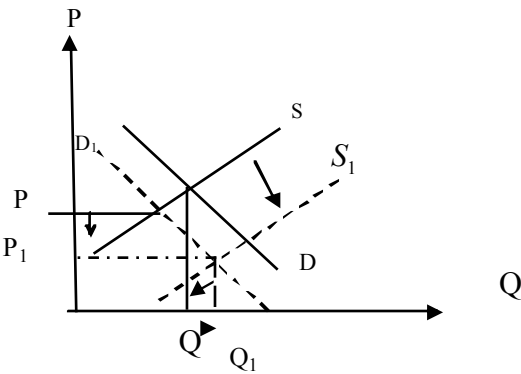
النتيجة : انخفاض سعر التوازن وزيادة كمية التوازن

ب / انخفاض الطلب = ارتفاع العرض



النتيجة : انخفاض السعر التوازني و بقاء الكمية التوازنية ثابتة

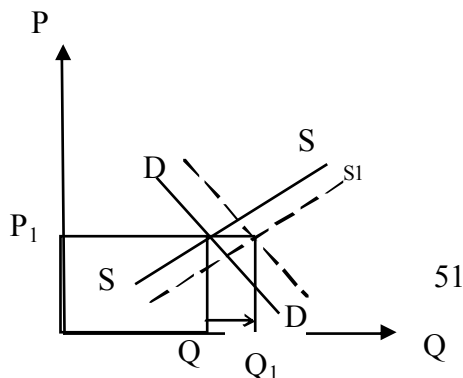
ج / انخفاض الطلب أكبر من ارتفاع العرض



النتيجة : انخفاض السعر التوازني وانخفاض الكمية التوازنية

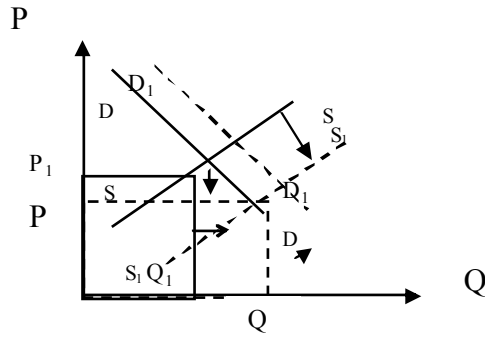
3- زيادة الطلب وزيادة العرض

أ/ زيادة الطلب = زيادة العرض



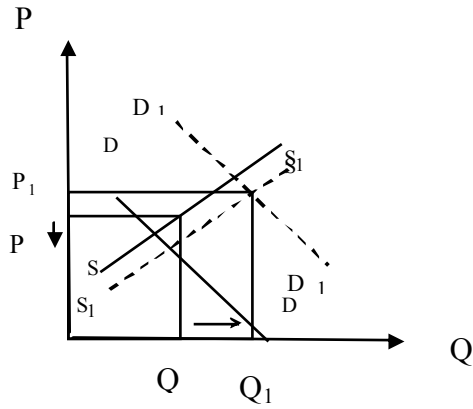
النتيجة: زيادة كمية التوازن وثبات سعر التوازن

ب/ زيادة الطلب أقل من الزيادة في العرض



النتيجة: انخفاض سعر التوازن وزيادة كمية التوازن

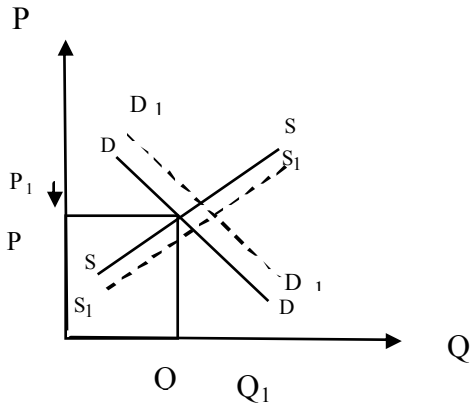
ج/ زيادة الطلب أكبر من زيادة العرض



النتيجة : ارتفاع السعر التوازني وارتفاع الكمية التوازنية

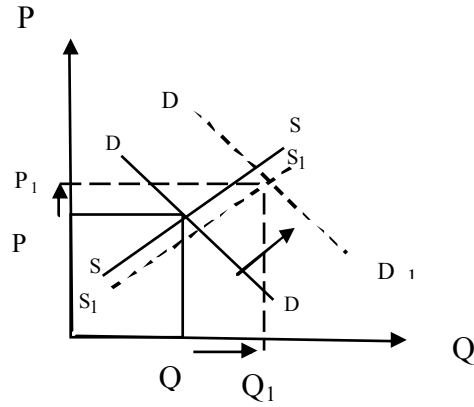
4- زيادة الطلب مع انخفاض العرض

أ/ زيادة الطلب يساوي النقص في العرض

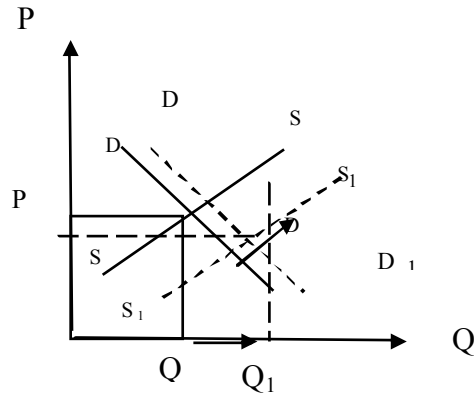


النتيجة : بقاء السعر التوازني و ارتفاع الكمية التوازنية

ب/ زيادة الطلب أكبر من نقصان العرض



النتيجة : ارتفاع السعر التوازني وارتفاع الكمية التوازنية
ج / زيادة الطلب أقل من نقصان العرض



النتيجة : انخفاض السعر التوازني وارتفاع الكمية التوازنية

5.4 : أنواع التوازنات :

نميز ثلاث أنواع للتوازن : التوازن المستقر ، التوازن غير مستقر و التوازن المحايد ⁷

أ- التوازن المستقر : نقول عن توازن أنه توازن مستقر إذا ما حدث خلل في السوق السلعة فإنه توجد قوى اقتصادية مصححة تعيدنا إلى وضع التوازن الأصلي.

ب- التوازن غير مستقر : يحدث التوازن غير المستقر في الحالات التي تأخذ منحنيات الطلب و العرض أشكالاً غير طبيعية (استثناءات) . حيث إذا ما حدث خلل في السوق فإن القوى الاقتصادية المصححة ستبعدنا أكثر فأكثر عن وضع التوازن وبالتالي لا يمكن الرجوع مرة أخرى إلى وضع التوازن الأصلي .

2: سامي خليل ، (1993) " نظرية اقتصادية جزئية " لجنة البحوث والتدريب كلية التجارة و الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة الكويت ص

ج- التوازن المحايد : يحدث التوازن المحايد في الحالة النادرة و هو عند تطابق منحنى الطلب على منحنى العرض حيث اذا ما حدث خلل في سوق السلعة فذلك لن ينشط أي قوى سوقية من شأنها تؤدي الى تغير حالة التوازن .

4-6 : أسئلة الوحدة الرابعة

تمرين رقم (1) أجب بوضع (صحيح) أمام الجملة الصحيحة و(خطأ) أمام الجملة الخاطئة مع تصحيح الخطأ:

- 1- كمية التوازن هي الكمية التي يتساوى عندها ثمن الطلب مع ثمن العرض. (خطأ)
يتساوى كمية الطلب مع كمية العرض
- 2- ثمن التوازن هو السعر الذي يتحقق فعلاً في السوق. (صحيح)
- 3- عندما يوجد فائض في السوق فإن ثمن السلعة أكبر من الثمن التوازني. (خطأ)
ثمن السلعة أقل من الثمن التوازني
- 4- توازن العرض والطلب يتم عندما لا يوجد فائض عرض أو طلب. (صحيح)
- 5- تحدث حالة التوازن الغير مستقر في حالة ما إذا كان منحنى الطلب سالب الميل و منحنى العرض موجب الميل. (خطأ)

إذا كان منحنى الطلب موجب الميل و منحنى العرض سالب الميل.

- 6- قد تظهر السوق السوداء إذا حددت الدولة ثمن للسلعة أقل من ثمن التوازن. (صحيح)
- 7- إذا كانت الزيادة في العرض تساوي الزيادة في الطلب فإن سعر التوازن الجديد يكون أكبر من سعر التوازن الأصلي. (خطأ)

فإن السعر الجديد يساوي سعر التوازن الأصلي

تمرين رقم (2) : ضع دائرة على الاجابة الصحيحة

1. يتحقق توازن العرض والطلب إذا:

أ. تساوى الثمن مع الكمية

ب . وجد عجز ولكن لم يوجد فائض.

ج تساوت الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

د . كل ما سبق .

2. إذا كانت الكمية التي يرغب المستهلكون في شرائها تفوق الكمية التي يرغب المنتجون في عرضها فإن السعر يتحدد عند:

أ. مستوى أعلى من ثمن التوازن.

ب) مستوى أدنى من سعر التوازن.

- ج. النقاء منحنى العرض والطلب بعد انتقال منحنى الطلب.
د. لا يمكن تحديد الثمن بصورة قاطعة.

3. إذا اتخذ كل من منحنيين الطلب والعرض شكله الطبيعي فإنه يلزم عند أي ثمن أقل من سعر التوازن أن تكون:

- أ. الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة.
ب. الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة.
ج. لا يمكن نحدد بوضوح العلاقة بين الكمية المعروضة والمطلوبة.
د. لا شيء مما سبق.

4. يتغير الثمن التوازني إذا:

- أ. تغيرت الكمية المطلوبة من سلعة.
ب. تغيرت الكمية المعروضة من سلعة.
ج. تغير الطلب على سلعة.
د. تغير عرض السلعة.
هـ. كل مما سبق.

5. تقاطع منحنيين الطلب والعرض عند نقطة ما يمثل :

- أ. كمية التوازن.
ب. الثمن التوازني للسلعة.
ج. نقطة عدم وجود فائض أو عجز.
د. كل ما سبق.

6. يتحقق توازن العرض والطلب إذا:

- أ. تساوى الثمن مع الكمية
ب. وجد عجز ولكن لم يوجد فائض.
ج. تساوت الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.
د. كل ما سبق.
هـ. أ، ج

7. انتقال منحنى الطلب إلى اليمين مع ثبات منحنى العرض يكون بسبب التغيرات التالية في ثمن وكمية التوازن :

- أ. ارتفاع الثمن وانخفاض الكمية.
ب. انخفاض الثمن وارتفاع الكمية.

ج . انخفاض الثمن والكمية.

د . ارتفاع الثمن والكمية.

8. إذا كانت الكمية التي يرغب المستهلكون في شرائها تفوق الكمية التي يرغب المنتجون في عرضها

فإن السعر يتحدد عند:

أ. مستوى أعلى من ثمن التوازن.

ب. مستوى أننى من سعر التوازن.

ج. التقاء منحنيي العرض والطلب بعد انتقال منحني الطلب.

د. لا يمكن تحديد الثمن بصورة قاطعة.

9 . إذا اتخذ كل من منحنيين الطلب والعرض شكله الطبيعي فإنه يلزم عند أي ثمن أقل من سعر

التوازن أن تكون:

أ. الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة.

ب. الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة.

ج. لا يمكن نحدد بصوره واضحة العلاقة بين الكمية المعروضة والمطلوبة.

د. لا شيء مما سبق.

10. يتغير الثمن التوازني إذا:

أ. تغيرت الكمية المطلوبة من سلعة.

ب. تغيرت الكمية المعروضة من سلعة.

ج. تغير الطلب على سلعة.

د. تغير عرض السلعة.

هـ. كل مما سبق.

11. تقاطع منحنيين الطلب والعرض عند نقطة ما يمثل :

أ. كمية التوازن.

ب. الثمن التوازني للسلعة.

ج. نقطة عدم وجود فائض أو عجز.

د. كل ما سبق

12. أي الجمل التالية تعتبر خاطئة؟ عند ثمن أعلى من ثمن التوازن فإن:

أ. هناك عجزا في كمية السلعة.

ب. الكمية المعروضة من السلعة تزيد على الكمية المطلوبة منها.

ج. هناك فائض في كمية السلعة.

د. هناك قوى تدفع بالثمن إلى أسفل.

13. انتقال منحنى الطلب إلى اليمين مع ثبات منحنى العرض يسبب التغيرات التالية في ثمن وكمية التوازن

- أ. ارتفاع الثمن وانخفاض الكمية.
- ب. انخفاض الثمن وارتفاع الكمية.
- ج. انخفاض الثمن والكمية.
- د. ارتفاع الثمن والكمية.

14. انخفاض دخول المستهلكين وارتفاع تكاليف صناعة السيارات في نفس الوقت سيؤديان بلا شك إلى:

- أ. زيادة مبيعات السيارات الجديدة وارتفاع أثمانها.
- ب. انخفاض كل من مبيعات السيارات الجديدة وأثمانها.
- ج. انخفاض أثمان السيارات الجديدة.
- د. انخفاض مبيعات السيارات الجديدة.

15. إذا كانت الزيادة في الطلب على التفاح مصحوبة بانخفاض في سعر التفاح فمن المؤكد إذاً:

- أ. انخفاض عرض التفاح.
- ب. زيادة عرض التفاح بمقدار أكبر من زيادة الطلب.
- ج. زيادة عرض التفاح بمقدار أصغر من زيادة الطلب.
- د. أن عرض التفاح عديم المرونة.

16. إذا كان الطلب السلعة x قليل المرونة و حدث انخفاض في سعر السلعة البديلة للسلع X مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن

- أ- كمية التوازن ترتفع و السعر ينخفض
- ب- كمية التوازن تبقى ثابتة و السعر ينخفض
- ج- كمية التوازن تنخفض و السعر يبقى ثابتاً
- د- كمية التوازن ترتفع و السعر و يبقى ثابتاً
- و- كمية التوازن تنخفض و السعر ينخفض
- د- لا شيء مما سبق

17. رغم زيادة الطلب على أجهزة الحاسوب لوحظ أن أسعارها انخفضت بسبب

- أ- زيادة الطلب عليها بنسبة أكبر من زيادة العرض
- ب - زيادة الطلب عليها بنسبة أقل من زيادة العرض
- ج - زيادة الطلب عليها بنسبة مساوية للزيادة في العرض

د- كانت أجهزة الحاسوب ذات تقنية عالية

18 . احد العبارات التالية خطأ :

أ- إذا قل العرض وبقي الطلب ثابتا ارتفع سعر التوازن

ب - إذا زاد العرض وقل الطلب انخفض سعر التوازن

ج () إذا زاد الطلب وبقي العرض ثابتا انخفض سعر التوازن

د- إذا زاد الطلب وقل العرض ارتفع سعر التوازن

19. يتقاطع منحنى العرض والطلب عند سعر التوازن مما يعني

أ- إن مرونة العرض تساوي مرونة الطلب

ب - العرض مرن والطلب غير مرن

ج - المرونة عند نقطة التوازن تساوي الصفر

د () - جميع الإجابات غير صحيحة

20 . إذا ارتفع سعر صرف الين مقابل الدينار مع بقاء ظروف الطلب والعرض ثابتة فإن سوق

السيارات اليابانية سوف يحدث له ما يلي

أ- السعر التوازني يقل والكمية التوازنية تزداد

ب () لسعر التوازني يزداد والكمية التوازنية تقل

ج - السعر التوازني يقل والكمية التوازنية تقل

د- لن نحصل على سعر توازني أو كمية توازنية

تمرين (3): استخدم الجدول للإجابة على فقرات السؤال:

السعر	صفر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الكمية المطلوبة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
الكمية المعروضة	-	-	0	1	2	3	4	5	6	7	8

1. كمية التوازن تساوي:

أ () 4 ب) 6 ج) 2 د) 10

2. السعر التوازني يساوي:

أ) 4 ب) 6 ج) 2 د) 10

3. لو افترضنا 5 دينار كأقصى سعر هذه السلعة فإن السوق سيكون في وضع:

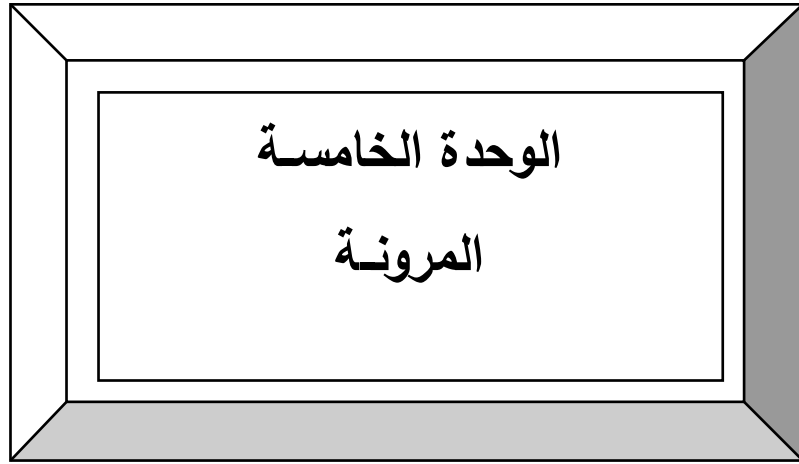
أ) توازن ب) فائض ج) عجز د) غير معروف

4. لو افترضنا 7 دينار كحد أقصى لسعر هذه السلعة فإن السوق سيكون في وضع:

- أ (توازن) (ب) فائض (ج) عجز (د) غير معروف
5. انخفاض سعر السلعة في هذا السوق، عند تثبيت باقي العوامل الأخرى، سوف يؤدي إلى:
- أ (زيادة الطلب) (ب) انخفاض الطلب
- ج (زيادة الكمية المطلوبة) (د) انخفاض الكمية المطلوبة
6. إذا انخفض سعر السلعة بديلة للسلعة في هذا السوق، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن الطلب على هذه السلعة سوف:
- أ (يرتفع) (ب) ينخفض
- ج (يبقى كما هو) (د) أي مما سبق
7. ارتفاع العرض مع ثبات الطلب في هذا السوق يؤدي إلى:
- أ (انخفاض سعر وكمية التوازن) (ب) ارتفاع سعر وكمية التوازن
- ج (انخفاض سعر التوازن وارتفاع كمية التوازن) (د) ارتفاع سعر التوازن وانخفاض كمية التوازن
8. ارتفاع الطلب مع ثبات العرض في هذا السوق يؤدي إلى:
- أ (انخفاض سعر وكمية التوازن) (ب) ارتفاع سعر وكمية التوازن
- ج (انخفاض سعر التوازن وارتفاع كمية التوازن) (د) ارتفاع سعر التوازن وانخفاض كمية التوازن
- تمرين (4): اجب على الأسئلة بوضع خط على الإجابة الصحيحة بناء على المعلومات الوارد في جدول العرض والطلب التالي:

السعر	1	2	3	4	5	6	7
الكمية المطلوبة (كيلو غرام)	750	700	650	600	550	500	450
الكمية المعروضة (كيلو غرام)	300	400	500	600	700	800	900

1. الكمية التوازنية والتمن التوازني هما:
1. 650 كيلو غرام و 3 دينار . 2 - 550 كيلو غرام و 5 دينار .
2. 700 كيلو غرام و 3 دينار . 4 - 600 كيلو غرام و 4 دينار .
2. إذا فرضت الدولة 5 دينار كحد أدنى للسعر ينتج عن ذلك:
1. عجز (الطلب أكبر من العرض) قدرة 150 كيلو غرام.
2. فائض قدرة 300 كيلو غرام.
3. فائض قدرة 150 كيلو غرام.
4. عجز قدرة 300 كيلو غرام.
3. إذا ازداد العرض بمقدار 150 كيلو غرام يصبح كل من الكمية التوازنية والسعر التوازني:
1. 850 كلغ و 5 دينار . 2 - 550 كلغ و 2 دينار . 3 - 650 كلغ و 3 دينار . 750 كلغ و 4 دينار .



5- المرونة Elasticity

المرونة مفهوم عام في كل العلوم ، وهي متصلة بالتغير ، وتعني المقياس الذي يقيس التغير النسبي الذي يحدث في المتغير التابع عندما يتغير أحد المتغيرات المستقلة بنسبة معينة .
إذا :

المرونة = التغير النسبي في المتغير التابع / التغير النسبي في المتغير المستقل .

1.5: مرونة الطلب:

هي مقياس لدى استجابة الكمية المطلوبة من أي سلعة للتغير في العوامل المؤثرة في الطلب على هذه السلعة. فقد يكون العامل المؤثر في الطلب هو السعر فتعرف في هذه الحالة بالمرونة السعرية للطلب فهي تقيس درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في سعر السلعة نفسها. أما إذا كان العامل المؤثر هو الدخل ففي هذه الحالة تعرف بالمرونة الداخلية للطلب وتقيس درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل. أما إذا كان العامل المؤثر هو أسعار السلع الأخرى فالمرونة تعرف بالمرونة المتقاطعة للطلب فهي مقياس لدرجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في أسعار السلع الأخرى.

2.5: مرونة الطلب السعرية:

هي أحد أهم المقاييس المستخدمة لمعرفة درجة حساسية الطلب للتغير في سعر السلعة نفسها وتحسب بالصيغة التالية:

نسبة التغير في الكميات المطلوبة

المرونة الطلب السعرية = نسبة التغير في سعر السلعة نفسها

يمكن كتابة صيغة حساب معامل مرونة الطلب السعرية كالاتي: $E_p = \frac{\% \Delta Q_d}{\% \Delta P}$

حيث أن E_p هي معامل مرونة الطلب السعرية، $\% \Delta Q_d$ هي النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة و $\% \Delta P$ هي النسبة المئوية للتغير في سعر السلعة نفسها.
لحساب المرونة تقوم على استخدام الصيغة التالية:

معامل مرونة الطلب السعرية = التغير في الكمية المطلوبة × السعر قبل التغير
التغير في السعر الكمية المطلوبة قبل التغير

باستخدام الرموز الإنجليزية يمكن كتابة هذه الصيغة كالاتي: $E_p = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P} \times \frac{P_1}{Q_1}$

حيث أن ΔQ_d هي التغير في الكمية المطلوبة و ΔP هي التغير في السعر. P_1 هي السعر قبل التغير، Q_{d1} هي الكمية المطلوبة قبل التغير.

مثال: إذا كان سعر رطل السكر 1000 جنيه كانت الكمية المطلوبة من 5000 رطل ثم انخفض سعر السكر إلى 750 جنيه فزادت الكمية المطلوبة منه إلى 6000 رطل المطلوب: حساب المرونة السعرية للطلب.

الحل :

$$E_p = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P} \times \frac{P_1}{Q_1} \quad \text{يمكن حسب المرونة كالاتي:}$$

$$\Delta Q_d = Q_{d2} - Q_{d1}$$

$$\Delta Q_d = 6000 - 5000 = 1000$$

$$\Delta P = P_2 - P_1$$

$$\Delta P = 750 - 1000 = -250$$

$$E_p = \frac{1000}{-250} \times \frac{1000}{5000} = \frac{-4}{5} = -0.8$$

المرونة المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من الواحد إذا الطلب قليل المرونة ومعناه إذا تغير السعر ب1% فهذا سيؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة بنسبة 0.8% بعبارة أخرى ارتفاع السعر ب1% يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة 0.8% و العكس صحيح .

3.5: تقسيم الطلب حسب قيمة مرونة الطلب السعرية:

يمكن تقسيم الطلب حسب قيمة المرونة السعرية لخمسة أقسام هي طلب كامل المرونة، طلب مرن، طلب متكافئ المرونة، طلب غير مرن وطلب عديم المرونة فيما يلي نناقش هذه التقسيمات بالتفصيل:

أولاً: الطلب لانهاى المرونة :

هو الطلب الذي يستجيب استجابة كبيرة جداً للتغير في السعر بحيث أن تغيراً طفيفاً في السعر يؤدي لتغير لا نهائي في الكمية المطلوبة وتكون المرونة مساوية مالانهاية $E_p = \infty$ يمثل الطلب كامل المرونة بمنحنى أفقي موازي للمحور السيني وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (1).

ثانياً: الطلب المرن أو كثير المرونة :

هو الطلب الذي يستجيب استجابة كبيرة للتغير في السعر بحيث تكون نسبة التغير في الكمية المطلوبة أكبر من نسبة التغير في السعر وتكون المرونة محصورة بين الواحد وما لانهاية $1 < E_p < \infty$. يمثل الطلب المرن بمنحنى يكون أقرب للوضع الأفقي وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (2).

ثالثاً: الطلب متكافئ المرونة:

هو الطلب الذي يستجيب استجابة معقولة للتغير في السعر بحيث أن نسبة التغير في السعر تساوي نسبة التغير في الكمية المطلوبة وتكون المرونة مساوية الواحد الصحيح $E_p = 1$.

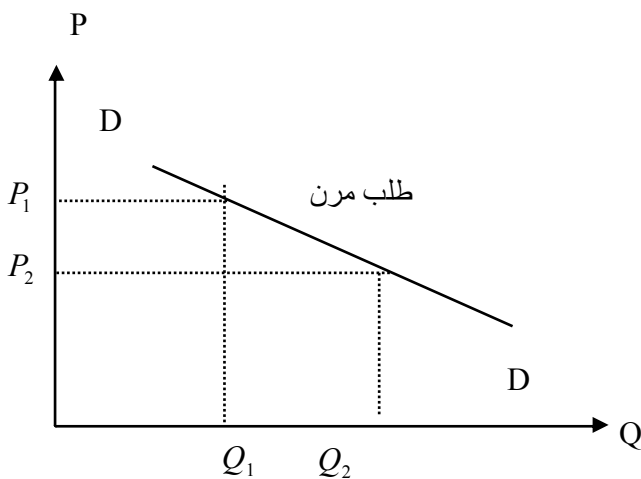
يمكن تمثيل الطلب متكافئ المرونة بمنحنى يأخذ وضع وسط لا هو أقرب للوضع الأفقي ولا هو أقرب للوضع الرأسي وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (3).

رابعاً: الطلب غير المرن أو قليل المرونة:

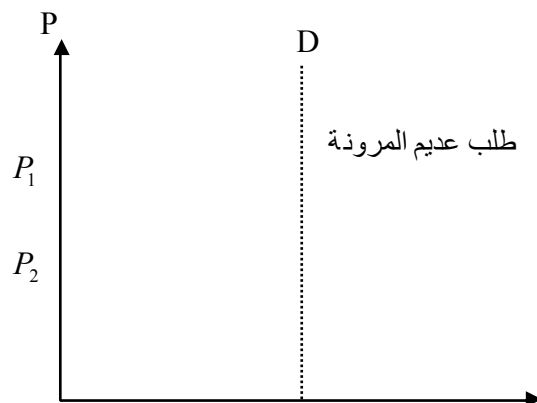
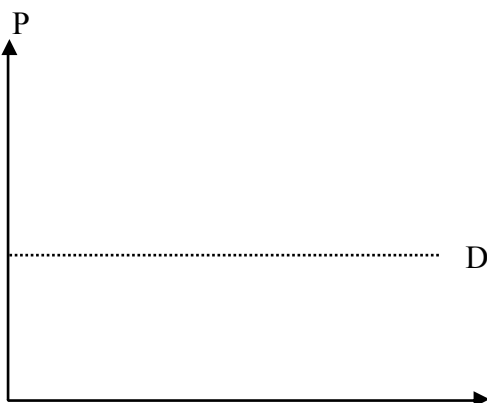
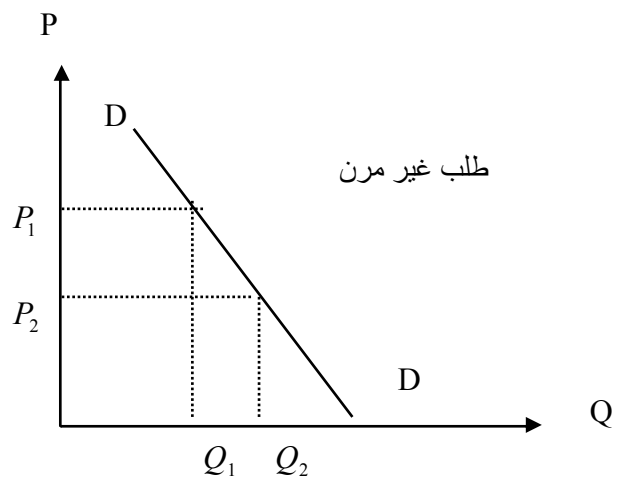
هو الطلب الذي يستجيب استجابة محددة للتغير في السعر بحيث تكون نسبة التغير في الكمية المطلوبة أقل من نسبة التغير في السعر وتكون المرونة محصورة بين الواحد والصفر $0 < \epsilon_p < 1$.
يمثل الطلب غير المرن بمنحنى يكون أقرب للوضع الرأسي وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (4).

خامساً: الطلب عديم المرونة:

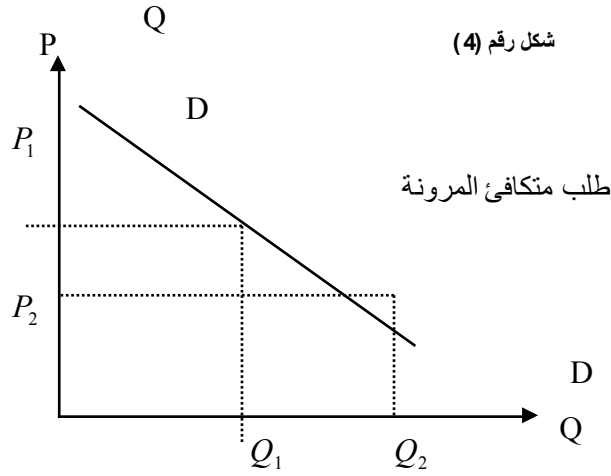
هو الطلب الذي لا يستجيب إطلاقاً للتغير في السعر بحيث أن المرونة تساوي صفر $\epsilon_p = 0$.
يمثل الطلب عديم المرونة بمنحنى رأسي موازي للمحور الصادي وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (5).



شكل رقم (2)



طلب لانهائي المرونة



شكل رقم (3)

الشكل رقم (1) يوضح منحنى طلب غير مرن. ويعني ذلك أن نسبة التغير في الكمية المطلوبة $(Q_1 - Q_2)$ هي أقل من نسبة التغير في السعر $(P_1 - P_2)$ وبالتالي فإن المرونة السعرية أقل من الواحد.

الشكل رقم (2) يوضح منحنى طلب المرن ، حيث أن نسبة التغير في الكمية المطلوبة $(Q_1 - Q_2)$ أكبر من نسبة التغير في السعر $(P_1 - P_2)$ وبالتالي فإن المرونة السعرية ستكون أكبر من الواحد.

الشكل رقم (3) يوضح طلب عديم المرونة حيث تكون المرونة السعرية للطلب مساوية للصفر أي أن الكمية المطلوبة لن تتغير أبداً نتيجة للتغير في السعر.

الشكل رقم (4) يوضح الطلب لانهائي المرونة وهو عكس الحالة السابقة حيث يكون التغير في الكمية في حين عدم تغير السعر أو تغير ضئيل للسعر .

الشكل رقم (5) يوضح الطلب متكافئ المرونة حيث تكون المرونة السعرية مساوية للواحد. وهو يعني أن الكمية المطلوبة تتغير بنفس نسبة التغير في السعر .

4.5: محددات مرونة الطلب السعرية:

تتوقف درجة حساسية الطلب على السلعة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على ثمنها على عدد من العوامل منها⁸:

1- أهمية السلعة وضرورتها للمستهلك : فكلما كانت السلعة مهمة وكانت السلعة ضرورية كلما صار الطلب أقل مرونة ، أي أن استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر ضعيفة فالمستهلك يحتاج هذه السلعة وهي مهمة له وبالتالي تخفيضه للكمية نتيجة ارتفاع السعر يعتبر بنسبة أقل من نسبة ارتفاع السعر .

2- مدى توافر بدائل للسلعة: فكلما كان هناك بدائل أكثر للسلعة تمكن المستهلك من الاستغناء عن كمية أكبر منها عند ارتفاع ثمنها والاستعاضة عنها بسلعة أخرى بديلة ، فكلما كان هناك بدائل أكثر للسلعة كلما كان الطلب أكثر مرونة ، والعكس .

3- تعدد استعمالات السلعة: كلما تعددت استعمالات السلعة كانت أكثر أهمية للمستهلك وبالتالي كانت أقل مرونة للتغيرات التي تحدث في ثمنها ، وبعبارة أخرى فالسلعة كلما كانت ذات استعمالات متعددة كلما كانت مرونتها منخفضة.

4- مستوى الدخل : كلما زاد مستوى الدخل تقل المرونة ، فمرونة الطلب على السلع المختلفة لدى الأغنياء أقل منها لدى الفقراء ، خاصة وأن ما يعتبره الأغنياء ضرورياً هو كماله بالنسبة للفقراء ، فارتفاع سعر سلعة ما لا يتأثر به الأغنياء ، حيث قد تنخفض الكمية المطلوبة بمقدار بسيط، أما ذوي الدخل المنخفض فارتفاع الثمن يؤثر على الكمية التي يطلبونها من السلعة وبشكل واضح .

5- نسبة ما ينفق على السلعة من الدخل: إذا كانت السلعة باهظة الثمن وبشكل ما ينفق عليها نسبة كبيرة من دخل المستهلك ، فإن أي تغير في ثمنها سوف يؤثر على الكمية المطلوبة منها بشكل كبير ، فيكون الطلب عليها أكثر مرونة ، وعليه فإن مرونة الطلب تزيد كلما زادت النسبة المنفقة على السلعة من الدخل ، والعكس فالسلعة التي يشكل الإنفاق عليها نسبة ضئيلة جداً من الدخل يكون الطلب عليها منخفض المرونة.

6-الفترة الزمنية: كلما طالقت الفترة الزمنية كلما كان الطلب أكثر مرونة، وكلما قلت الفترة الزمنية كلما كان الطلب أقل مرونة ، فعملية تغيير التفضيلات وأذواق المستهلك تحتاج إلى وقت طويل ، ومع مرور الوقت يستطيع المستهلك أن يجد بدائل لهذه السلعة وبالتالي يكون الطلب عليها للأجل الطويل أكثر مرونة ، أي أنه كلما طالقت الفترة الزمنية كلما تمكن المستهلك من تغيير عاداته الاستهلاكية وأصبح أكثر قدرة على تغيير الكمية المطلوبة من السلعة التي تغير ثمنها ، حيث يتطلب تغيير عادات الفرد

⁸: سامي خليل ، مرجع سبق ذكره ص 334

الاستهلاكية فترة من الزمن يتكيف فيها مع استهلاك كمية أقل من سلعة معينة أو الاستعاضة بسلعة أخرى محلها... وهكذا ، لذلك نقول بأن مرونة الطلب تزيد مع زيادة مرور الزمن.

5.5: علاقة مرونة الطلب السعرية بالإيرادات الكلية للمنشأة:

يختلف أثر التغير في السعر على إيرادات المنشأة باختلاف معامل مرونة الطلب السعرية، حيث يمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

- 1- إذا كان الطلب على السلعة مرناً فإن زيادة سعر السلعة سيؤدي لتخفيض الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من زيادة السعر مما يؤدي ذلك لانخفاض الإيرادات الكلية للمنشأة.
- 2- إذا كان الطلب على السلعة غير مرناً فإن زيادة سعر السلعة سيؤدي لانخفاض الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة الزيادة في السعر فيؤدي ذلك لزيادة إيرادات المنشأة.
- 3- إذا كان الطلب على السلعة متكافئ المرونة فإن زيادة أو انخفاض سعر السلعة لا يؤثر على إيرادات المنشأة.

علاقة المرونة السعرية بالإيرادات الكلية أو الانفاق الكلي :

معامل المرونة	نوع الطلب	التغير في السعر	التغير في الإيرادات الكلية	نوع العلاقة
e=0	عديم المرونة	ارتفاع	ارتفاع	طردية
		انخفاض	انخفاض	
e=1	متكافئ المرونة	ارتفاع	ثابتة لا تتغير	عدم وجود أي علاقة
		انخفاض		
e<1	قليل المرونة (غير مرن)	ارتفاع	ارتفاع	طردية
		انخفاض	انخفاض	
e>1	كثير المرونة (مرن)	ارتفاع	انخفاض	عكسية
		انخفاض	ارتفاع	
e= ∞	لانهاية المرونة	ارتفاع	انخفاض	عكسية
		انخفاض	ارتفاع	

6.5: مرونة الطلب الداخلية:

تعرف مرونة الطلب الداخلية على أنها مقياس لدرجة حساسية الطلب للتغير في دخل المستهلك أو بعبارة أخرى هي مقياس لمدى إستجابة الطلب للتغير في دخل المستهلك وتحسب بالصيغة التالية:

معامل مرونة الطلب الداخلية = $\frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في دخل المستهلك}}$
 يمكن كتابة هذه الصيغة كالآتي:

$$e_R = \frac{\% \Delta Q_d}{\% \Delta R}$$

حيث أن e_R هي معامل المرونة الداخلية، $\% \Delta Q_d$ هي النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة، $\% \Delta R$ هي النسبة المئوية للتغير في دخل المستهلك.

مثال : إذا أدت الزيادة في دخل مستهلك ما بنسبة 20% لزيادة طلب ذلك المستهلك على العطور بنسبة 10% فإن المرونة الداخلية للطلب على العطور بالنسبة لذلك المستهلك يمكن حسابها كالآتي:

$$e_R = \frac{10\%}{20\%} = \frac{1}{2} = 0.5$$

كما هو الحال بالنسبة لمرونة الطلب السعرية فإن حساب مرونة الطلب الداخلية في هذه الحالة يمكن أن

يتم إستخدام الصيغة التالية: $\frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير في الدخل}} \times \frac{\text{الدخل قبل التغير}}{\text{الكمية المطلوبة قبل التغير}}$
 معامل مرونة الطلب الداخلية =

بإستخدام الرموز يمكن كتابة هذه الصيغة كالآتي:

$$e_R = \frac{\Delta Q_d}{\Delta R} \times \frac{R_1}{Q_1}$$

حيث أن e_R هي معامل مرونة الطلب الداخلية ،

$$\Delta Q_d = Q_{d2} - Q_{d1}$$

$$\Delta R = R_2 - R_1$$

• إذا كانت القيمة العددية لمعامل المرونة الداخلية سالبة هذا يعني أن السلعة سلعة رديئة $e_R < 0$.

• إذا كان موجب السلعة سلعة عادية ضرورية $0 < e_R \leq 1$.

• إذا كان موجب وأكثر من واحد فإن السلعة سلعة عادية كمالية $e_R > 1$.

مرونة الطلب الداخلية تفيد في تخطيط حجم الطلب وفقاً لما يحدث من تغييرات في الدخل أو السياسات الخاصة بالدخل.

كما تستعمل المنشأة المعلومات المتعلقة بالمرونة الداخلية للسلعة التي تنتجها لتحديد مقدار الكمية التي تنتجها من هذه السلعة .

7.5: مرونة الطلب التقاطعية:

هي مقياس لدرجة حساسية الطلب للتغير في سعر السلعة البديلة أو المكملة أو بعبارة أخرى هي مقياس لمدى إستجابة الكمية المطلوبة من السلعة في سعر السلعة البديلة أو المكملة وتحسب بالصيغة التالية⁹:

$$\text{معامل مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في سعر السلعة البديلة أو المكملة}}$$

بإستخدام الرموز يمكن كتابة هذه الصيغة كالآتي:

$$e_{dx/py} = \frac{\% \Delta Q_{dx}}{\% \Delta P_r} = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P_r} \times \frac{P_{y1}}{Q_{d1}}$$

حيث أن $e_{dx/py}$ هي معامل مرونة الطلب التقاطعية $\% \Delta Q_{dx}$ هي النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة، $\% \Delta P_r$ هي النسبة المئوية للتغير في سعر السلعة البديلة أو المكملة.

- إذا كان معامل المرونة التقاطعية سالب $e_{dx/py} < 0$ تكون السلعتان مكملتان.
 - إذا كان موجب $e_{dx/py} > 0$ السلعتان بدائل.
- تستخدم المرونة التقاطعية في تعديل سعر المنتجات التي يكون لها سلع بديلة أو مكملة.

مثال 1: إذا أدت الزيادة في سعر أجهزة الهاتف بنسبة 30% لانخفاض في الطلب على شراء الشرائح بنسبة 20% بالتالي فإن معامل المرونة التقاطعية =

$$e_{dx/py} = \frac{20\%}{-30\%} = \frac{1}{2} = -0.66$$

قيمة المرونة المحسوبة أقل من الصفر مما يعني أن السلعتان متكاملتان أما المدلول الاقتصادي فتدل على أنه ارتفاع سعر أجهزة الهاتف ب1% تؤدي إلى انخفاض الطلب على الشرائح ب0.66%.

مثال 2: إذا تسببت الزيادة في أسعار القهوة بنسبة 10% لزيادة الطلب على الشاي بنسبة 15% بالتالي فإن مرونة الطلب التقاطعية تساوي

$$e_{dx/py} = \frac{15\%}{10\%} = 1.5$$

قيمة المرونة المحسوبة أكبر من الصفر مما يعني أن السلعتان بديلتان .

⁹: يعقوب علي جانقي، محمد الجاك أحمد، مبادئ الاقتصاد، جامعة الخرطوم ص 83

8.5: مرونة العرض: مرونة العرض هي مقياس لدرجة استجابة الكميات المعروضة من السلعة للتغير في أحد العوامل المؤثرة في العرض. ويمكن حساب المرونة السعرية للعرض بالقانون التالي:
 المرونة السعرية للعرض = نسبة التغير في الكمية المعروضة ÷ نسبة التغير في السعر

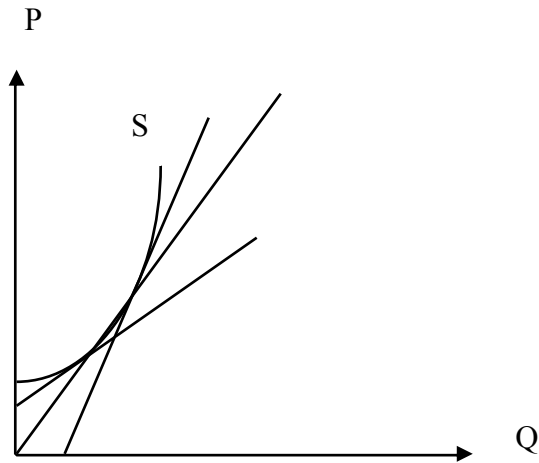
و هي تعادل كذلك :
 معامل مرونة العرض السعرية = $\frac{\text{التغير في العرض}}{\text{التغير في السعر}} \times \frac{\text{السعر قبل التغير}}{\text{الكمية المعروضة قبل التغير}}$

$$\varepsilon_s = \frac{\% \Delta Q_s}{\% \Delta P} = \frac{\Delta Q_s}{\Delta P} \times \frac{P_1}{Q_{s1}}$$

يمكن كتابة هذه الصيغة الرياضية التالية :

ملاحظة : الإشارة الموجبة تدل على العلاقة الطردية بين السعر و الكمية المعروضة .
 وهندسيا يمكن بمجرد النظر إلى منحنى العرض ، والخط المماس لهذا المنحنى عند النقطة المراد قياس المرونة عندها ، أن نحدد درجة المرونة كما يلي :

- فإذا كان الخط المماس يقابل محور السعر (المحور الرأسي) كانت المرونة عند هذه النقطة أكبر من الواحد (العرض كثير المرونة)
 - أما إذا كان المماس يقابل محور الكميات (المحور الافقي) فإن المرونة تكون أصغر من الواحد قليل المرونة)
 - إذا كان المماس يمر من نقطة الأصل (المبدأ) فإن المرونة عند هذه النقطة تكون مساوية للواحد متكافئ المرونة)
 - إذا كان المماس لمنحنى العرض يوازي محور الأسعار فالعرض عديم المرونة
 - إذا كان المماس لمنحنى العرض يوازي محور الكميات فالعرض مرن تماما (لانهائي المرونة)
- يمكن تمثيل ما سبق وفق الشكل التالي :



درجات مرونة العرض السعرية

مثال: إذا أدت الزيادة في سعر السكر من 80 إلى 100 دينار لزيادة الكمية المعروضة من 150 إلى 200 فما هو معامل المرونة السعرية لعرض السكر.

الحل: مرونة العرض السعرية :

$$\varepsilon_s = \frac{\Delta Q_s}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q} = \frac{200 - 150}{100 - 80} \cdot \frac{80}{150} = 1.3$$

المرونة المحسوبة أكبر من الواحد إذا العرض كثير المرونة معناها إذا تغير السعر ب1% فهذا يؤدي إلى تغير الكمية المعروضة ب1.3% بعبارة أخرى ارتفاع سعر السكر ب1% يؤدي إلى ارتفاع الكمية المعروضة من السكر بنسبة 1.3%.

9.5: محددات مرونة العرض السعرية:

• درجة توفر الطاقة غير المستقلة:

كلما توفرت الطاقة غير المستقلة كلما زادت مرونة العرض السعرية، فالصناعة التي توجد بها طاقة كبيرة غير مستقلة يكون عرض السلعة المنتجة في تلك الصناعة مرنة أما الصناعة التي تعمل بطاقة 100% يكون عرض منتجاتها غير مرنة.

• **سهولة نقل عناصر الإنتاج للسلع التي لا يتطلب إنتاجها مهارات كبيرة ويسهل نقل العماله لها** يكون عرضها مرنة، أما السلع التي يصعب نقل العماله لها يكون عرضها غير مرنة.

• درجة توفر الموانع الطبيعية:

السلع التي توجد موانع طبيعية تمنع إنتاجها يكون عرضها غير مرنة أما السلع التي لا توجد مواقع طبيعية لإنتاجها يكون عرضها مرنة.

• الفترة الزمنية:

كلما طالبت الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج السلعة كلما قلت مرونة العرض السعرية ، وكلما كانت المدة قصيرة زادت مرونة العرض السعرية .

10.5 : أسئلة الوحدة الخامسة

تمرين رقم 1: أجب بوضع (صحيح) على الإجابة الصحيحة و(خطأ) على الإجابة الخاطئة

1. إذا أدى ارتفاع السعر بمقدار 20% إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة مقدار 10%، فإن مرونة الطلب السعرية تساوي (-2). (خطأ)

$$e_d = \frac{-10\%}{20\%} = -\frac{1}{2} = -0.5 \text{ : لان } (-0.5) \text{ تساوي } (-2) \text{ (خطأ)}$$

2. إذا كان منحنى الطلب خطا مستقيما موازيا للمحور الأفقي فإن مرونة الطلب السعرية تساوي صفر. (خطأ)

3. إذا كان الطلب على سلعة ما غير مرن فإن زيادة الثمن تؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي. (صحيح)

4. إذا كانت السلعتان (X) و (Y) بديلتان، فإن مرونة الطلب التقاطعية بينهما تكون سالبة. (خطأ)

إذا كانت السلعتان (X) و (Y) مكملتان

5. تكون مرونة الطلب الدخلية للسلع العادية موجبة، بينما تكون مرونة الطلب الدخلية للسلع الضرورية أقل من الواحد الصحيح. (صحيح)

6. مرونة التقاطع تعبر عن مدى التغيرات التي تحدث في الطلب على سلعة معينة نتيجة التغيرات التي تحدث في ثمن سلعة نفسها. (خطأ)

نتيجة التغيرات التي تحدث في ثمن سلعة أخرى

7. إذا كان الطلب على سلعة ما عديم المرونة، فإن المستهلك يخفض من الكمية المشتراة إذا ارتفع ثمن تلك السلعة. (خطأ)

تبقى الكمية المشتراة على حلقها لا تتأثر بارتفاع السعر

8. مرونة العرض لسلعة ما يساوي ميل منحنى العرض عند مستوى معين. (خطأ)

9. ينخفض الإيراد الكلي عندما ينخفض الثمن في حالة الطلب المرن. (خطأ)

عندما يرتفع الثمن

10. معامل مرونة الطلب عديم المرونة يساوي صفر. (صحيح)

11. التخفيضات الموسمية التي تعلنها بعض المحلات التجارية تعني أن الطلب على سلعتها مرن. (صحيح)

12. يتغير الإيراد الكلي بتغير الثمن إذا كان الطلب متكافئ المرونة. (خطأ)

يبقى الإيراد الكلي ثابت (لا يتغير)

13. مرونة الطلب على السلعة ذات البدائل أكبر من السلع التي تقل بدائلها. (صحيح)

14. لا توجد علاقة بين مرونة الطلب وميل منحنى الطلب. (خطأ)

15. الطلب على الدواء الضروري عديم المرونة. (صحيح)

16. إذا كان منحنى العرض موجب الميل و يقطع محور الكميات نقول أن العرض مرنا .(خطأ)
- نقول أن العرض قليل المرونة (غير مرن)
17. يؤدي الارتفاع في سعر سلعة ما عندما يكون الطلب مرنا ، إلى زيادة الإنفاق الكلي للمستهلك .(خطأ)
18. إذا كانت المرونة الداخلية للطلب على سلعة ما أكبر من الواحد فإن هذه السلعة تعتبر رديئة .(خطأ)
19. إذا ارتفعت أو انخفضت ، في الوقت نفسه الكميات المطلوبة من سلعتين عندما يتغير سعر إحداهما تكون المرونة التقاطعية للطلب بينهما سالبة. (خطأ)
20. يوضح منحنى انجل الكمية التي يشتريها المستهلك من سلعة ما عند مستوى ثابت من دخله .(خطأ)
- عند مستويات مختلفة من الدخل
21. إذا أدى ارتفاع ثمن السلعة إلى انخفاض الإيراد الكلي فإن ذلك يعني أن الطلب على السلعة مرن (صحيح)
22. إذا كان المماس لمنحنى انجل موجب الميل و يقطع محور الدخل فالسلعة عادية كمالية .
23. يكون الطلب متكافئ المرونة إذا لم يحدث تغير السعر أي تغير في الكمية المطلوبة .(خطأ)
- تكون استجابة الكمية بنفس التغير الذي حدث في السعر
24. إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية بين السلعتين x و y تساوي 5 فإن سعر السلعة y يجب أن يرتفع ب 25% و هذا حتى يزداد الطلب على السلعة x ب 50%. (خطأ)
- يجب أن يرتفع السعر ب 5%
25. إذا كان المرونة الداخلية للسلعة A هي (10-) فإنه يقل الطلب على هذه السلعة في حالة انخفاض الدخل.(خطأ)
- في حالة ارتفاع الدخل
26. إذا كان سعر التوازن لتذكرة الحافلة هي 1 دينار و عدد المسافرين يوميا هو 10800 و مرونة الطلب السعرية (بالقيمة المطلقة) هي 0.6 فإن دالة الطلب هي $Q_d = 7280 - 6480P$.(خطأ)
- لدينا دالة الطلب : $Q_d = a - bP$ و نعلم أن المرونة السعرية : $e = \frac{\delta Q}{\delta P} \frac{P}{Q}$ بالتعويض نجد
- $$e = b \frac{1}{10800} \Leftrightarrow 0.6 = \frac{b}{10800} \Rightarrow b = 6480$$
- بالتعويض في دالة الطلب : $a = 10800 + 6480(1) = 17280$ ومنه دالة الطلب هي :
- $$Q_d = 17280 - 6480P$$
27. إذا كان المماس لمنحنى انجل ENGEL موجب الميل و يقطع محور الكميات فالسلعة عادية كمالية .(خطأ)
- و يقطع محور الأسعار فالسلعة عادية كمالية

28. إذا كانت دالة الطلب من الشكل $Q_d = \alpha P$ فإن مرونة الطلب السعرية تساوي α - . (خطأ)

$$e_d = \frac{\alpha P}{\alpha P} = 1$$

29. يكون الطلب مرناً إذا كانت نسبة انخفاض السعر أكبر من نسبة زيادة الكمية. (خطأ)

نسبة انخفاض السعر أقل من نسبة زيادة الكمية

30. يكون من صالح المنتجين زيادة الانتاج بغرض الزيادة في الإيرادات إذا كان الطلب على السلعة

مرن تماماً (لانتهائي المرونة) . (صحيح)

31- البترول سلعة ضرورية للإنتاج مما يعني أن الطلب عليه مرناً . (خطأ)

الطلب عليه قليل المرونة

32- إذا بقي الانفاق الكلي ثابتاً مع تغير السعر يكون منحنى الطلب مرناً . (خطأ)

يكون منحنى الطلب متكافئ المرونة

تمرين رقم (2) : ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة

1. مرونة التقاطع هي مقياس لدرجة استجابة التغيرات في الطلب على سلعة ما عندما:

أ. يتغير الطلب على سلعة أخرى.

ب. يتغير عرض السلع الأخرى.

ج. يتغير ثمن السلع الأخرى.

د. يتغير ذوق المستهلك بالنسبة لسلعة أخرى.

2. إذا صاحب ارتفاع أثمان الكتب الجامعية انخفاض الإيرادات الكلية لمكتبة النور والمعرفة كان معنى

ذلك أن الطلب على الكتب الجامعية:

أ. غير مرن.

ب. مرن.

ج. متكافئ المرونة.

د. لا علاقة لذلك بالمرونة.

3. إذا كانت مرونة الطلب السعرية على سلعة تساوي صفراً فإن منحنى الطلب يكون:

أ. عمودياً على المحور الرأسي (محور الأثمان).

ب. عمودياً على المحور الأفقي (محور الكميات).

ج. يمر بنقط الأصل.

د. لا شيء مما سبق.

4. مرونة الطلب بين سعر البنزين وعدد السيارات المبيعة:

أ. مرونة تقاطعية موجبة

- ب. مرونة دخلية موجبة.
- ج. مرونة سعرية سالبة.
- د. مرونة تقاطعية سالبة.
- هـ. مرونة دخلية سالبة.

5. مرونة الطلب بين كميات عصير البرتقال وأثمان عصير التفاح :

- أ. مرونة تقاطعية موجبة.
- ب. مرونة دخلية موجبة.
- ج. مرونة سعرية سالبة.
- د. مرونة تقاطعية سالبة.
- هـ. مرونة دخلية سالبة.

6. أي العبارات التالية صحيحة :

- أ. مرونة الطلب السعرية تتراوح بين $-\infty$ و -1 .
- ب. مرونة الطلب السعرية تتراوح بين $-\infty$ و $+\infty$.
- ج. مرونة الطلب السعرية تتراوح بين $-\infty$ و صفر.
- د. مرونة الطلب السعرية تتراوح بين -1 و $+1$.

7. تتزايد مرونة الطلب السعرية على سلعة ما :

- أ. كلما تزايدت أهمية السلعة.
- ب. كلما زاد عدد البدائل المتاحة لهذه السلعة بالنسبة لدخل الفرد.
- ج. كلما أمكن استخدامها في أكثر من مجال.
- د. كل ما سبق.

8. مرونة العرض تساوي الواحد الصحيح إذا كان :

- أ. منحى العرض خطاً موازياً للمحور الرأسى.
- ب. منحى العرض خطاً موازياً للمحور الأفقى.
- ج. منحى العرض خطاً منبثقاً عن نقطة الأصل.
- د. منحى العرض خطاً يقطع المحور الرأسى.

9. افترض أن زيادة في أثمان العصائر بنسبة 20% يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة

10% فأى العبارات التالية صحيحة :

- أ. مرونة الطلب السعرية = -0.5 .
- ب. مرونة الطلب السعرية = -2.0 .
- ج. الطلب مرن.

د. الطلب غير مرّن .

هـ. أ، د .

و. ب، ج .

10. إذا كانت المرّونة السعريّة للطلب على حضور مباريات كرة القدم (بالقيمة المطلقة) تساوي 0.782 فإن:

أ. زيادة أثمان التذاكر سوف تخفض الإيراد الكلي.

ب. تغيير أثمان التذاكر لا يؤثر في الإيراد الكلي.

ج. زيادة أثمان التذاكر سوف تزيد الإيراد الكلي.

د. الطلب مرّن.

11. افترض ان مستهلكاً يشتري 50 ألف وحدة من سلعة إذا كان ثمن الوحدة 4 دينار، فإذا كانت المرّونة السعريّة لهذه السلعة مساوية للوحدات الصحيح فإن إجمالي الإنفاق (الإيراد الكلي للبائع من المستهلك) عند ارتفاع الثمن إلى 4.75 دينار يكون:

أ. 200 ألف دينار .

ب. 50 ألف دينار .

ج. 480 ألف دينار .

د. 250 ألف دينار .

12. إذا كانت مرّونة الطلب الداخليّة لسلعة ما مساوية للصفر، دل ذلك على انه عندما ينخفض الدخل فإن الكمية المطلوبة من السلعة

أ. تزيد.

ب. تنقص.

ج. تبقى دون تغيير.

د. كل ما سبق.

13. أي من المرّونات التالية تقيس انتقال المنحنى من موضعه إلى موضع آخر.

أ. مرّونة الطلب التقاطعية.

ب. مرّونة الطلب الداخليّة.

ج. مرّونة الطلب السعريّة.

د. الفترتين أ، ب

14. إذا كانت المرّونة للطلب السعريّة على البرتقال تساوي 0.5 (نصف) وكانت الكمية المطلوبة 500 كيلو غرام . فعند انخفاض الثمن بنسبة 10% نتوقع زيادة الكمية المطلوبة إلى :

أ. 502.5 كيلو غرام

ب. 600. كيلو غرام

ج. 525. كيلو غرام

د. 550. كيلو غرام

15. إذا زادت الكمية التي يشتريها أكرم من سلعة ما من 100 إلى 120 وحدة، عند زيادة دخله من 50 إلى 55 فإن مرونة الطلب الدخلية تساوي.

أ. 20 .

ب. 2

ج. 4

د. 5

16. إذا أدى ارتفاع سعر السلعة (X) إلى زيادة الطلب على السلعة (Y) فإن السلعتين:

أ. بديلان.

ب. مكملتان.

ج. لا علاقة بينهما.

د. لا شيء مما سبق.

17. إذا نقصت معاً الكميات المشتراة من سلعتين عندما يرتفع إحداها فالمؤكد أن مرونة الطلب التقاطعية:

أ. سالبة.

ب. تساوي صفر.

ج. موجبة.

د. تساوي 1

18. إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أكبر من الواحد الصحيح فإن السلعة تكون سلعة:

أ. ضرورية.

ب. كمالية.

ج. دنيا (رديئة).

د. مستقلة.

19. تدل مرونة الطلب الداخلية السالبة، أنه عندما ينخفض الدخل فإن الكمية المشتراة من السلعة سوف:

أ. تزيد.

ب. تنقص.

ج. تبقى دون تغيير.

د. لا شيء مما سبق .

20. إذا بقيت الكمية المطلوبة من سلعة ما دون تغيير، بينما تغير ثمنها، فإن معامل المرونة السعرية

يكون:

أ. أكبر من 1 .

ب. مساوياً 1 .

ج. أقل من 1 .

د. مساوياً صفر .

22. إذا أدى ارتفاع سعر السلعة X إلى إنخفاض الكمية المطلوبة من السلعة Y فإن :

أ- الطلب على السلعة X غير مرن

ب- السلعتان Y ; X بديلتان

ج. السلعتان Y ; X متكاملتان

د- السلعة X كمالية

23. تقيس مرونة الطلب التقاطعية الاستجابة النسبية في الكمية المطلوبة من سلعة عند تغير

أ- سعر سلعة أخرى

ب- سعر السلعة موضوع الدراسة

ج- دخل المستهلك

د- ذوق المستهلك

24. تعني الإشارة السالبة لمرونة الطلب الدخلية أنه

أ- مع زيادة الدخل يزداد الطلب على السلعة

ب. مع زيادة الدخل ينخفض الطلب على السلعة

ج - مع انخفاض الدخل ينخفض الطلب على السلعة

د- تغيرات الدخل لا تؤثر في الطلب

25. إذا كان منحنى العرض يأخذ شكل خط مستقيم و يبدأ من نقطة الأصل فان مرونة العرض

السعرية

أ- تزيد كلما زاد السعر

ب- تزيد كلما انخفض السعر

ج- تنخفض كلما انخفض السعر

26. العوامل المحددة للمرونة السعرية للطلب هي التالية باستثناء

أ- وفرة البدائل

ب- الفترة الزمنية ج- التقدم التقني د- نسبة ما ينفق من الدخل على السلعة

الوحدة السادسة
تطبيقات على توازن السوق

6- تطبيقات على توازن السوق :

التوازن بالصورة التي تناولناها سالفاً لا يحدث إلا في اقتصاديات السوق حيث تتوفر المنافسة الكاملة ففي اقتصاد السوق ليس هناك شخص أو مؤسسة تتدخل مباشرة لتحديد الأسعار أو الكميات المراد عرضها.

فيا يلي نتطرق لأشكال التدخل في السوق ، وذلك للتأثير على الأسعار :

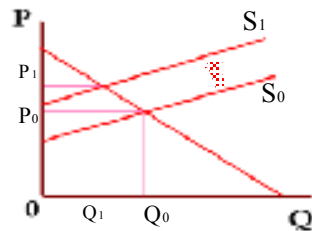
6-1 حالة فرض ضريبة غير مباشرة :

الضرائب غير المباشرة هي الضرائب التي تفرض على المشتريات أو المبيعات من السلع والخدمات أو على إنتاج هذه السلع والخدمات و مثل هذه الضرائب تتخذ أحد الشكلين :

- ضرائب نوعية : وهي مبلغ ثابت يفرض على كل وحدة منتجة أو مبيعة .
- ضرائب قيمية : في هذه الحالة تكون الضريبة عبارة عن نسبة مئوية من سعر السلعة .

أ- الضريبة النوعية :

إن فرض ضريبة غير مباشرة على السلعة التي يبيعها مُنتج معين تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج فيلجأ المُنتج إلى تخفيض العرض، أي منحى العرض ينتقل إلى اليسار ، فكلما زادت مرونة الطلب السعرية تضعف قدرة المنتج على رفع الثمن، حيث أن رفع ثمن السلعة ذات الطلب المرن يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الثمن. فكلما كانت السلعة ذات طلب أكثر مرونة تحمل المُنتج العبء الأكبر من الضريبة. والعكس يحدث عندما يكون الطلب على السلعة غير مرن، إذ يتمكن المُنتج من رفع الثمن ليتحمل المستهلك الجزء الأكبر من العبء الضريبي. وبناء على ما تقدم فإن المُنتج في حالة السلعة ذات الطلب لا نهائي المرونة يتحمل عبء الضريبة وحده و بالكامل، هذا في حين يتحمل المستهلك كامل العبء عندما يكون الطلب على السلعة عديم المرونة.



وعندما نوضح ذلك في الرسم نجد أن منحى الطلب لم يتغير. إذا العامل الذي حدث من العوامل التي تؤدي إلى نقل منحى العرض. هنا العرض انتقل إلى اليسار بسبب الضريبة لأنها ارتفاع في تكاليف المنتجين، وبالتالي نجد أن الكمية التوازنية انخفضت من Q_0 إلى Q_1 والسعر التوازني ارتفع .

والمستهلك سيدفع P1 والمنتج لم يستلم P1 في الواقع سيستلم سعراً أقل من P1 ومن P0 لأنه سيتحمل جزء من العبء الضريبي لأنه لو استلم P0 فما تحمل أي عبء ضريبي لكن نجد أن السعر هو العمود الذي ينزل من نقطة التوازن الجديدة إلى Q1، أي تقاطع هذا العمود مع منحنى العرض الأصلي الذي هو S0 هو فعلاً محدد للسعر الذي سيستلمه المنتج وبالتالي في مثل هذه الحالة من الواضح أن المستهلك تحمل العبء الضريبي الأكبر. لم يتحمل عبء ضريبي كامل لكنه تحمل الجزء الأكبر. ففرض الضريبة تؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى أعلى أو إلى اليسار.

إن المقدار ما يتحمله البائع و المشتري من الضريبة يتحدد وفقاً للصيغة التالية :
مقدار ما يتحمله البائع من الضريبة /مقدار ما يتحمله المستهلك من الضريبة = مرونة الطلب /مرونة العرض.

جبرياً يمكن حساب كل من السعر و الكمية التوازنية بعد فرض الضريبة كما يلي :
ليكن النموذج الخطي البسيط في سوق سلعة ما كالتالي :

$$Q_D = a - bP$$

$$Q_S = c + dP$$

لدينا شرط التوازن: $Q_D = Q_S$

$$Q_D = Q_S \Leftrightarrow a - bP = c + dP$$

$$P_e = \frac{a - c}{b + d}$$

بشرط أن : $a > c$

نسمي P_e سعر التوازن

بالتعويض في إحدى المعادلتين لإيجاد الكمية التوازنية نجد :

$$Q_e = \frac{ad + bc}{b + d}$$

إن قبل فرض ضريبة لدينا P_e هو سعر التوازن و Q_e هي كمية التوازن بعد فرض ضريبة نوعية و هي عبارة عن مقدار ثابت على كل وحدة مباعه فإن معادلة الطلب تبقى على حالها بينما معادلة العرض فتتغير ويصبح النموذج التالي :

$$Q_D = a - bP$$

$$Q_{S'} = c + d(P - t)$$

شرط التوازن الجديد: $Q_D = Q_{S'}$

$$Q_D = Q_{S'} \Leftrightarrow a - bP = c + d(P - t)$$

$$P_{e'} = \frac{a - c}{b + d} + \frac{dt}{b + d}$$

من خلال العلاقة أعلاه فإن فرض الضريبة النوعية أدت إلى إرتفاع السعر التوازني بمقدار $\frac{dt}{b+d}$

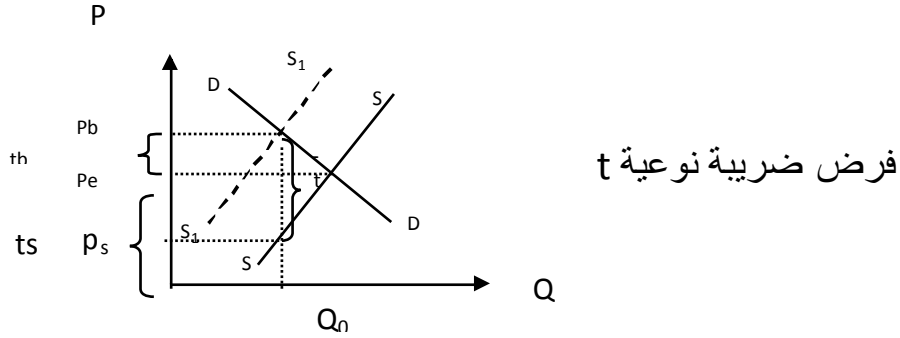
الكمية التوازنية بعد فرض الضريبة هي :

بالتعويض قيمة السعر التوازني الجديد في معادلة الطلب نجد:

$$Q_e' \frac{ad+bc}{b+d} - \frac{bdt}{b+d}$$

إذن فرض الضريبة أدى إلى انخفاض الكمية التوازنية بمقدار $\frac{bdt}{b+d}$

ويمكن تمثيل ذلك كما يلي :



تتوقف حصيله الضريبة على معدل الضريبة t و الكمية المباعة من السلعة حيث :

$$T = t \cdot Q_e'$$

بحيث : t معدل الضريبة ، Q_e' الكمية المباعة بعد فرض الضريبة

بالتعويض في المعادلة أعلاه نجد :

$$T = \frac{ad+bc}{b+d}t - \frac{bdt^2}{b+d}$$

لتعظيم الحصيله الضريبية يجب أن يتوفر الشرطين التاليين :

الشرط الأول :

$$\frac{\delta T}{\delta t} = 0 \Leftrightarrow \frac{ad+bc}{b+d} - 2 \frac{bdt}{b+d} = 0 \Rightarrow t = \frac{ad+bc}{2bd}$$

و يسمى t بمعدل الضريبة الأمثل إذا تحقق الشرط الثاني و هو أن المشتق الثاني يجب أن يكون أصغر من الصفر .

الشرط الثاني :

$$\frac{\delta^2 T}{\delta t^2} = -\frac{2bd}{b+d} < 0$$

ب- الضريبة القيمة :

هي عبارة عن نسبة مئوية تفرض على كل وحدة منتجة (مباعة) ، لنفرض أن r النسبة المؤوية للضريبة القيمة مفروضة على وحدة منتجة مباعه فإن دالة الطلب تبقى على حالها بينما دالة العرض تتغير و يكون النموذج كالتالي :

$$Q_D = a - bP$$

$$Q_{S''} = c + dP(1-r)$$

$$b > 0, a > c, d > 0$$

شرط التوازن : $Q_D = Q_{S''}$

$$Q_D = Q_{S''} \Leftrightarrow a - bP = c + dP(1-r) \Rightarrow P_{e''} = \frac{a-c}{d+b-dr}$$

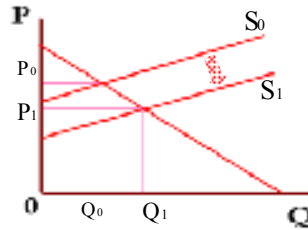
بالتعويض في دالة الطلب نجد الكمية التوازنية هي :

$$Q_{e''} = \frac{ad - adr + bc}{d + b - dr}$$

بفرض الضريبة القيمة يزداد السعر و تنخفض الكمية التوازنية .

6-2 حالة منح إعانة :

إن تأثير منح إعانة إنتاج من الحكومة يهدف إلى تخفيض ثمنها لمصلحة المستهلك أو تشجيع الإنتاج المحلي، هو عكس تأثير فرض الضريبة الغير مباشر، حيث يمكن اعتبار الإعانة ضريبة سلبية، وهذا يعني أن منحنى العرض ينتقل إلى اليمين



أما عن توزيع الإعانة بين المُنتِج و المستهلك ، أيهما يستفيد أكثر فيعتمد على مرونة الطلب السعرية، فكلما كانت المرونة أكبر كلما استفاد المُنتِج أكثر من الإعانة ، وكلما انخفضت المرونة استفاد المستهلك أكثر.

وعلى ذلك نجد أن المستهلك في حالة الطلب عديم المرونة، يستفيد وحده من الإعانة إذ ينخفض ثمن السلعة بمقدار الإعانة كاملاً. أما في حالة الطلب لا نهائي المرونة فالمنتج هو المستفيد وحده من الإعانة ولن يكون هناك أي انخفاض في ثمن السلعة.

ونلاحظ في الرسم أن الإعانة أدت إلى انتقال منحنى العرض من S_0 إلى S_1 والكمية التوازنية زادت من Q_0 إلى Q_1 والسعر التوازني قل من P_0 إلى P_1 و P_1 هو السعر التوازني الآن الذي يدفعه المستهلك، وهو الآن أقل من ذي قبل، بينما المنتج يستلم هذا السعر P_1 مضافاً إليه الإعانة، وبالتالي نجد أن انتقال منحنى العرض وبنفس مقدار الإعانة، لا شك أن المستهلك استفاد فائدة أكبر لأن السعر انخفض إلى P_1 والمنتج فائدته هي الأقل لأن الإعانة هي المسافة الرأسية بين S_0 و S_1 والمسافة الرأسية نجد أنها أكبر من المسافة بين P_0 و P_1 ، الفرق بينهما هو ما استعادة المنتج.

ويمكن وضع العلاقة التالية :

مقدار ما يحصل عليه المستهلك من الاعانة / مقدار ما يحصل عليه البائع من الاعانة = مرونة العرض / مرونة الطلب

جبرياً يمكن حساب السعر و الكمية التوازنية كما يلي :

$$Q_D = a - bP$$

$$Q_{S'} = c + d(P+r)$$

شرط التوازن الجديد : $Q_D = Q_{S'}$

$$Q_D = Q_{S'} \Leftrightarrow a - bP = c + d(P+r)$$

$$P_e = \frac{a-c}{b+d} - \frac{dr}{b+d}$$

من خلال العلاقة أعلاه فإن تقديم إعانة أدى إلى إنخفاض السعر التوازني بمقدار $\frac{dr}{b+d}$

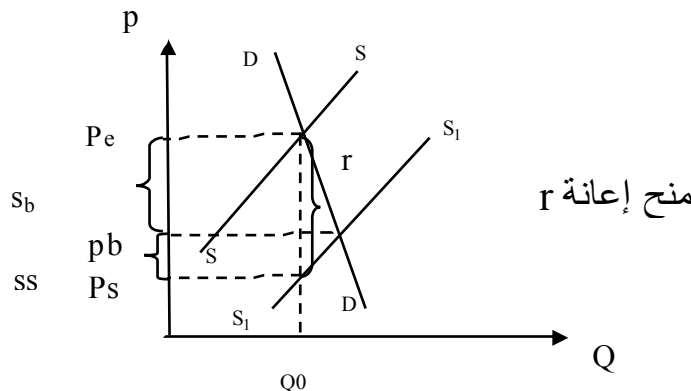
الكمية التوازنية بعد تقديم إعانة هي :

بالتعويض قيمة السعر التوازني الجديد في معادلة الطلب نجد

$$Q_e = \frac{ad+bc}{b+d} + \frac{bdr}{b+d}$$

إن تقديم الاعانة أدى إلى ارتفاع الكمية التوازنية بمقدار $\frac{bdr}{b+d}$

بيانياً يمكن توضيح ذلك كما يلي :



إن تقديم إعانة يؤدي إلى ظهور سعرين ، سعر الشاري P_b و يحدد من منحى الطلب ، سعر البائع P_s و يتحدد من منحى ، أما مقدار استفادة كل من المنتج و المستهلك من الإعانة فيتوقف على مرونة الطلب و مرونة العرض .

من الشكل لدينا :

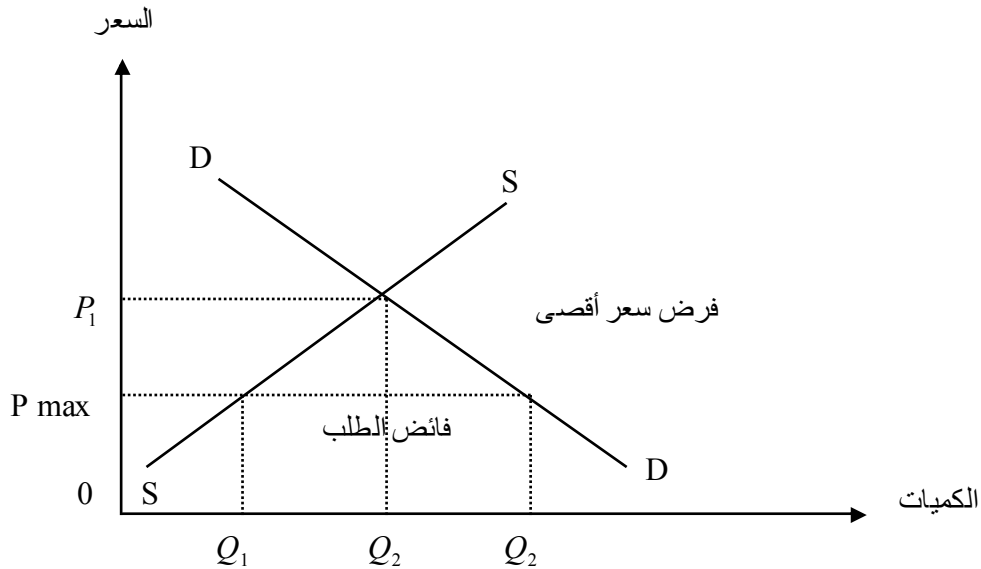
$$P_s - P_b = r$$

مقدار الإعانة : $P_s - P_b = r$ ، مقدار استفادة المستهلك من الاعانة : $P_e - P_b$ ، مقدار استفادة المنتج من الإعانة $P_s - P_e$

3-6 التسعير الجبري : تتدخل السلطات العامة في تحديد أثمان بعض السلع و الخدمات، ويتخذ التسعير الجبري أحد الشكلين ، هما: وضع حد أقصى للثمن، ووضع حد أدنى له، وكلاهما له تأثيره الخاص.

1-3-6: تحديد الأسعار القصوى:

كثيراً ما يكون سعر السوق مرتفعاً ولا يعكس القيمة الحقيقية للسلع، ويحدث هذا في حالات الندرة خلال فترات الحروب أو الكوارث الطبيعية. لحماية المستهلكين تقوم الحكومات بالتدخل وتحديد سعر أقصى للسلع. الشكل التالي يوضح هذا النوع من التدخل وأثره على التوازن.

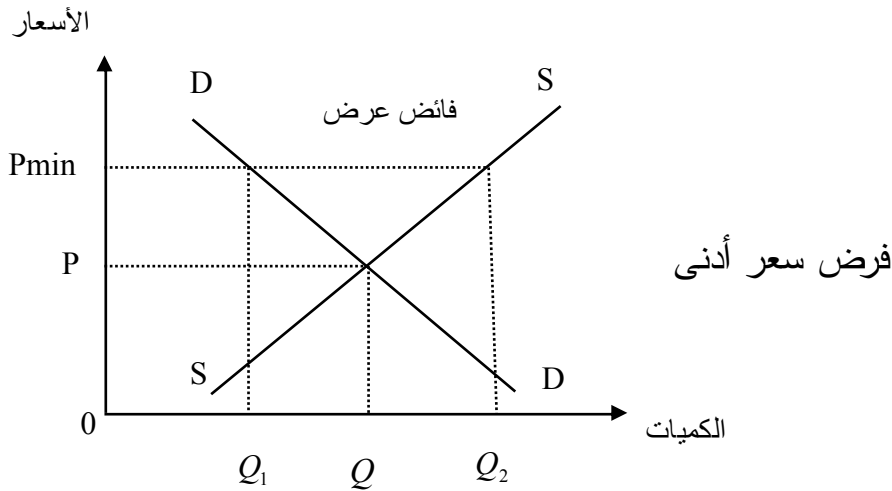


الشكل أعلاه يوضح أن التوازن يحدث عند السعر P والكمية Q . إذا تدخلت الحكومة وحددت سعر السلعة عند P وهو حد أقصى للأسعار أي زيادة الكمية المطلوبة من السلعة ونقصان الكمية المعروضة منها مما يؤدي على ظهور فائض في الطلب على السلعة X قدره $(Q_2 - Q_1)$. فيواجه المستهلكون مشكلة في الحصول على احتياجاتهم من السلعة X في السوق الرسمية. فتظهر نتيجة لذلك سوق سوداء ويقصد

بها السوق غير القانونية التي تباع فيها السلعة بسعر أعلى من السعر الذي حددته الحكومة . وللتغلب على هذه المشكلة ولضمان وصول السلع لكل المستهلكين قد تتبنى الحكومة نظام البطاقات التموينية لتوزيع السلعة بحيث يقوم هذا النظام على أساس تحديد حصة معينة لل مستهلك لا يجوز أن يتجاوز شراؤه من السلعة هذه الحصة . بحيث تكون مجموع الحصص معادلة للكمية المعروضة عند هذا السعر

6-3-2: تحديد الأسعار الدنيا:

قد تتدخل الحكومة لحماية المنتج وذلك عندما يكون سعر السلعة المنتجة في السوق لا يحقق ربحاً مجزياً للمنتجين. في هذه الحالة تتدخل الحكومة لتحديد حد أدنى للأسعار وتقوم لشراء أي كمية تعرض من هذه السلعة عند السعر المعلن تمارس هذه السياسة في كثير من الدول خاصة دول الاتحاد الأوربي بالنسبة للمحاصيل الزراعية و في كثير من الأحيان للمحافظة على دخول فئة معينة من المجتمع . الشكل التالي يوضح اثر هذه السياسة على سوق السلعة X:



الشكل أعلاه يوضح أنه من غير تدخل الحكومة يحدث التوازن بالنسبة للسلعة X عند السعر P والكمية Q إذا ما تدخلت الحكومة وحددت السعر P_1 سينخفض الطلب إلى Q_1 ويرتفع العرض إلى Q_2 ويحدث فائض. للحفاظ على هذا السعر تتدخل الحكومة بشراء الكميات الفائضة من هذه السلعة.

4.6. فائض المستهلك و فائض المنتج :

يعرف فائض المستهلك على أنه الفرق بين الأسعار المرغوبة و التي يكون المستهلك قادر على دفعها و السعر الفعلي المدفوع في حالة الطلب و العرض خطيان يحسب فائض المستهلك و الذي نرسم له بالرمز CS بالعلاقة التالية :

فائض المستهلك = مساحة المثلث (MEN)

$$CS = \frac{NE.MN}{2}$$

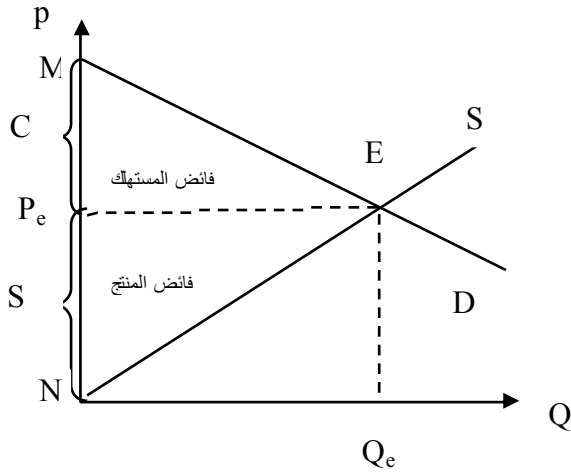
أما المنتج فيقوم بإنتاج السلع بأسعار بأقل من السعر الذي تباع به السلعة بمعنى أنه يتفاعل قوى العرض و الطلب بتحديد سعر البيع يكون أكبر بكثير من سعر الانتاج أي أن فائض المستهلك يتمثل في إيراداته و يتمثل في مساحة المثلث NEL

فائض المنتج = مساحة المثلث (NEL)

نرمز لفائض المنتج بالرمز SP

$$SP = \frac{NL.NE}{2}$$

يمكن تمثيل ما سبق بيانيا كما يلي :



فائض المستهلك وفائض المنتج

عند تدخل الحكومة من خلال فرض ضريبة أو تقديم إعانة أو تسعير جبري فإن ذلك سيؤثر على فائض المستهلك و المنتج و يمكن حساب التغير الحاصل في فائض المستهلك و التغير الحاصل في فائض المنتج :

$$\Delta CS = CS_1 - CS_0$$

$$\Delta SP = SP_1 - SP_0$$

5-6 أسئلة الوحدة السادسة :

تمرين رقم (1) : ضع دائرة على الاجابة الصحيحة

1. اذا كان الطلب عديم المرونة فان عبء الضريبة يقع على عاتق
- أ- المستهلك لوحده
ب- المنتج لوحده
ج- المنتج و المستهلك
د- المستهلك و المنتج
2. إذا قامت الدولة بفرض ضريبة على سلعة ما وكان مقدار ما يتحمله الفرد أكبر من مقدار ما يتحمله المنتج من العبء الضريبي دل ذلك على أن الطلب على هذه السلعة:
- أ. غير مرن.
ب. مرن.
ج. متكافئ المرونة.
د. عديم المرونة.
3. تأثير الضرائب على منحنى العرض يتمثل في :
- أ- انتقال منحنى العرض الى اليمين
ب- انتقال منحنى العرض الى اليسار
ج- يبقى المنحنى ثابتا
د- تنتقل من نقطة الى أخرى على نفس المنحنى
4. عندما تقدم الدولة اعانة لإنتاج سلعة ما ، فان المستهلك يستفيد من كامل الاعانة في الحالة التالية :
- أ- الطلب لانهاى المرونة
ب- الطلب عديم المرونة
ج- الطلب غير مرن
د- الطلب متكافئ المرونة
5. تدخل الدولة في الأسعار بتحديد سقف سعري أقل من سعر التوازن يؤدي الى :
- أ- قيام المنتجون بتقديم خدمات إضافية كتوصيل البضاعة
ب- ظهور السوق السوداء
ج- تدخل الدولة لشراء كميات إضافية من السوق

تمرين رقم (2) : أجب بوضع (صحيح) للعبارة الصحيحة و (خطأ) للعبارة الخاطئة

1. إذا كانت المرونة السعرية للعرض أقل من المرونة السعرية للطلب فإن المستهلك هو الذي يستفيد من الجزء الأكبر من الاعانة التي تقدمها الحكومة على الانتاج .
 2. إذا كان منحنى الطلب عديم المرونة و قامت الحكومة بفرض ضريبة قيمية 20% على سعر هذه السلعة فإن الكمية المطلوبة سوف تنخفض
 3. اذا كانت النسبة بين مرونة العرض السعرية و مرونة الطلب السعرية أقل من الواحد فان المستهلك سيتحمل الجزء الأكبر من الضريبة (خطأ)
- فان المنتج سيتحمل الجزء الأكبر من الضريبة**
- 4 - عندما تتدخل الحكومة في الأسواق عن طريق تحديد سعر أقصى للسلعة فلا بد أن يكون السعر المحدد من قبلها أعلى من السعر التوازني .(خطأ)
 - يكون السعر المحدد أدنى من السعر التوازني

تمرين(3) : استخدم الجدول للإجابة على فقرات السؤال بوضع الإجابة الصحيحة في الفراغ:

السعر	صفر	1	2	3	4	5	6	7	8	9
الكمية المطلوبة	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
الكمية المعروضة	-	0	1	2	3	4	5	6	7	8

1. سعر التوازن في هذا السوق هو (5) وكمية التوازن هي (4)
2. تغيير العرض بالزيادة في هذا السوق يؤدي إلى (انخفاض) الثمن و (زيادة) الكمية (المعروضة).
3. تغيير الطلب بالزيادة في هذا السوق يؤدي إلى (ارتفاع) الثمن و (زيادة) الكمية (المطلوبة) .
4. لو تم فرض سعر 3 دينار كحد أعلى للثمن في هذا السوق فإنه سوف يعاني من (عجز) بمقدار (4) وحدات .
5. لو تم فرض سعر 7 دينار كحد أدنى للثمن في هذا السوق فإنه سوف يعاني من (فائض) بمقدار (4) وحدات.
6. فرض ضريبة على منتجي هذه السلعة سوف يؤدي إلى (ارتفاع) ثمن السلعة و (انخفاض) الكمية. إعطاء دعم لمنتجي هذه السلعة سوف يؤدي إلى (انخفاض) ثمن السلعة و (زيادة) الكمية.

تمرين(4): اجب على الأسئلة بناء على المعلومات الوارد في جدول العرض والطلب التالي:

السعر	1	2	3	4	5	6	7
الكمية المطلوبة(كيلو غرام)	750	700	650	600	550	500	450
الكمية المعروضة(كيلو غرام)	300	400	500	600	700	800	900

1. الكمية التوازنية والتمن التوازني هما:

- أ. 650 كيلو غرام و 3 دينار .
 ب. 550 كيلو غرام و 5 دينار .
 ج. 700 كيلو غرام و 3 دينار .
 د. 600 كيلو غرام و 4 دينار .

2. إذا فرضت الدولة 5 دينار كحد أدنى للسعر ينتج عن ذلك:

- أ. عجز(الطلب أكبر من العرض) قدرة 150 كيلو غرام.
 ب. فائض قدرة 300 كيلو غرام.
 ج. فائض قدرة 150 كيلو غرام.
 د. عجز قدرة 300 كيلو غرام.

3. إذا ازداد العرض بمقدار 150 كيلو جرام يصبح كل من الكمية التوازنية والسعر التوازني:

- أ. 850 كلغ و 5 دينار .
 ب. 550 كلغ و 2 دينار .
 ج. 650 كلغ و 3 دينار .
 د. 750 كلغ و 4 دينار .

تمرين(5) : استخدم الجدول للإجابة على فقرات السؤال بوضع الإجابة الصحيحة في الفراغ:

السعر	صفر	1	2	3	4	5	6	7	8	9
الكمية المطلوبة	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
الكمية المعروضة	-	0	1	2	3	4	5	6	7	8

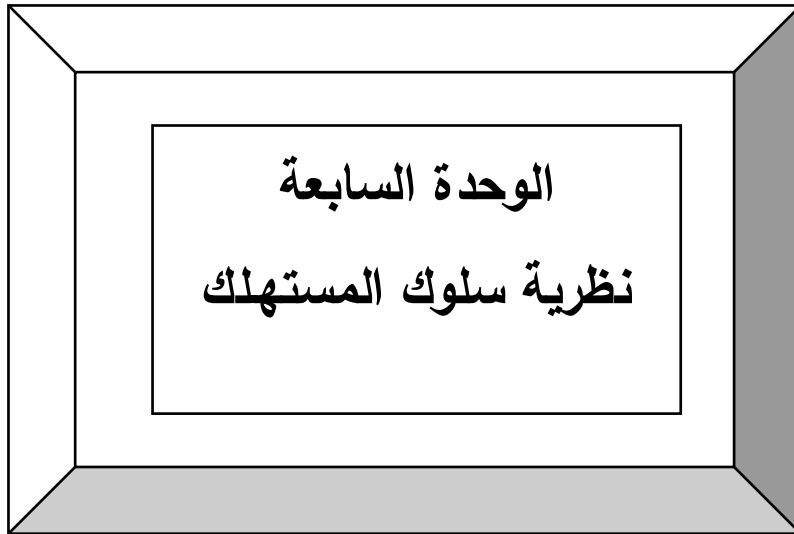
1. سعر التوازن في هذا السوق هو (5) وكمية التوازن هي (4)
 2. تغير العرض بالزيادة في هذا السوق يؤدي إلى (انخفاض) الثمن و (زيادة) الكمية (المعروضة)

3. تغير الطلب بالزيادة في هذا السوق يؤدي إلى (ارتفاع) الثمن و (زيادة) الكمية (المطلوبة)
4. لو تم فرض سعر 3 دينار كحد أعلى للثمن في هذا السوق فإنه سوف يعاني من (عجز) بمقدار (4) وحدات .
5. لو تم فرض سعر 7 ريالات كحد أدنى للثمن في هذا السوق فإنه سوف يعاني من فائض بمقدار 4.. وحدات.
6. فرض ضريبة على منتجي هذه السلعة سوف يؤدي إلى (ارتفاع) ثمن السلعة و (انخفاض) الكمية.
7. إعطاء دعم لمنتجي هذه السلعة سوف يؤدي إلى (انخفاض) ثمن السلعة و (زيادة) الكمية.

تمرين(6) أجب على المطلوب بعد دراسة الجدول التالي والذي يمثل العرض والطلب على التمور في الجزائر يومياً:

4500	22	20	18	16	14	السعر
500	8000	5500	6000	6500	7000	الكمية المطلوبة(كيلو غرام)
9000	8000	7000	6000	5000	4000	الكمية المعروضة(كيلو غرام)

1. الثمن التوازني هو (18 دينار / كيلو غرام) والكمية التوازنية هي (6000 كيلو غرام) .
2. افرض أن الدولة قررت منح إعانة للمنتجين عن كيلو الغرام مباع أدت إلى زيادة العرض بمقدار 1500 كيلو غرام يومياً :
- أ. بعد الإعانة يصبح الثمن التوازني (16 دينار / كيلو غرام) ، وتصبح الكمية التوازنية (6500 كيلو) .
- ب. مقدار الإعانة هو (3 دينار / كيلو غرام) .



7- سلوك المستهلك

1.7: مفهوم سلوك المستهلك:

نحاول من خلاله دراسة سلوك المستهلك و التعرف على الأسس والقواعد التي يعتمد عليها في تحديد الكيفية التي يتصرف بها في دخله . لا شك أن عملية اختيار المستهلك لسلعة أو مجموعة من السلع لا تقوم على الصدفة أو التجربة والخطأ وإنما تقوم على أسس وقواعد.

وهناك أسلوبين وطريقتين للمنفعة وهما:

1/ طريقة المنفعة العددية أو الطريقة الكلاسيكية : ويقصد بها أن المنفعة قابلة للقياس الكمي بوحدة من المنفعة. وتعرف هذه الطريقة بالمنفعة القياسية .

2/ طريقة المنفعة الترتيبية : وهذه الطريقة تستخدم فكرة المنحنيات السواء ، ويقصد بها ترتيب تفضيلات المستهلك حيث أن المنفعة غير قابلة للقياس ، وفكرة منحنيات السواء تستخدم كوسيلة لاستخدام المنفعة الترتيبية، ترتيب تفضيلات المستهلك، الأول فالثاني فالثالث وهكذا

2.7: فرضيات سلوك المستهلك:

يقوم تحليل سلوك المستهلك على الفروض التالية¹⁰:

- أن سلوك المستهلك يقوم على أساس التنافس التام بينهم في الحصول على السلعة بمعنى أن أيًا منهم يستطيع التأثير في سعر السلعة.
- أن لدى المستهلكين دخلاً نقدياً محدوداً ومعلومات كاملة عن السوق والسعر.
- رشادة المستهلكين، أي قدرتهم على القيام بالاختيارات المذكورة بشكل يقربهم من أهدافهم المتمثلة بتحقيق أكبر إشباع ممكن.
- المنفعة الحدية للنقود ثابتة .
- تناقص المنفعة الحدية و تزايد المنفعة الكلية .

3.7: منهج المنفعة:

تقوم فكرة سلوك المستهلك على أن طلب المستهلك تحدده منفعة كل سلعة بالنسبة له. وتعرف المنفعة على أنها اللذة أو الإشباع الذي يحصل عليه الفرد من استهلاك سلعة معينة، بعبارة أخرى الشيء النافع في المعنى الاقتصادي هو ذلك الشيء الذي يشبع حاجة لدى الانسان .

يطلق على الكمية من المنفعة التي يحصل عليها المستهلك نتيجة لتلقيه قدرًا معينًا من سلعة أو خدمة في فترة زمنية محددة بالمنفعة الكلية Total utility ونرمز لها بالرمز UT و تعطى بالعلاقة التالية

:Berrabeh Jalel (2012-2013) , cours de microéconomie, universite de cartage , faculte de sciences économique de nabeul p 19¹⁰

$$U_t = f(Q)$$

المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استهلاك وحدة إضافية تعرف باسم المنفعة الحدية Marginal Utility أي أنها منفعة الوحدة الأخيرة و نرسم لها بالرمز U_m ، وهي أيضا التغير في المنفعة الكلية و الناتج عن التغير في الكمية المستهلكة من سلعة ما وتعطى بالعلاقة الرياضية التالية :

$$U_m = \frac{\Delta U_t}{\Delta Q} = \frac{U_{t_2} - U_{t_1}}{Q_2 - Q_1} = \frac{\delta U_t}{\delta Q}$$

4.7: قانون تناقص المنفعة الحدية:

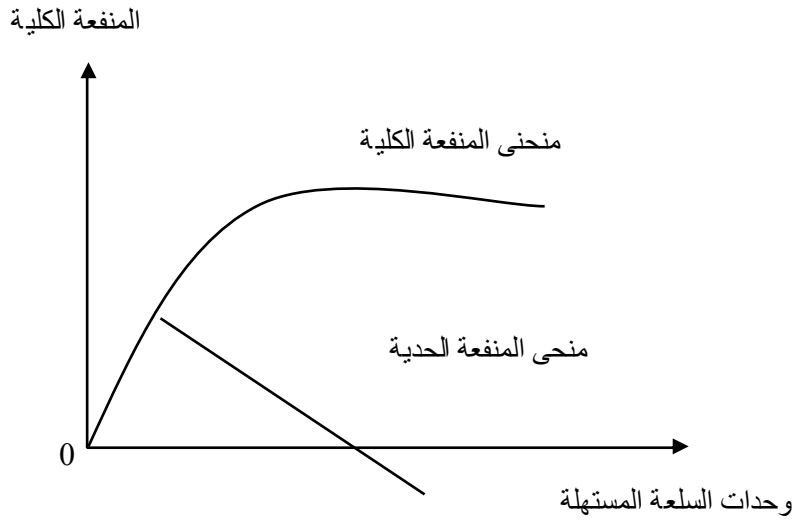
إن تناول الشخص وحدات من سلعة أو خدمة يعمل على زيادة المنفعة الكلية ولكن بمعدل متناقص بحيث تكون المنفعة المترتبة على تناول وحدة استهلاكية أقل من المنفعة المترتبة على تناول الوحدة الاستهلاكية اللاحقة.

وقد لخص (GOSSEN) ذلك في قانون عرف باسمه ، وعرف أيضاً بقانون تناقص المنفعة الحدية

والذي ينص على الآتي:

"تقل المنفعة لأي سلعة أو خدمة كلما زاد استهلاك الفرد منها خلال فترة معينة من الزمن". بمعنى أن المنفعة (الإشباع) يتناقص مع كل زيادة في استهلاك السلع والخدمات.

و الشكل التالي يبين ذلك :



يوضح الشكل أعلاه أن منحنى المنفعة الكلية يزداد إلى أن يبلغ أقصى قيمة له ثم يبدأ بعد ذلك في التناقص ، النقطة التي تكون فيها المنفعة الكلية عند أعلى مستوى لها تعرف بنقطة تعظيم المنفعة ، أو مستوى الاستهلاك الذي يعظم المنفعة.

أما منحنى المنفعة الحدية متناقص بزيادة الوحدات المستهلكة .

أما العلاقة بين منحى المنفعة الكلية و المنفعة الحدية فهي كالتالي :

- عند بلوغ المنفعة الكلية أقصى قيمة لها تكون المنفعة الحدية منعدمة
- عندما تكون المنفعة الكلية متزايدة تكون المنفعة الحدية موجبة ومتناقصة
- عندما تكون المنفعة الكلية متناقصة تكون المنفعة الحدية سالبة .

5.7: توازن المستهلك:

تهدف دراسة توازن المستهلك إلى تعيين الكميات التي يشتريها المستهلك من السلع المختلفة بحيث يكون المستهلك راضياً عن الكميات التي يشتريها إذا ما نجحت هذه السلع في تحقيق أقصى إشباع ممكن. إلا أنه من أجل التبسيط والوصول إلى نتائج محددة نفترض أيضاً أن للنقود منفعة حدية وهي عبارة عن منفعة الوحدة الأخيرة من النقود التي يمتلكها الأفراد. حيث أنه كلما زاد الدخل الذي يحصل عليه الفرد كلما قلت المنفعة الحدية للنقود. أي أن قانون تناقص المنفعة الحدية ينطبق أيضاً على النقود.

أولاً: توازن المستهلك في حالة شراء سلعة واحدة:

يتحقق توازن المستهلك الذي يشتري سلعة واحدة فقط عندما تتعادل المنفعة المضحية بها (منفعة النقود) مع المنفعة المكتسبة (منفعة السلعة).

وتعرف المنفعة المضحية بها على أنها سعر السلعة مضروباً في المنفعة الحدية للنقود.

أما المنفعة المكتسبة فهي المنفعة الحدية للسلعة. يمكن التعبير عنها رياضياً كما يلي :

$$\frac{Um_x}{P_x} = \lambda \Rightarrow Um_x = \lambda P_x$$

بحيث : Um_x هي المنفعة المكتسبة للسلعة ، λP_x المنفعة المضحية بها

لإيضاح ذلك نأخذ المثال الموضح في الجدول التالي علماً أن سعر السلعة $P_x = 10$:

الوحدات	المنافع الكلية UT	المنافع الحدية للسلعة Um	المنافع لحدية للنقود λ	المنفعة المضحية بها λP_x
1	60	-	-	-
2	100	40	4	6
3	130	30	3	6
4	150	20	2	6
5	165	15	1.5	6
6	175	10	1	6
7	181	6	0.6	6
8	185	4	0.4	6
9	187	2	0.2	6

بالنظر للجدول السابق يتضح أن مصلحة المستهلك أن ينفق من دخله على وحدات

السلعة إلى الوحدة رقم 7 لكي يكون في حالة توازن لان :

$$\frac{Um_x}{P_x} = \lambda \Rightarrow Um_x = \lambda P_x$$

$$X = 7 \Rightarrow Um_x = 6 = 10(0.6) = 6$$

ثانياً: توازن المستهلك في حالة شراء أكثر من سلعة واحدة:

يكون المستهلك في حالة توازن إذا وزع دخله بين السلع والخدمات المختلفة بحيث يحصل على أقصى إشباع ممكن. ويتحقق ذلك إذا كانت المنفعة الحدية التي يحصل عليها من آخر وحدة نقدية أنفقها على السلعة (A) تعادل المنفعة الحدية التي يحصل عليها من آخر وحدة نقدية أنفقها على السلعة (B) تعادل المنفعة الحدية التي يحصل عليها من آخر وحدة نقدية أنفقها على السلعة (C)، وهكذا إلى نهاية السلع والخدمات التي ينفق عليها من وحدات دخله.

يمكن كتابة توازن المستهلك في حالة تعدد السلع كالآتي:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة A}}{\text{سعر السلعة A}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة B}}{\text{سعر السلعة B}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة C}}{\text{سعر السلعة C}}$$

و رياضياً :

$$\frac{Um_A}{P_A} = \frac{Um_B}{P_B} = \frac{Um_C}{P_C} = \dots\dots\dots$$

ليبيان هذه الحالة نفترض أن شخصاً ما أراد إنفاق دخله البالغ 140 دينار على ثلاثة سلع A، B، C، وكان سعر السلعة A 10 دينار للوحدة، والسلعة B 15 دينار والسلعة C 20 دينار، وأن المنفعة الحدية التي يحصل عليها إذا قام باستهلاك السلع المختلفة كانت على النحو المبين في الجدول التالي:

المنفعة الحدية لكل سلعة			وحدة السلعة
السلعة C	السلعة B	السلعة A	
40	19	11	1
36	17	10	2
32	15	9	3
28	13	8	4
22	11	7	5
20	9	6	6
16	7	5	7

نلاحظ من هذا الجدول أن السلع الثلاثة متباينة في منفعتها الحدية كما أنها متباينة في أسعارها. لكي نستطيع أخذ سعر السلعة في الحسبان فإننا نقوم بقسمة المنفعة الحدية لكل سلعة على سعرها. ومن ثم نحصل على الجدول التالي:

			وحدة السلعة
$\frac{UmC}{P_C}$	$\frac{UmB}{P_B}$	$\frac{UmA}{P_A}$	
2	1.2	1.1	1
1.8	1.1	1.0	2
1.6	1.0	0.9	3
1.2	0.9	0.8	4
1.1	0,7	0.7	5
1	0.6	0.6	6
0.8	0.5	0.5	7

من خلال الجدول : عملاً بالقاعدة $R = AP_A + BP_B + CP_C$ و $\frac{UmA}{P_A} = \frac{UmB}{P_B} = \frac{UmC}{P_C} = \lambda$ فإن

المستهلك سيشتري بدخله مجموعة سلع تتساوى نسبة المنفعة الحدية إلى ثمن السلعة بالنسبة للسلع الثلاثة. لذلك نجده يشتري 5 وحدات من السلعة C، ووحدين من السلعة B، ووحدة واحدة من السلعة

$$A \text{ ليكون : } \frac{UmA}{P_A} = \frac{UmB}{P_B} = \frac{UmC}{P_C} = 0.7 \Rightarrow A=1, B=2, C=5$$

$$5 \times 20 + 2 \times 15 + 1 \times 10 = 140$$

بذلك يكون المستهلك قد بلغ حالة التوازن باقتنائه الثلاثية السلعية (A,B,C) = (1,2,5).

6.7 : توازن المستهلك باستخدام طريقة لاغرانج (Lagrange)

إذا كان في دالة المنفعة أكبر من متغيرين فإن اتباع طريقة التعويض تصبح طريقة معقدة. وفي هذه الحالات نستخدم طريقة أخرى معروفة بطريقة لاغرانج ، و مبدأ هذه الطريقة هو تعظيم دالة المنفعة تحت قيد دخل المستهلك في حالة استهلاك سلعتين لدينا :

$$Max UT(X, Y)$$

$$S / CR = XP_X + YP_Y$$

وباستعمال دالة لاغرانج لدينا :

$$L(X, Y) = UT(X, Y) + \lambda(R - XP_X - YP_Y)$$

بحيث λ : يسمى مضاعف لاغرانج .

و يتطلب حل دالة لاغرانج تحقق شرطين هما : الشرط الازم و الشرط الكافي .

الشرط اللازم : المشتقات الجزئية الأولى لدالة لاغرانج تساوي الصفر بمعنى

$$\frac{\delta L}{\delta X} = 0 \Leftrightarrow UmX - \lambda P_X = 0 \dots\dots\dots(1)$$

$$\frac{\delta L}{\delta Y} = 0 \Leftrightarrow UmY - \lambda P_Y = 0 \dots\dots\dots(2)$$

$$\frac{\delta L}{\delta \lambda} = 0 \Leftrightarrow R - XP_X - YP_Y = 0 \dots\dots\dots(3)$$

الشرط الكافي : قيمة المحدد الهيسي أكبر من الصفر حيث يحمل هذا المحدد الشكل و القيم التالية

$$|H| = \begin{vmatrix} \frac{\delta^2 L}{\delta X^2} & \frac{\delta^2 L}{\delta XY} & \frac{\delta^2 L}{\delta X \lambda} \\ \frac{\delta L}{\delta YX} & \frac{\delta^2 L}{\delta Y^2} & \frac{\delta L^2}{\delta Y \lambda} \\ \frac{\delta L^2}{\delta \lambda X} & \frac{\delta L^2}{\delta \lambda Y} & \frac{\delta L^2}{\delta \lambda^2} \end{vmatrix} > 0$$

بحل جملة المعادلات (1) ، (2) و (3) نحصل على قيم كل من X ، Y و λ حيث تمثل التركيبة السلعية (X,Y) الكميات التوازنية التي تحقق للمستهلك أكبر إشباع ممكن ، أما λ فهي تعرف على أنها مقدار المنفعة التي يضحي بها المستهلك عند انفاقه لوحدة نقدية واحدة .

6.7: نظرية المنفعة الترتيبية أو منهج منحنيات السواء:

قد وجه إلى التحليل الكلاسيكي عدة انتقادات أهمها ¹¹:

الانتقاد الأول : هو أن هذا التحليل قائم على افتراض إمكان قياس المنفعة و حقيقة الأمر أنه ليس هناك وحدة قياس يمكن بها قياس المنفعة .

الانتقاد الثاني : هو أن المستهلك في تصرفاته اليومية لا يقوم بتلك العمليات الحسابية قبل القيام بكل عملية شراء .

وحقيقة الأمر أن التحليل الكلاسيكي للمنفعة الحدية على ما وجه له من انتقادات إنما يعطي فكرة عن ما يجب أن تكون عليه تصرفات المستهلك إذا فرضنا أنها تصرفات عقلانية رشيدة أي تصرفات الرجل الاقتصادي .

تلافياً لهذه الانتقادات فقد قامت مجموعة من الاقتصاديين الرأسماليين بتقديم تحليل لسلوك المستهلك لا يقوم على مبدأ المنفعة الحدية القابلة للقياس كمياً وإنما على أساس نظام من الأفضليات بين مجموعات مختلفة من السلع. مثلاً يمكن للمستهلك أن يحدد أن مجموعة من السلع تعطيه قدراً من الإشباع أكبر من غيرها من السلع الأخرى. أو أنه سواءً بينها، هذه الطريقة عرفت بتحليل سلوك المستهلك عن طريق **منحنيات السواء** وأسميناه منحني سواء لأن المستهلك على أي نقطة عليه سواء مستوى المنفعة على منحنى السواء ثابت

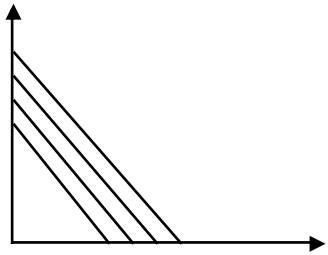
¹¹ :Berrabeh Jalel (2012-2013) , cours de microéconomie, universite de cartage , faculte de sciences économique p 20

7-7 : تعريف منحنى السواء : هو المنحنى الذي يربط بين المزيج المختلف من السلعتين (X) و (Y) والتي تعطي نفس المستوى من المنفعة (الإشباع) .

8.7: خصائص منحنيات السواء:

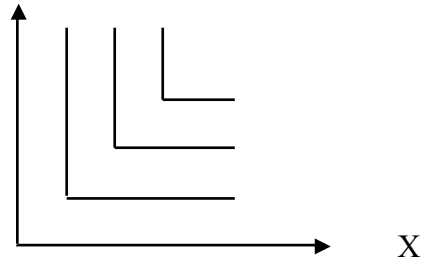
- 1- منحنيات السواء لها انحدار سالب تتحدر إلى الأسفل من اليسار إلى اليمين حتى يمكن المحافظة على نفس الإشباع ويقاس انحداره بما نسميه معدل الاحلال الحدي .
- 2- منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل باستثناء حالة السلع المتكاملة ، وحالة السلع التي يمكن إحلالها محل بعضها إحلالاً تاماً .

Y



مجموعة منحنيات سواء
لسلعتين يمكن احلال كل منهم محل الأخرى
احلال تاماً

Y



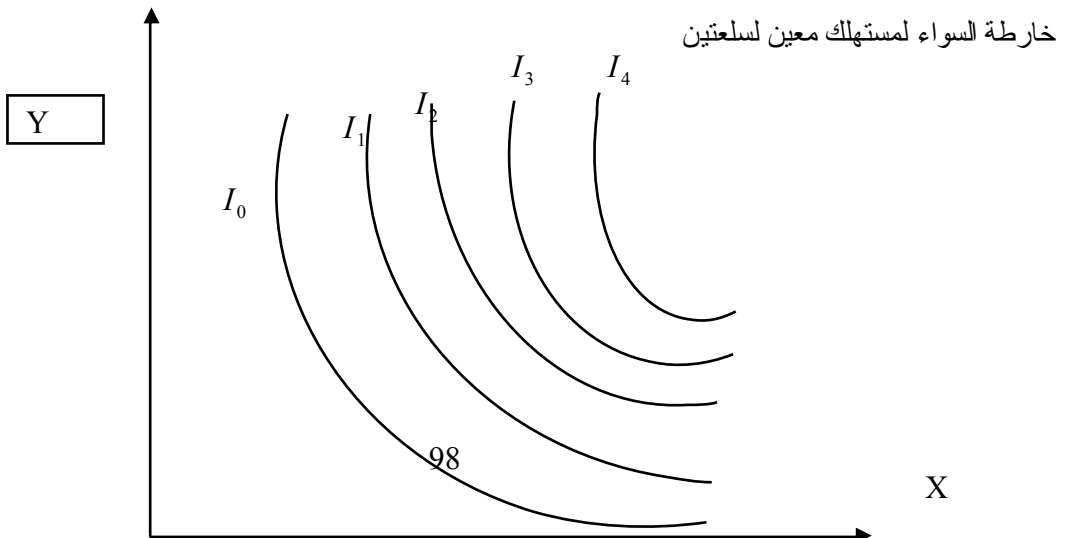
مجموعة منحنيات سواء
لسلعتين متكاملتين

3- منحنيات السواء لا يمكن أن تتقاطع .

4- يسمى الشكل الذي يحوي مجموعة من منحنيات السواء بخارطة منحنيات السواء .

5- في خارطة منحنيات السواء يزداد الإشباع كلما ابتعدنا عن نقطة الأصل حيث أن منحنيات السواء التي تقع بعيداً عن نقطة الأصل تمثل مستوى إشباع أعلى من المنحنيات التي تقع قريباً من نقطة الأصل .

تفضيلات المستهلك يتم تمثيلها بأكثر من منحنى سواء واحد ، والشكل الذي يحتوي على مجموعة منحنيات السواء يعرف بخارطة منحنيات السواء أو عائلة منحنيات السواء .



9.7: خط الميزانية: يوضح خط الميزانية الكميات من سلعتين التي يمكن شراؤها بميزانية ثابتة دون وجود فائض أو عجز في الميزانية ، بعبارة أخرى هو عبارة عن مجموعة من الثنائيات السلعية التي تحقق المعادلة الرياضية التالية:

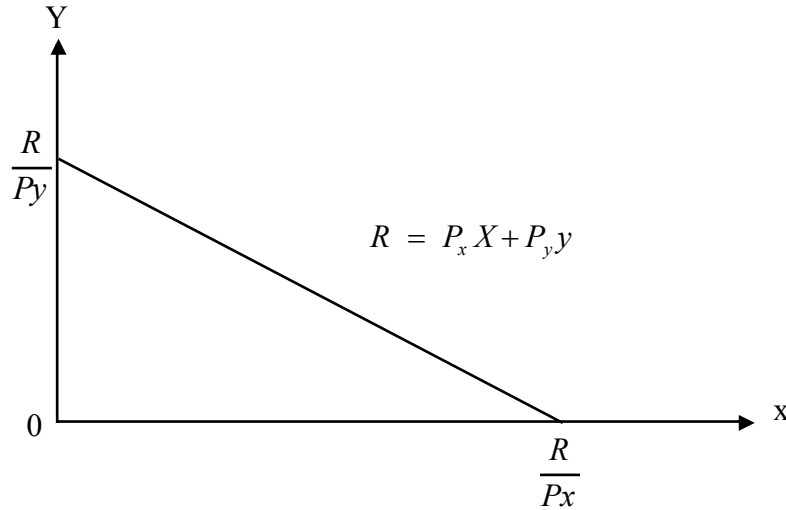
$$R = P_x X + P_y Y$$

حيث تمثل R ميزانية المستهلك ، P_x سعر السلعة X ، P_y سعر السلعة Y ، X الكمية المشتراة من السلعة X ، Y الكمية المشتراة من السلعة y .

$$Y = -\frac{P_x}{P_y} X + \frac{R}{P_y} : \text{ يمكن تمثيل معادلة خط الميزانية كما يلي}$$

$$Y = 0 \Rightarrow x = \frac{R}{P_x}$$

$$X = 0 \Rightarrow y = \frac{R}{P_y}$$

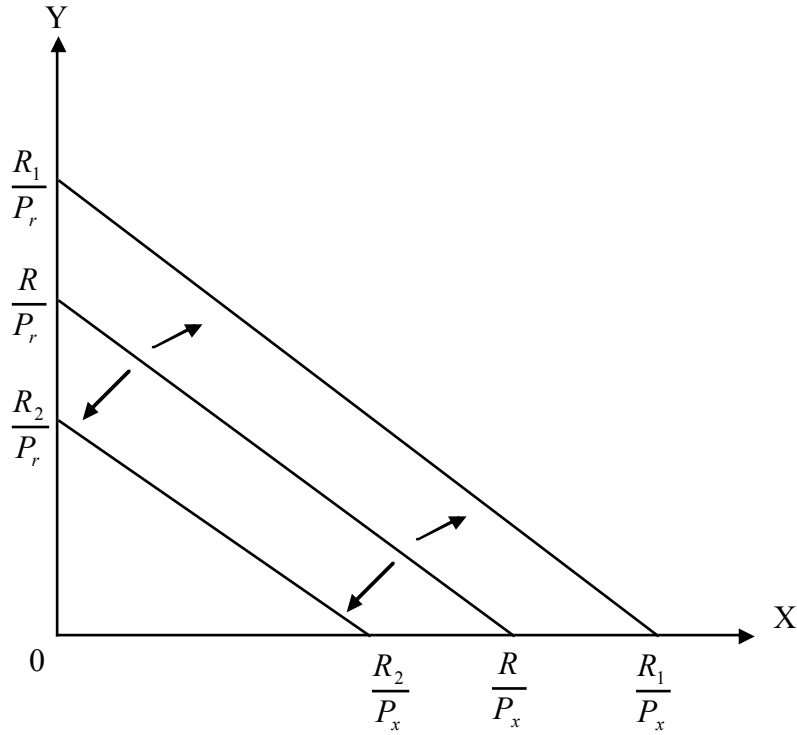


أي نقطة على خط الميزانية المبين أعلاه توضح كمية من السلعتين X ، y يمكن شراؤها دون باقي ، وأي نقطة أسفل هذا الخط توضح مجموعة من السلعتين X ، y يمكن شراؤها مع وجود فائض في الميزانية. تمثل مساحة المثلث المشكل من نقطة المبدأ ونقطتي تقاطع خط الميزانية مع المحاور بفضاء الميزانية . وأي نقطة أعلى هذا الخط تمثل مجموعة من السلعتين لا تكفي الميزانية لشراؤها .

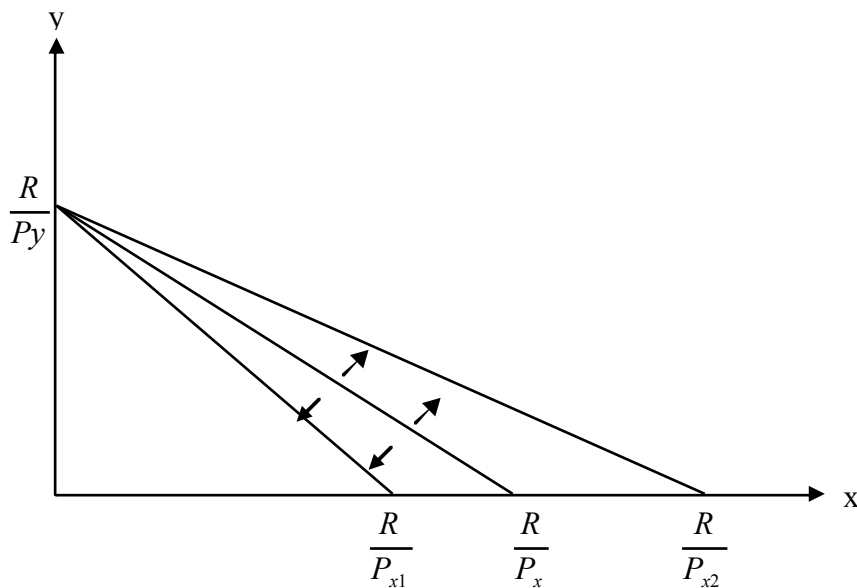
10.7: التغير في وضع خط الميزانية:

يتغير وضع خط الميزانية نتيجة للتغير في ميزانية المستهلك أو نتيجة للتغير في سعر السلعة X أو سعر السلعة y . فيما يلي نوضح التغير في وضع خط الميزانية نتيجة للتغير في كل الميزانية وأسعار السلع X ، y .

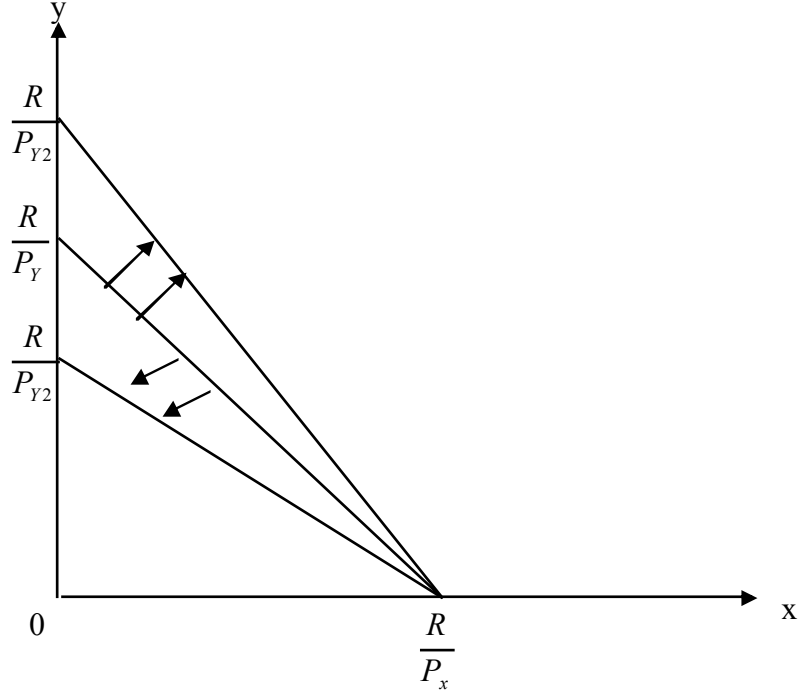
أولاً: الزيادة في الميزانية تؤدي لنقل خط الميزانية للخارج ناحية اليمين، بينما الانخفاض في ميزانية المستهلك تؤدي لنقل خط الميزانية للداخل ناحية الشمال في اتجاه نقطة الأصل ذلك على النحو التالي:



ثانياً: الزيادة في سعر السلعة X تؤدي لدوران خط الميزانية من ناحية السلعة X في اتجاه دوران عقارب الساعة ، بينما يؤدي الانخفاض في سعر السلعة X لدوران خط الميزانية في الاتجاه المعاكس لاتجاه دوران عقارب الساعة وذلك على النحو المبين في الشكل التالي:

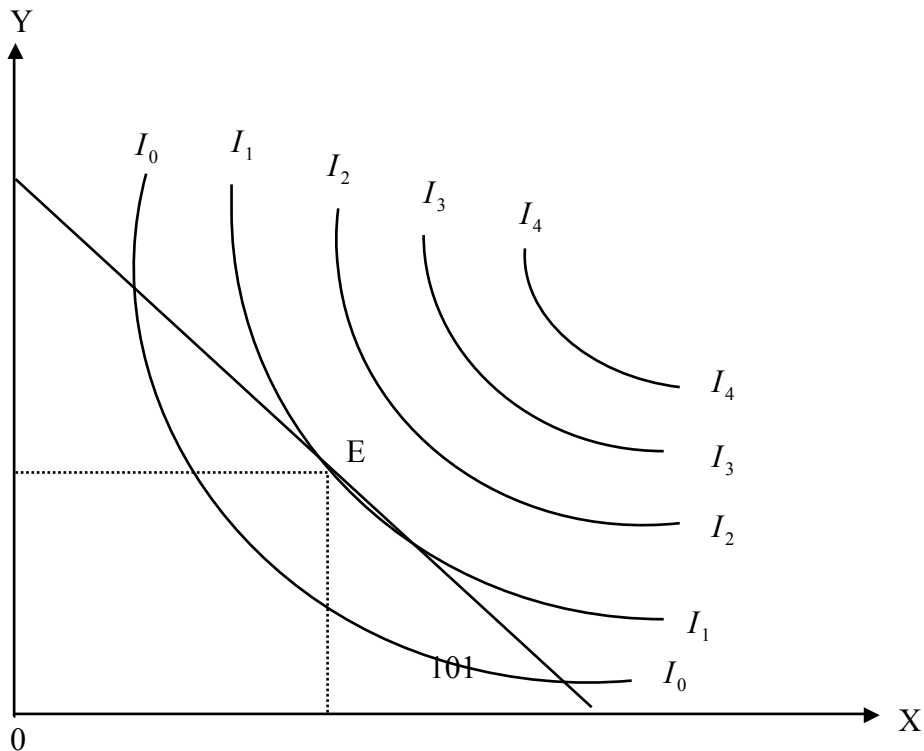


ثالثاً: الزيادة في سعر السلعة x يمثل بدوران خط الميزانية في الاتجاه المعاكس لاتجاه دوران عقارب الساعة، بينما الانخفاض في سعر السلعة y يمثل بدوران خط الميزانية في اتجاه دوران عقارب الساعة وذلك على النحو المبين بالشكل التالي:



11.7 : توازن المستهلك في ظل استخدام منحنيات السواء :

يعنى تحقيق المستهلك لهدفه المتمثل في تعظيم المنفعة أي الحصول على أقصى إشباع ممكن. و يتحقق ذلك عند النقطة التي يكون فيها خط الميزانية مماساً لأعلى منحنى سواء ممكن عند تلك النقطة يكون ميل خط الميزانية مساوياً لميل منحنى السواء وذلك على النحو المبين بالشكل التالي:



يوضح الشكل أعلاه أن المستهلك يحقق وضع التوازن عند النقطة E التي يكون عندها خط الميزانية مماساً لمنحنى السواء.

12.7: اشتقاق منحنى طلب المستهلك:

يمكن اشتقاق منحنى طلب المستهلك باستخدام تحليل منحنيات السواء عن طريق إتباع الخطوات التالية:

- 1- نبدأ من وضع توازن المستهلك ، حيث كان خط الميزانية الأصلي AB ، ونقطة التوازن الأصلية E، وذلك عندما كان سعر السلعة P_1 وكانت الكمية المشتراة منها Q_1 .
- 2- نقوم بتغيير سعر السلعة X_2 ، فعلى سبيل المثال نفترض أنه ارتفع من P_1 إلى P_2 لذلك يستدير خط الميزانية للداخل من AB وعليه تتحدد نقطة توازن جديدة هي E_1 ، وتصبح الكمية المشتراة من السلعة X_2 وحدات ... وهكذا حتى نتوصل إلى سلسلة من نقاط توازن المستهلك يقابلها نقاط للطلب ، ومن ذلك نكون جدولاً للطلب على السلعة .

7-13 : المعدل الإحلال الحدي :

تعريفه: هو معدل يوضح عدد الوحدات التي يجب التنازل عنها من السلعة Y مقابل الحصول على وحدة واحدة من السلعة الأخرى X للحصول على نفس المستوى من الاشباع و هو عبارة عن القيمة المطلقة

$$\text{لميل منحنى السواء ويعطى بالعلاقة الرياضية التالية : } TMS = -\frac{\Delta Y}{\Delta X} = -\frac{\delta Y}{\delta X} = \frac{MUX}{MUY}$$

و يمكن تعريفه بمقدار ما يجب التنازل عنه للسلعة (y) من أجل زيادة استهلاك السلعة (x) بمقدار وحدة واحدة ، مع البقاء على نفس منحنى السواء. فمثلاً عندما نريد أن نزيد (x) بمقدار وحدة واحدة ، ضحينا بثلاث وحدات من (y) نقول أن المعدل الإحلال الحدي يساوي ثلاثة.
ورباضياً نقول أن معدل الحدي للإحلال هو القيمة المطلقة لميل منحنى السواء.

$$\text{فمیل منحنى السواء = التغير في السلعة (y) ÷ التغير في السلعة (x)} = \frac{-\Delta Y}{\Delta X} = TMS$$

وهذا هو الميل إما القيمة المطلقة فنضربها في ناقص وبالتالي يعطينا القيمة الموجبة ، وأيضاً يمكن التعبير عن معدل الإحلال الحدي بصيغة أخرى هي :

$$TMS = \frac{UmX}{UmY}$$

و يمكن أن نبرهن رياضياً كما يلي :

لتكن دالة المنفعة على الشكل التالي : $U = f(X, Y)$ و أن هذه الدالة ثابتة على طول منحنى السواء أي $U(X, Y) = ct$ حيث ct حد ثابت ، المنفعة الحدية للسلعة X هي UmX ، المنفعة الحدية للسلعة Y هي UmY .

لدينا المنفعة الكلية هي مجموع المنافع الكلية للسلعتين أي :

$$UT(X, Y) = UT(X) + UT(Y)$$

إذا قمنا بمفاضلة دالة المنفعة الكلية نجد :

$$dU = \frac{\delta U}{\delta X} dX + \frac{\delta U}{\delta Y} dY \Rightarrow dU = (UmX).dX + (UmY).dY$$

ونعلم أنه على نفس منحنى السواء ، التغير في المنفعة الكلية تساوي الصفر أي $dU = 0$ ومنه يمكن كتابة :

$$0 = (UmX).dX + (UmY).dY \Rightarrow UmX.dX = -UmY.dY \Rightarrow \frac{UmX}{UmY} = -\frac{dY}{dX}$$

بما أن : $(-\frac{dY}{dX})$ هو ميل منحنى السواء عند أي نقطة من هذا المنحنى ، هو نفسه المعدل الحدي

للإحلال إذن يمكن كتابة :

$$TMS = -\frac{dY}{dX} = \frac{UmX}{UmY}$$

ويمكننا القول أن توازن المستهلك يتحقق عندما يكون معدل الإحلال الحدي للسلعتين في التبادل مساويا لمعدل الإحلال الحدي للسلعتين في الاستهلاك لمستهلك معين بعبارة أخرى المعدل الحدي للإحلال عند وضع التوازن يساوي النسبة بين السعيرين . ويمكن التعبير رياضيا كما يلي :

$$TMS = \frac{UmX}{UmY} = \frac{P_X}{P_Y}$$

7-14 : أثر الدخل و أثر الإحلال :

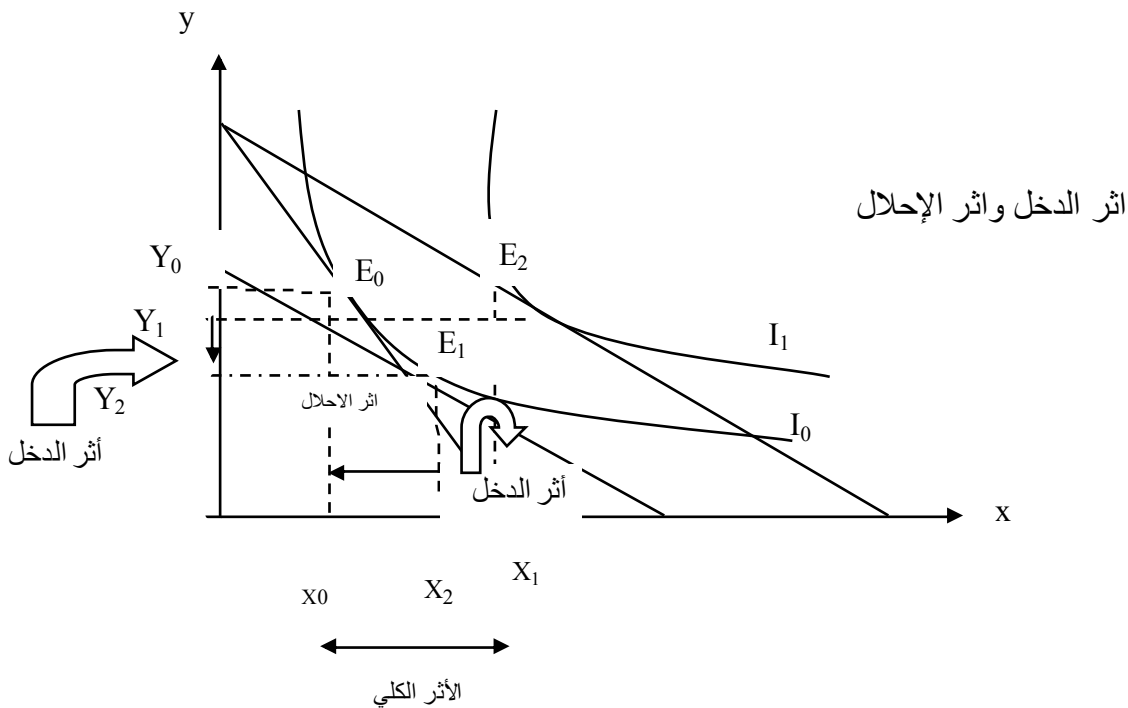
يتبين أثر الإحلال و أثر الدخل عندما يتغير سعر إحدى السلعتين مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، فعندما ينخفض سعر سلعة ما فإن الزيادة الكمية المطلوبة من هذه السلع نتيجة لانخفاض السعر إنما هي في حقيقة الأمر ، نتيجة لعاملين¹² :

العامل الأول : هو أن انخفاض سعر السلعة ترتب عليه زيادة الدخل الحقيقي للمستهلك أو القدرة الشرائية وهذا ما يطلق عليه بأثر الدخل (ER). إذن يمكن تعريف أثر الدخل بأنه التغير في الكمية المطلوبة الراجعة إلى تغير القدرة الشرائية للمستهلك نتيجة تغير سعر إحدى السلعتين و بقاء الدخل الاسمي و أسعار السلع الأخرى ثابتة .

¹²: صونيا عبد ، التحليل الاقتصادي الجزئي ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية 2010-2011 ص 42

العامل الثاني : هو أن انخفاض سعر السلعة جعل المستهلك يقوم بإحلال هذه السلعة محل سلعة أخرى نتيجة لانخفاض في سعرها لهذا السبب سمي بأثر الإحلال (ES). منه أثر الإحلال هو التغير في الكمية المطلوبة الناتج عن إحلال السلعة المنخفض سعرها محل السلعة المرتفع سعرها .
والأثر الكلي هو أثر السعر (EP) وهو عبارة عن مجموع أثر لإحلال و أثر الدخل ومنه :
الأثر الكلي (EP) = أثر الإحلال (ES) + أثر الدخل (ER)

يمكن توضيح ذلك في الشكل البياني التالي :

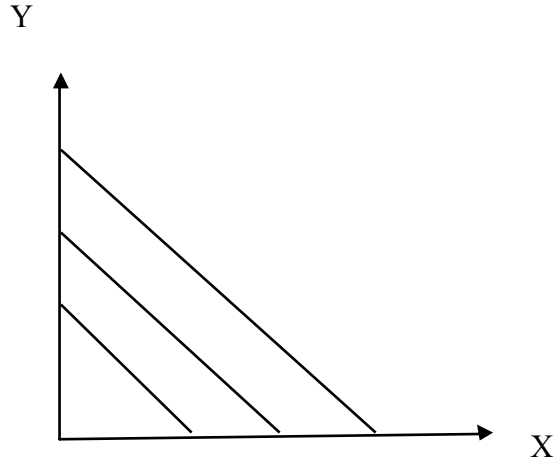


15.7: أثر تغير الدخل و الأسعار على توازن المستهلك :

1.15.7: منحنى استهلاك الدخل (CCR) : هو عبارة عن التمثيل البياني لمجموعة نقاط التوازن (المثلى) أي النقاط التي يتحقق عندها توازن المستهلك ولكن عندما يتغير دخل المستهلك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة والذي نقصد بها أسعار السلع الأخرى¹³.
إذا منحنى استهلاك الدخل هو العلاقة بين الدخل و الكمية المستهلكة ، حيث يرتبط ميل هذا المنحنى مع نوعية السلعة المستهلكة ومنه نميز بين الحالات التالية :

1- ميل منحنى استهلاك الدخل موجب : ذلك يعني أن الكمية المستهلكة من السلعتين X و Y ترتفع مع ارتفاع الدخل و هذا يدل على أن كلتا السلعتين سلع عادية . والشكل الموالي يوضح ذلك :

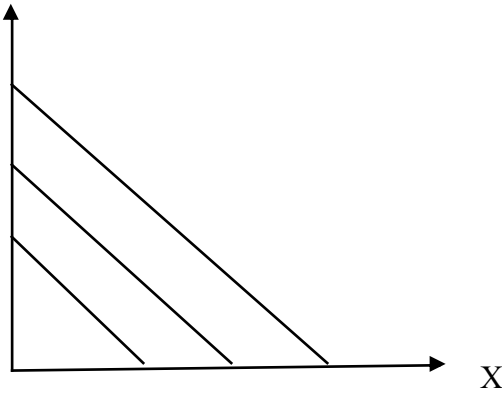
¹³: جبار بوكثير ، الاقتصاد الجزئي 1 ، محاضرات ملخصة مدعمة بتمارين تدريبيهة 2013/2014 ص ص60-62



شكل منحني استهلاك الدخل

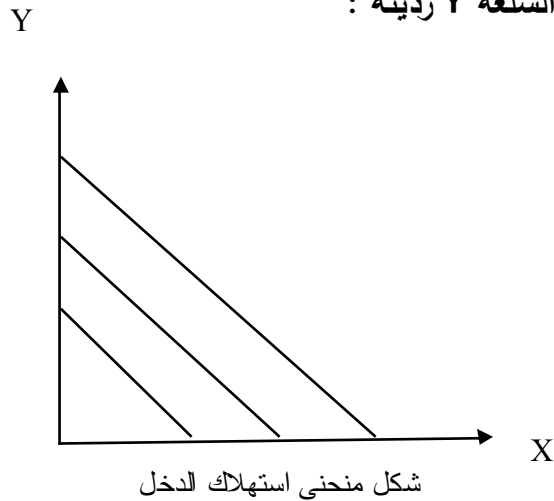
من خلال الشكل يتبين أن أي ارتفاع في الدخل من R_1 إلى R_2 إلى R_3 يؤدي إلى ارتفاع الكميات المستهلكة من السلعتين (X, Y) ومنه نقول أنهما سلعتان عاديتان .

2- ميل منحني استهلاك الدخل سالب : ذلك يعني أن الكمية المستهلكة من السلعتين X و Y تنخفض مع ارتفاع الدخل و هذا يدل على أن كلتا السلعتين سلع دنيا (رديئة) . والشكل الموالي يوضح ذلك :



شكل منحني استهلاك الدخل

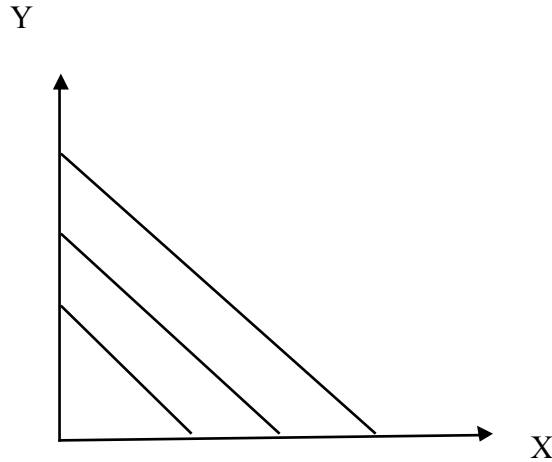
1-2 : السلعة X عادية و السلعة Y رديئة :



شكل منحني استهلاك الدخل

من خلال الشكل يتبين أن أي ارتفاع في الدخل من R_1 إلى R_2 إلى R_3 يؤدي إلى ارتفاع الكمية المستهلكة من السلعة X , في حين السلعة Y تتخفض بارتفاع الدخل مما يؤدي بنا بالقول بأن السلعة Y سلعة رديئة أما السلعة X سلعة عادية .

2-2 : السلعة X رديئة و السلعة Y عادية :



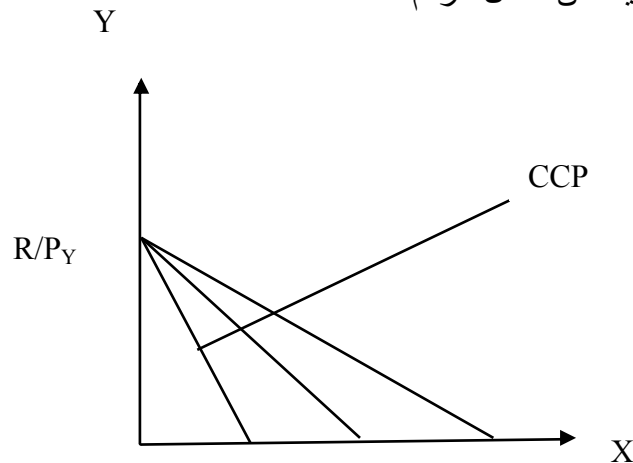
من خلال الشكل يتبين أن أي ارتفاع في الدخل من R_1 إلى R_2 إلى R_3 يؤدي إلى ارتفاع الكمية المستهلكة من السلعة Y , في حين السلعة X تتخفض مما يؤدي بنا بالقول بأن السلعة X سلعة رديئة أما السلعة Y سلعة عادية .

2.15.7: منحنى استهلاك السعر CCP :

هو المنحنى الذي يربط بين التوليفات التوازنية المختلفة من (X) و (Y) والتي يختارها المستهلك عندما يتغير سعر إحدى السلعتين مع بقاء الدخل ثابتاً ، ويمكن تعريفه بإحدى صيغتين :

1/ أنه يوضح كيف يتغير توازن المستهلك عند تغير سعر إحدى السلعتين .

2/ أنه يربط بين التوليفات التوازنية المختلفة من (X) و (Y) التي يحصل عليها المستهلك عند تغير سعر إحدى السلعتين فقط، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، يعني الدخل يكون ثابت وسعر السلعة الأخرى ثابت، وهكذا يمكن تمثيله من خلال الرسم :



فلاحظ أن منحنى الاستهلاك السعري رمزنا له بالرمز (CCP)، لاحظ أنه يربط بين النقاط التوازنية يعني أن أي نقطة عليه هي نقطة منحنى قيد الميزانية ويكون مماساً لمنحنى السواء ، وهنا اخترنا نقطتين أنه ربط بين نقطة قيد الميزانية مماساً لمنحنى السواء الأول (U0) وقيد الميزانية الجديد يكون مماساً لمنحنى السواء الجديد (U1)، هنا نلاحظ كيف تغير قيد الميزانية بسبب كونه زحف إلى اليمين جهة السلعة (X) يعني أن سعر السلعة (X) انخفض.

إذاً في حالة انخفاض السعر نجد أن قيد الميزانية يزحف إلى أعلى جهة السلعة (X) فقط لان جهة السلع (Y) لم يتغير شيء، وبالتالي لا يمكن أن يتغير فما دام سعر السلعة ثابت ودخل المستهلك ثابت، إذاً نقطة التقاطع مع محور الرأسى لا تتغير، الذي يتغير فقط نقطة تقاطعها مع المحور الأفقى بسبب تغير سعر السلعة (X) ، ومنحنى الاستهلاك السعري ونرمز له بالرمز (CCP) له أهميه كبيره فيمكن توظيفه في اشتقاق منحنى الطلب الذي هو الهدف فعلاً من دراسة المنفعة ، لأن الهدف من دراسة المنفعة هو الوصول إلى توازن المستهلك ومن ثم اشتقاق منحنى الطلب.

7-16 تمارين الوحدة السابعة :

تمرين رقم (1) : ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة :

1. إذا كانت المنفعة الحدية لسلعة ما أقل من الصفر (سالبة) فإن

أ. المنفعة الكلية تتزايد.

ب. المنفعة الكلية تتناقص.

ج. المنفعة الكلية ثابتة.

د. المنفعة الكلية مساوية للصفر.

2. إذا رغب المستهلك في إنقاص المنفعة الحدية من سلعة ما حتى يصل إلى شرط التوازن فإنه:

أ. يزيد من استهلاكه من السلعة.

ب. ينقص من استهلاكه من السلعة.

ج. يدفع ثمن أعلى للسلعة.

3. إذا كان سعر السلعتين X_1 ، X_2 متساويا فلماذا يكون المستهلك في حالة توازن يجب:

أ. عليه أن يقسم ميزانيته بالتساوي بين السلعتين.

ب. أن يشتري كميات من السلعتين بحيث تتساوى منافعهما الكلية.

ج. أن يشتري كميات من السلعتين بحيث تتساوى منافعهما الحدية.

د. أن يتصرف باعتبار أن المنافع التي يحصل عليها متساوية.

4. عندما تزيد المنفعة الكلية فإن المنفعة الحدية تكون:

أ. سالبة ومتزايدة.

ب. سالبة ومتناقصة.

ج. موجبة.

د. صفر.

5. عند نقطة التشبع للسلعة X تكون المنفعة الحدية للسلعة:

أ. موجبة.

ب. سالبة.

ج. صفر.

د. لاشي مما سبق.

6. إذا كانت المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة X ضعف المنفعة الحدية للوحدة

الأخيرة المستهلكة من Y كان المستهلك في حالة توازن بين السلعتين إذا :

أ. كان ثمن X نصف ثمن Y.

ب. كان ثمن X ضعف ثمن Y.

- ج. كان ثمن X يساوي ثمن Y.
د. لا شيء مما سبق.

7. في حالة التوازن بين سلعتين (X,Y) تتساوى المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه الوحدة الأخيرة لكل سعة إذا:

- أ. كان ثمن X نصف ثمن Y.
ب. كان ثمن X ضعف ثمن Y.
ج. كان ثمن X يساوي ثمن Y.
د. لا شيء مما سبق.

8. لتكن دالة المنفعة التالية $U = X^\alpha Y^\beta$ مع $\alpha > 0, \beta > 0, X \geq 0, Y \geq 0$ فإن المعدل الحدي للإحلال

TMS_{xy} يساوي :

أ $\frac{\beta Y}{\alpha X}$

ب $\frac{\alpha Y}{\beta X}$

ج $\frac{\alpha X}{\beta Y}$

د $\frac{\beta X}{\alpha Y}$

9. المعدل الحدي للإحلال يكون :

أ- ثابت

ب- متناقص

ج- متزايد

10. إذا كانت سلعتين من البدائل التامة فإن المعدل الحدي للإحلال بينهما تكون مساوية

أ- الصفر

ب- أكبر من الصفر

ج- الواحد

د- أكبر من الواحد

11. إذا كان المعدل الحدي للإحلال يساوي 2 فإن النسبة بين المنفعتين الحديين تساوي :

أ- 2

ب- 1

ج- 2/1

د- 4

12. في تحليل المنفعة الرقمية يصل المستهلك إلى نقطة التشبع عندما:

أ- تتزايد المنفعة الحدية بمعدل متناقص

ب- تتزايد المنفعة الكلية بمعدل متزايد

ج- تكون المنفعة الحدية صفر

د- جميع الإجابات خطأ

13. عندما ينخفض أسعار إحدى السلع مع بقاء الدخل وأسعار السلع الأخرى ثابتة فإن:

أ- منحنيات السواء تنتقل إلى اليمين

ب- خط الدخل ينتقل إلى اليسار

ج- خط الدخل ينتقل إلى اليمين بشكل مواز لخط الدخل السابق

د - خط الدخل ينتقل إلى اليمين بشكل غير مواز لخط الدخل السابق

14. يحقق المستهلك أقصى إشباع ممكن في حدود دخله عندما:

أ- يتماس منحنى السواء مع خط الدخل

ب- يساوي معدل الإحلال الحدي النسبة بين مستويين السعرين

ج- تتساوى المنفعة الحدية للدخل مع المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على سعرها

د - جميع الإجابات صحيحة

15. منحنى طلب المستهلك لإحدى السلع يمكن اشتقاقه من:

أ - تلامس منحنيات السواء عدة خطوط للدخل عند تغير سعر السلعة

ب- تلامس منحنيات السواء عدة خطوط للدخل عند تغير الدخل

ج- تلامس منحنى المنفعة الكلية مع خط السعر

د- جميع الإجابات صحيحة

16. منحنيات السواء مقعرة بعيدا عن نقطة الأصل بسبب:

أ- تساوي ميل خط الدخل مع النسبة بين السعرين

ب - تناقص معد الإحلال الحدي

ج- جميع الإجابات صحيحة

17. إذا استهلك فرد 9 وحدات من سلعة بمنفعة كلية 38 وحدة، واستهلك الوحدة العاشرة بمنفعة

كلية 45 وحدة فإن المنفعة الحدية للوحدة العاشرة

أ- 45 وحدة

ب- 5 وحدات

ج - 38 وحدة

د 7 وحدات

18. إذا كان معدل الإحلال الحدي للمستهلك عند التوازن يساوي 2 وكان سعر السلعة $x=40$ فان سعر السلعة لايساوي :

أ - 20 دينار

ب - 1 دينار

ج - 40 دينار

د - لا يمكن معرفة الإجابة من المعلومات المعطاة

19. انخفاض أسعار إحدى السلع مع ثبات الدخل يؤدي إلى :

أ- زيادة الكمية المستهلكة من السلعة

ب- زيادة إمكانيات الفرد الانفاقية

ج- انتقال خط الدخل إلى اليمين

د- السلعة التي يتم لتنازل عنها وتزايد منفعة السلعة التي يتم الحصول عليها

هـ - جميع الإجابات صحيحة

20. إذا كان سعر السلعة $X = 100$ دينار وسعر السلعة $y=100$ دينار فان المستهلك يحقق أقصى إشباع في حدود دخله:

أ- إذا كان ميل خط الدخل وميل منحنى السواء متساويان

ب- إذا كان معدل الإحلال الحدي يساوي واحد صحيح

ج- إذا كانت النسبة بين السعيرين تساوي معدل الإحلال الحدي

د - جميع الإجابات صحيحة

21. إذا كان سعر $y=100$ دينار وسعر $x=25$ دينار فان معد الإحلال الحدي عند التوازن (إحلال x محل y) :

أ - $1/2$

ب - 0.25

ج - 1

د - جميع الإجابات خطأ

22. أي نقطة على خط الدخل توضح :

أ - الكميات من السلعتين التي يستطيع المستهلك شراءها بدخله

ب- الكميات التي يفضلها المستهلك ولا يستطيع شراءها

ج- الكميات التي لا يفضلها المستهلك

د- الكميات من السلعتين التي تحقق أقصى إشباع ممكن

23. في الشكل البياني الذي يمثل خط دخل احد المستهلكين ومنحنيات السواء من السلعتين ويكون سعر السلعة $x = 100$ وسعر السلعة $y = 80$ فكم يساوي دخل المستهلك :

ا- 6000 دينار

ب- 5000 دينار

ج- 4000 دينار

د- جميع الإجابات خطأ

24. أية نقطة على منحنى سواء المستهلك توضح :

أ) الكميات من السلعتين التي يفضلها المستهلك

ب- الكميات من السلعتين التي يستطيع المستهلك شراءها بدخله

ج- الكميات من السلعتين التي يرغب ويستطيع المستهلك شراءها

د- جميع الإجابات صحيحة

25. يتحقق توازن المستهلك عندما يكون سعر السلعة الذي يدفعه :

أ- مساويا للمنفعة الكلية

ب- مساويا للمنفعة الحدية

ج- يتناسب مع المنفعة الكلية

د) جميع الإجابات خطأ

26. إذا كان معدل الإحلال الحدي عند استهلاك ست وحدات من السلعة x و ثلاث وحدات من السلعة y يساوي الواحد الصحيح فإن المستهلك يحقق أقصى إشباع ممكن في حدود دخله عند تلك الوحدات من السلعتين :

أ- إذا كان ميل منحنى السعر يساوي $1/2$

ب) إذا كان سعر السلعتين متساوي

ج- إذا كان ميل خط الدخل يساوي $1/2$

د- جميع الإجابات صحيحة

27. من خواص منحنيات السواء أنها :

أ- تنبج من اليمين إلى اليسار وميلها سالب بسبب تناقص معدل الإحلال الحدي

ب- لا تتقاطع

ج- تعبر عن تفضيلات المستهلك

د) جميع الإجابات صحيحة

28. يحقق المستهلك أقصى إشباع ممكن في حدود دخله عند استهلاك سلعتين عندما :

أ- تتساوى نسب المنافع الحدية مع النسبة بين السعيرين

ب- يساوي معدل الإحلال الحدي مع النسبة بين السعيرين

ج- ما ينفقه المستهلك على السلعتين يساوي دخله

د- جميع الإجابات صحيحة

29. يحقق المستهلك أقصى إشباع عند استهلاك سلعتين x و y :

أ- إذا كان الإشباع الذي يحصل عليه من استهلاك السلعة x هو نفس الإشباع الذي يحصل

عليه من استهلاك y

ب- إذا كانت منفعة آخر وحدة مستهلكة من x تساوي منفعة آخر وحدة من y

ج- كل مبلغ منفق على السلعة x يساوي نفس إشباع المبلغ المنفق على y

د- منفعة الدينار المنفق على x يساوي منفعة الريال المنفق على y

30. منحنيات السواء مقعرة بعيدا عن نقطة الأصل بسبب:

أ- تساوي ميل خط الدخل مع النسبة بين السعيرين

ب- تناقص المنفعة السلعة التي يتم التنازل عنها وتزايد منفعة السلعة التي يتم الحصول عليها

ج- تناقص معدل الإحلال الحدي

د- جميع الإجابات صحيحة

تمرين (2): استخدم المعلومات التالية للإجابة على السؤال.

المصروف اليومي لـ أحمد يساوي 8 دينار ينفقها على الشاي وشطائر الجبنة، سعر الوحدة من كل من

الشاي والشطائر 1 دينار .

والجدول التالي يبين المنفعة الحدية التي يستمدّها أحمد من استهلاك الوحدات المتتالية من هاتين

السلعتين:

عدد الوحدات	المنفعة الحدية للشاي	المنفعة الحدية لشطائر الجبنة
1	10	16
2	9	14
3	8	6
4	7	3
5	6	2
6	5	1

1. كميتي الشاي والشطائر اللتين تحققان لأحمد أقصى إشباع ممكن في حدود مصروفة اليومي هما:

أ. 6 وحدات شاي و وحدتين شطائر .

ب. 3 وحدات شاي و 5 وحدات شطائر .

ج. 5 وحدات شاي و 3 وحدات شطائر .

د. 4 وحدات شاي و 4 وحدات شطائر .

2. مقدار الإشباع الكلي (المنفعة الكلية) الذي يحصل عليه أحمد عند التوازن يساوي:

أ. 74 وحدة منفعة.

ب. 63 وحدة منفعة.

ج. 75 وحدة منفعة.

د. 76 وحدة منفعة.

3. إذا ارتفع سعر الشطائر إلى (2) دينار تصبح الكميتين اللتين تحققان له أقصى منفعة كلية ممكنة:

أ. 4 وحدات شطائر فقط.

ب. 4 وحدات شاي و وحدتين شطائر .

ج. وحدتين شاي و 3 وحدات شطائر

د. 6 وحدات شاي و وحدة شطائر .

تمرين (3): أجب بوضع (صحيح) أمام الجملة الصحيحة و(خطأ) أمام الجملة الخاطئة مع تصحيح الخطأ:

1. المنفعة الحدية للنقود ثابتة بينما المنفعة الحدية للسلعة المشتراة متناقصة. (صحيح)

2. تختلف المنفعة الحدية للنقود من شخص لأخر حسب دخله. (صحيح)

3. كلما ارتفع الدخل تقل المنفعة الحدية للنقود. (خطأ)

تزيد المنفعة الحدية للنقود

4. منحى المنفعة الكلية يرتفع بزيادة استهلاك السلعة وبشكل متناقص. (صحيح)

5. العلاقة بين المنفعة الحدية والكمية المستهلكة منها علاقة طردية. (صحيح)

6. تتحدد الكمية المشتراة من السلعة بمقارنة منفعة السلعة بمنفعة النقود المدفوعة كثرمن للسلعة. (صحيح)

7. التوازن يتحدد عند تساوي المنافع الحدية للسلع (خطأ)

بل عند تساوي نسبة المنافع الحدية إلى نسبة الأسعار

8. المنفعة الحدية هي مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة لزيادة الوحدات المستهلكة بوحدة واحدة. (صحيح)

9. هدف المستهلك الرشيد هو تعظيم منفعه في حدود دخله و الأسعار السائدة في السوق. (صحيح)

10. يعتمد تعظيم المستهلك لمنفعته الكلية من استهلاكه لأكثر من سلعة على قانون تناقص المنفعة الحدية. (صحيح)

11. يمثل حد الإشباع الحد الاقتصادي (صحيح)

8. تطرح المدرسة الكلاسيكية ترتيب التفضيلات السلعية في حين تطرح المدرسة الكلاسيكية الحديثة قياس المنفعة (صحيح)
9. تتناسب المنفعة الحدية عكسيا مع الكمية المستهلكة من السلعة. (صحيح)
10. إذا كان مستهلكان (A, B) يواجهان نفس الأسعار (P_x, P_y) فإن $TMS_A \neq TMS_B$ عند وضع التوازن لان تفضيلا تهما لهذه السلع مختلفة (خطأ)
 عند وضع التوازن $TMS_A = TMS_B$ لان الأسعار متساوية
11. إذا انخفض دخل المستهلك و اسعار السلعتين بالنصف فان خط الميزانية سوف ينتقل نحو اليسار (إلى الأسفل) و يتغير ميل خط الميزانية
12. يكون المستهلك في وضع التوازن عندما تكون المنفعة الحدية التي يحصل عليها من استهلاك جميع السلع متساوية (خطأ)
 عندما تكون المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على سعرها متساوية
13. يمكن اشتقاق منحني الطلب على سلعة ما عند ربط نقاط توازن المستهلك المختلفة المترتبة عن تغير سعر إحدى السلعتين مع ثبات العوامل الأخرى (صحيح)
14. إذا كان $P_x = P_y$ فإن المستهلك إذا أراد تعظيم إشباعه سوف يستهلك كميات متساوية من كلتا السلعتين (خطأ)
15. يعتمد المستهلك في اختيار الوحدات المستهلكة لسلعة ما على أساس سعرها
- تمرين رقم (4) اجب ب (صح) أو (خطأ) على الأسئلة التالية
1. (صح) يوضح خط الدخل الكميات من السلع التي يستطيع الفرد شراؤها في حدود دخله
 2. (خطأ) منحنيات السواء المقعرة بعيدا عن نقطة الأصل تعني أن معدل الإحلال الحدي متزايد
 3. (خطأ) يتناقص معدل الإحلال الحدي بسبب تناقص منفعة السلعة التي يتم التخلي عنها وتزايد منفعة السلعة التي يتم استهلاكها
 4. (خطأ) تغير الأسعار لن يؤثر على خط الدخل
 5. (صح) تناقص معدل الإحلال الحدي يعني أن كمية السلعة التي يرغب المستهلك التخلي عنها مقابل السلعة الأخرى تتناقص
 6. (خطأ) إذا عرفت الأسعار والدخل فان المستهلك يحقق أقصى إشباع ممكن في حدود دخله على خط الدخل أو دون الخط
 7. (خطأ) يصل المستهلك إلى نقطة التشبع عندما تكون المنفعة الحدية عند أقصى قيمة لها
 8. (خطأ) كلما ازداد دخل المستهلك كان لديه منحنيات سواء أكثر
 9. (صح) شرط توازن المستهلك يعني أن معدل الإحلال الحدي يساوي ميل خط الدخل
 10. (صح) تغير الدخل يؤدي إلى انتقال خط الدخل إلى اليمين أو اليسار بشكل موازي

8- قائمة المراجع :

- جبار بوكثير، الاقتصاد الجزئي 1، (2013-2014)، مطبوعة جامعية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
- محمد علي الليسي، السيد محمد السريتي، إيمان عطية (2000) ، "مبادئ الاقتصاد الجزئي" جامعة الاسكندرية.
- متوكل عباس لمهل، نظرية اقتصاديات الوحدة أسلوب رياضي ، دار ماكجروهيل للنشر ، جامعة الملك عبد العزيز المدينة المنورة .
- مصطفى طويطي ، محاضرات في الاقتصاد الجزئي (2013-2014) جامعة أكلي محند أو الحاج، جامعة البويرة .
- عمر صخري ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ، ديوان المطبوعات الجامعية
- عبد الوهاب الأمين ، فريد بشير طاهر، (2011) ، الإقتصاد الجزئي ، مكتبة المتنبى .
- عبد القادر محمد أحمد عبد القادر (1998) "التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق" الدار الجامعية، الاسكندرية .
- عبد الحليم كراجيه وآخرون (2001) "مبادئ الاقتصاد الجزئي" دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان .
- عبد الحميد صرامة ، محاضرات في الاقتصاد الجزئي 1 ، جامعة أم البواقي .
- زغيب شهرزاد ، بن ديب رشيد ، (2010) ، "الإقتصاد الجزئي أسلوب رياضي" ، ديوان المطبوعات الجامعية .
- سامي خليل، (1993) " نظرية اقتصادية جزئية " لجنة البحوث والتدريب كلية التجارة و الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة الكويت .
- السيد محمد أحمد السريتي (2000) "مبادئ الاقتصاد الجزئي" الدار الجامعية - مصر .
- يعقوب علي جانقي ، محمد الجاك أحمد ، (2009) ، "مبادئ الاقتصاد" ، جامعة الخرطوم مدرسة العلوم الادارية .
- ابراهيم سليمان قطف ، علي محمد ، (2004) ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن .
- صونيا عابد، (2010-2011) ، التحليل الاقتصادي الجزئي ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية

المراجع باللغة الفرنسية :

-Berraebh Jalel ,(2012-2013), **Cours de microéconomie** , universite de carthage ,faculte de sciences e conomiques de Nabeul ,

- Pierre Médan, **Microéconomie** , 5^e édition , Dunod

- Gwenn Parent, (2007) , **Microéconomie** , Universite Paris Val de Marne

